

منظمة التحرير الفلسطينية

تقييم التجربة وإعادة البناء



تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

حلمي موسى
صقر أبو فخر
د. محمد السيد سعيد
نافذ أبو حسنة

د. أنور أبو طه
شفيق الحوت
د. محسن محمد صالح
منير شفيق

أسامة حمدان
سهيل الناطور
فتحي أبو العدرات
مروان عبد العال

أ.د. أحمد سعيد نوفل
د. سلمان أبو ستة
أ.د. عبد الله الأشعل
محمد تيسير الخطيب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منظمة التحرير الفلسطينية

تقييم التجربة وإعادة البناء



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

Palestinian Liberation Organization:
Evaluating the Experience and Restructuring

Edited By:
Dr. Mohsen M. Saleh

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

2007 م - 1428 هـ

بيروت - لبنان

ISBN 978 - 9953 - 0 - 0941 - 4

(الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب: 5034-14، بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 303 644

تليفاكس: +961 1 303 643

بريد الكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم وإخراج وطباعة:

Golden Vision sarl +961 1 362987

المحتويات

5	تقديم
7	التمهيد: كلمة الافتتاح للمدير العام د. محسن صالح
11	الجلسة الأولى الورقة الأولى:
13	تجربة منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية عامة)، أ. شفيق الحوت الورقة الثانية:
21	تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية، أ. نافذ أبو حسنة
43	مناقشة الجلسة الأولى
47	الجلسة الثانية الورقة الثالثة:
49	قراءة نقدية في الميثاق الوطني، نحو ميثاق وطني جامع، أ. محمد تيسير الخطيب الورقة الرابعة:
53	المجلس الوطني الفلسطيني، إعادة التشكيل وعدالة التمثيل، د. محسن صالح الورقة الخامسة:
77	نحو علاقة صحيحة بين م.ت.ف والسلطة الفلسطينية، أ. د. أحمد سعيد نوفل
87	مناقشة الجلسة الثانية
95	الجلسة الثالثة الورقة السادسة:
97	م.ت.ف. وتجربة الوحدة الوطنية الفلسطينية، أ. منير شفيق الورقة السابعة:
107	إدارة المؤسسات لدى م.ت.ف، الحرية الفكرية وحرية البحث العلمي، أ. صقر أبو فخر
117	الورقة الثامنة:
117	منظمة التحرير الفلسطينية وإدارة ملف اللاجئين، د. سلمان أبو ستة
135	مناقشة الجلسة الثالثة

- 143 **الجلسة الرابعة**
الورقة التاسعة:
- 145 منظمة التحرير وإدارة المفاوضات مع إسرائيل، أ. حلمي موسى
الورقة العاشرة:
- 151 منظمة التحرير وإدارة العلاقات الفلسطينية العربية، د. محمد السيد سعيد ...
الورقة الحادية عشرة:
- 165 نحو دبلوماسية دولية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، د. عبد الله الأشعل
- 175 مناقشة الجلسة الرابعة
- 181 **الجلسة الخامسة**
الورقة الثانية عشرة:
- 183 إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية حركة فتح)، أ. فتحي أبو العردات ...
الورقة الثالثة عشرة:
- 187 إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية حركة حماس)، أ. أسامة حمدان ..
- 193 مناقشة الجلسة الخامسة
- 201 **الجلسة السادسة**
الورقة الرابعة عشرة:
- منظمة التحرير الفلسطينية، الواقع والآفاق (رؤية الجبهة الشعبية)،
- 203 أ. مروان عبد العال
- الورقة الخامسة عشرة:
- 211 إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية الجهاد الإسلامي) ، د. أنور أبوطه ...
الورقة السادسة عشرة:
- 219 إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية الجبهة الديمقراطية)، أ. سهيل الناطور
- 225 مناقشة الجلسة السادسة

تقديم

يسرّ مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب الذي يشمل أعمال حلقة النقاش التي أقامها المركز في بيروت على مدى يومين بعنوان "منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء". وقد شارك في الحلقة نحو ثمانين خبيراً ومتخصصاً ومهتماً بالشأن الفلسطيني، ناقشوا 16 ورقة عمل عالجت تجربة منظمة التحرير وأفاق إعادة بنائها من زوايا مختلفة وخصوصاً من وجهة نظر القوى والفصائل الفاعلة على الساحة الفلسطينية.

وقد أضيف لهذا الكتاب أبرز الملاحظات والتعليقات التي أبدتها المناقشون، وكذلك أبرز الردود والتوضيحات التي ذكرها مقدمو الأوراق.

نأمل أن تسهم هذه الأوراق في زيادة الوعي بتجربة منظمة التحرير، وفي التعجيل في ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، بما يحقق وحدته الوطنية وبما يعينه على تحقيق أهدافه في الحرية والتحرير والاستقلال.

المحرر والمدير العام

د. محسن صالح

التهويد

كلمة الافتتاح

د. محسن صالح¹

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة، الأساتذة والزملاء الأفاضل،

مرحباً بكم في حلقة نقاش التي يتشرف مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات لعقدتها تحت عنوان "منظمة التحرير الفلسطينية - تقييم التجربة وإعادة البناء".

يأتي عقد هذه الحلقة في الذكرى الثانية والأربعين لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، تلك المنظمة التي نشأت سنة 1964 والتي سعت إلى التعبير عن الهوية الوطنية الفلسطينية، وعن إرادة الشعب الفلسطيني في الحرية والتحرير والعودة والاستقلال.

عندما نشأت منظمة التحرير لم تكن الضفة الغربية ولا قطاع غزة تحت الاحتلال، ولذلك كان هدفها تحرير الأراضي الفلسطينية غرب الضفة الغربية أو فلسطين المحتلة سنة 1948. كان الميثاق القومي والميثاق الوطني الفلسطيني واضحين وحاسمين في تأكيد حق الشعب الفلسطيني الكامل في أرضه المباركة من النهر إلى البحر، وفي اعتبار الكفاح المسلح طريقاً وحيداً للتحرير، وفي اعتبار إسرائيل كياناً عنصرياً يجب أن يزول.

وقد تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية من الحصول على صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني سنة 1974 وحققَت نتائج ومكاسب واسعة على صعيد الاعتراف

(1) المدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني. ونقف الآن بعد 42 عاماً لنجد أمامنا حصاداً تجربة ثرية مليئة بالخبرات والتجارب والدروس والعبر، خبرات زاخرة بصفحات النضال والبطولة وبممرات الإحباط. وتشكل لوحة غنية تختلط فيها أحياناً ألوان الصداقة والعداوة والخصومة، وألوان الصعود والهبوط، وألوان الإنجاز والإخفاق. نقف وأمامنا مسار طويل بدأته منظمة التحرير من المطالبة بالتحرير الكامل وباللاءات الثلاث، ثم انتقلت إلى برنامج النقاط العشر، ثم إلى إعلان الدولة والاعتراف بقرار 242، ثم إلى اتفاقية أوسلو، ثم إلى انعقاد المجلس الوطني الحادي والعشرين سنة 1996 الذي صادق على إلغاء بنود أساسية وجوهرية في الميثاق الوطني الفلسطيني، ليشكل بذلك مساراً جديداً أو هوية جديدة للمنظمة.

سيداتني وسادتي نعقد مؤتمراً هذا، وموضوع إعادة بناء منظمة التحرير هو من أهم المواضيع الساخنة على الساحة الفلسطينية. نعقده والشعب الفلسطيني أمام مفترق طرق، عليه أن يقرر: إما المضي في عملية إصلاح البيت الفلسطيني والوصول إلى برنامج وطني فلسطيني جامع، والاتفاق على التداول السلمي للسلطة، وحرمة الدم الفلسطيني، وتحقيق أقصى درجات الشفافية، واستغلال كافة الطاقات من كافة الاتجاهات، لتحقيق تعبئة وطنية حقيقية في مواجهة المشروع الصهيوني؛ وإلا فإن الوضع الفلسطيني سيقع في مزيد من التدهور والتراجع، وسيستفيد منه الطرف الإسرائيلي في فرض شروطه، وفي بناء حقائق جديدة على الأرض.

وفي هذا الإطار فلا بد أن نؤكد على أهمية أن تعود فلسطين وقضية فلسطين لتأخذ بعدها العربي وبعدها الإسلامي، في ضوء علاقة يشارك فيها العرب والمسلمون، بل وكل إنسان محب للعدالة والحرية في تحمل مسؤولياتهم تجاه هذه القضية. تنعقد هذه الحلقة بينما تُعقد في فلسطين جلسات الحوار الوطني الفلسطيني والتي نتمنى للمشاركين فيها كل توفيق ونجاح.

أيها السيدات والسادة إن مركز الزيتونة مركز دراسات مستقل يهتم بالدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، ويعطي للشأن الفلسطيني أولوية كبيرة. ونحن هنا عندما نقيم حلقة نقاش، إنما نسعى لإيجاد مناخات وأجواء للقاء علمي أكاديمي وموضوعي يجتمع فيه العلماء والخبراء والباحثون من كافة الاتجاهات، ليتداولوا بحرية وباتفاق مفتوحة هموم الأمة وقضاياها المختلفة، وليس لدينا ضوابط على ذلك سوى الولاء والإخلاص لأرضنا

ووطننا وشعبنا وقضايا أمتنا، وعلى أن يكون حوارنا بناءً بعيداً عن تجريح الأشخاص والهيئات. نحن متأكدون أنه يتوفر في شعبنا وأمتنا طاقات هائلة من المفكرين والباحثين والمبدعين، ممن تجب الاستفادة منهم ومن علمهم والاستماع إلى آرائهم دون أحكام مسبقة ودون تصنيفات ظالمة. ولا شك أننا قد نختلف مع بعضنا البعض في بعض النقاط أو في كثيرها، ولكن ما هو مهم أن نوظف هذا الاختلاف ليكون اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد، وإلى أن يكون اختلافًا يكشف الزوايا المختلفة للأشياء ولا يضرب بعضه بعضاً.

إننا نشكر لكم جمعكم الكريم، وقبولكم دعواتنا ونشكر السادة الضيوف ومُقدمي الأوراق وخصوصاً من تجشم عناء السفر من مصر والأردن والكويت وبريطانيا، ومرة أخرى نتمنى لكم حلقة نقاش علمية مثمرة لعلها تؤدي إلى أن يأخذ الأكاديميون والباحثون دورهم في خدمة أوطانهم وأمتهم.

ويسرني في الختام أن أعلن للحضور الكريم عن صدور التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2000 - 2005 وهو تقرير سنوي يصدر عن مركز الزيتونة ويشارك في كتابته وتحريره والإشراف عليه نخبة من العلماء والباحثين والمتخصصين، حتى يكون تقريراً تستفيد منه الساحة الفلسطينية في استشراف مستقبلها وقضاياها.

سيداتى وسادتى شكراً لحسن إصغائكم، ويسرني إعلان بدء أعمال حلقة النقاش.

الجلسة الأولى

مدير الجلسة

الأستاذ محمود سويد

مدير مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت

الورقة الأولى

تجربة منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية عامة)

أ. شفيق الحوت²

قبل الحديث عن مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية لا بد من الإشارة - ولو بإيجاز - إلى ماضي هذه المنظمة وواقعها الراهن، وذلك لاستنباط الدروس والعبر الضرورية لترشيد تطلعاتنا المستقبلية، سواء كنا بصدد استرداد هذه المنظمة وإعادة الروح إليها، أو بصدد البحث عن تأسيس تجمع جديد بميثاق جديد وهيكلية جديدة أو أي صيغة أخرى يجترحها العقل الفلسطيني. كلنا متفقون على أنه قد طرأ على مسيرة شعب فلسطين النضالية الكثير من المستجدات، عبر المحطات المفصلية التي مرت بها، بدءاً بحرب أكتوبر 1973 التي انطوى من بعدها الخيار العسكري الرسمي في عملية الصراع العربي - الإسرائيلي، ودخول مرحلة التسوية والتفاوض السياسي... وصولاً إلى حرب 1982 في لبنان والتي أدت إلى سقوط شعار التحرير من وراء الحدود. وأخيراً محطة اتفاقية أوسلو وما تلاها من تداعيات فلسطينية وعربية.

وبكل تأكيد، يمكن القول إن المشهد السياسي العام لقضية فلسطين اليوم، وفي أبعاده الثلاثة المحلية والإقليمية والدولية، يختلف عما كان عليه يوم تداعينا لإقامة منظمة التحرير في فندق انتركونتنتال في القدس، وما بين الثامن والعشرين من أيار/ مايو والثاني من حزيران/ يونيو 1964، أي قبل اثنين وأربعين عاماً تقريباً. فأين كنا، وأين أصبحنا؟

لقد كان الإعلان عن قيام هذه المنظمة في رأيي، تجسيداً لأول رد فعل عربي -

(2) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقاً، وممثل المنظمة في لبنان سابقاً، ومفكر وكاتب معروف.

فلسطيني استراتيجي على نكبة 1948. ولطالما قلت وصرحت بأن إنشاء هذه المنظمة كان أهم إنجاز وطني للشعب الفلسطيني، وأغتنم هذه الفرصة لتقديم تحية وفاء وتقدير لمؤسسها وقائدها الأول الأستاذ أحمد الشقيري. لقد كان هو الذي خط بيده مواد "الميثاق القومي" كما كنا نسميه، وذلك قبل أن يتم تعديله الأول بتوجيه من فتح وغيرها من المنظمات الفدائية في العام 1969؛ فبات يعرف بـ"الميثاق الوطني". كذلك أسهم الشقيري في وضع النظام الأساسي واللوائح الداخلية، وأقام مراكز للصندوق القومي وللأبحاث والدراسات والتخطيط، وفوق هذا كله، تمكن من جمع المجندين الفلسطينيين في الجيوش العربية وإنشاء أولى كتائب جيش التحرير الوطني الفلسطيني. وفي عهده افتتحت الممثليات والمكاتب في العديد من الدول العربية والأجنبية.

بعد نكسة 1967 واستقالة الشقيري، راوحت المنظمة مكانها بقيادة مؤقتة كان يستحيل عليها المضي في الصدارة ثم كانت معركة الكرامة في آذار/ مارس 1968، وبعدها انتخب أبو عمار رئيساً للمنظمة، وذلك في الدورة الخامسة للمجلس الوطني في شباط/ فبراير 1969. وفي عهد الأخ الراحل أبو عمار شهدت المنظمة أوج انتصاراتها، كما كابدت أمرً هزائمها؛ ففي هذا العهد، تمكنت منظمة التحرير من تغيير صورة الفلسطيني من لاجئ إلى مناضل، وأعدت له اعتباره على المستوى القومي، وشكلت له وعاء لتراثه وحضارته، وأهم من هذا كله، أنها فرضت ذاتها كإطار لحركته النضالية باعتبارها المرجعية العليا له، والناطقة باسمه.

وبعد مضي عشر سنوات على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، ونضال الشعب من حولها ينمو ويتعاضم، انتزعت المنظمة من جامعة الدول العربية لقب العضو الكامل فيها، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين، وذلك بقرار صدر عن قمة الرباط في 1974. وعلى إثر ذلك، في العام نفسه، وكنتيجة لحرب أكتوبر دخلت منظمة التحرير الفلسطينية الأمم المتحدة كعضو دائم بصفة مراقب؛ فاتسعت دائرة الاعترافات الدولية بها، وأصبحت عضواً في كتلة عدم الانحياز، وغيرها من التكتلات والهيئات الدولية، وكذلك ارتفعت الراية الفلسطينية فوق المكاتب والسفارات، في جهات العالم الأربعة.

وأقول لكم - إخواني - إنني ما زلت ممن يعملون على استرداد منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة الروح إليها، رغم معرفتي بصعوبة الأمر، ووعيي للمستجدات التي طرأت على ساحتنا النضالية وزادت الأمور تعقيداً.

ولنترك قرار الخيار والبدائل. لنستعرض أولاً، ما يمكن تسميته بالواقع الراهن المنظمة، وهو الذي يمكن التأريخ له منذ التاسع من أيلول/ سبتمبر 1993 يوم الرسائل المتبادلة بين ياسر عرفات وإسحاق رابين، تمهيداً لاتفاق أوسلو. حقاً قد تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية لمؤامرات متتالية منذ نشأتها، وصمدت أكثر من مرة، غير أن أقسى ما أصابها كان ضربة المطرقة التي تلقتها في ذلك اليوم البائس، مما دفع رجلاً مثل إييا إيبان أن يتساءل بدهشة وفرح: "هل كان يتصور أحد أن تسقط القلعة من الداخل؟"

ثم جاءت اتفاقية غزة - أريحا أولاً، التي اشتهرت فيما بعد باتفاقية أوسلو، لتضاعف من انهيار القلعة الحبيبة، والتي تحولت من منظمة لتحرير الوطن إلى منظمة لتبرير مسلسل من التنازلات السياسية والوطنية والقومية. هذا المسلسل الذي لم يتوقف إلا عندما وصلت الأمور إلى حدود المساس بثوابت الحدود الدنيا لمطالب الشعب الفلسطيني وحقه بتقرير مصيره.

وباسم هذه المنظمة نبذنا ما أسموه العنف والإرهاب، وتعهدنا "بتأديب المخالفين"، مسقطين حقنا المشروع في الكفاح المسلح، معتبرينه إرهاباً، دون أن نطالب إسرائيل بأن تعلن التزامها بالقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من الوثائق التي تحدد العلاقات بين قوات الاحتلال من جهة، والشعوب والأراضي المحتلة من جهة أخرى.

بل ووافقنا على أن "لا يكون للسلطة الفلسطينية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية الذي يتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج.. الخ، وفي الوقت نفسه، وفي الفقرة نفسها، وافقنا كذلك على أن يقتصر نشاط منظمة التحرير الفلسطينية الخارجي على إجراء المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات مع الحكومات والمنظمات لمصلحة السلطة الفلسطينية في مجالات ضيقة ومحددة، أي أن إسرائيل بعد أن جردت السلطة من كل العلاقات الخارجية خشية ما توحى بها ممارسة هذه العلاقات من ملامح الدولة، فإنها أوكلت إلى المنظمة القيام بدور السمسار لهذه السلطة، وفي إطار محدد. ذلك لأن مستقبل السلطة هو الذي يعينها، أما المنظمة فمصيرها الإلغاء كما ورد في ديباجة اتفاقية أوسلو، ولكن بعد تأدية آخر ما هو مطلوب منها، وهو التوقيع على وثيقة الحل النهائي بالإملاءات الإسرائيلية.

وأخيراً كانت رصاصة الرحمة عندما أمر التحالف الصهيوني - الأمريكي بتعديل الميثاق وانصاعت القيادة الفلسطينية، فأقدمت على تعليقه وسط مهرجان مهين عقد في غزة بحضور كلينتون.

يومها فعلاً، سقطت القلعة من الداخل.

كان في الميثاق 33 مادة، آخر ثلاث منها تنظيمية، أي بلا مضمون أو مدلول سياسي - وطني لها، أما الثلاثون المتبقية فكلها سياسية - وطنية، ومن النوع الذي لا يتفق وتعهدات عرفات لرايين الواردة في رسالته، أو مع اتفاقية أوسلو وما تلاها؛ وهذا مؤداه أن المطلوب تعديله يشمل 27 مادة من أصل ثلاثين، أي ما يعادل تسعين بالمائة من مجمل الميثاق، مما يعني فعلياً إلغاء برمته، وهذا ما حدث بالفعل.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نبدأ بالمادة الأولى التي تقول: "فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، والشعب الفلسطيني جزء من أمته العربية".

لا شك أن هذه المادة تنصدر طليعة المواد المناقضة لرسالة عرفات واتفاقية أوسلو، لأن فلسطين المشار إليها في المادة هي تلك المعروفة بحدودها خلال فترة الانتداب كوحدة إقليمية لا تتجزأ كما ورد في نص المادة الثانية. وبالتالي لا بد عند التعديل من تحديد البديل الذي سيصبح وطناً لشعب فلسطين وتعريف حدوده. ولما كانت قضية "الوطن" بمعنى الدولة وحدودها ما تزال بانتظار مفاوضات المرحلة النهائية، فإنه يستحيل تثبيت نص مسبق حولها قبل الانتهاء من المفاوضات. ولو كان الأمر غير ذلك لما جاء نص القسم الذي أداه عرفات في غزة يوم تنصيبه كأول رئيس منتخب للسلطة الفلسطينية مبهماً وغامضاً، على الشكل التالي: "أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن، وأن أحافظ على الدستور والقانون، وأحافظ على مصالح الشعب الفلسطينية وسلامة أراضيه، وتحقيق أمانيه وأماله الوطنية".

عن أي وطن يتحدث القسم؟ وما هي حدوده؟ هل يقصد الوطن التاريخي أم الوطن المحدد بخرائط القرار 181؟ أم الوطن الذي أشار إليه إعلان الدولة عام 1988؟ وهل سلامة أراضيه تشمل المستوطنات أم تستثنيتها بانتظار مصيرها المؤجل هو الآخر؟

مثل آخر، المادة الثالثة تقول: "الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في

وطنه، ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره". وهذه أيضاً كان لا بد من شطبها، لأنه بغض النظر عن الوطن المشار إليه في هذا النص الذي يقصد كل فلسطين، فإن اتفاقية أوسلو لم تعترف لشعب فلسطين بأي حق شرعي على أي جزء من الوطن، ولا بحقه في تقرير مصيره، فتلك أيضاً من القضايا المؤجلة إلى مفاوضات المرحلة النهائية.

وهذا هو الحال بالنسبة لبقية المواد، بما فيها الإحدى عشرة مادة التي تُعدّ من النوع التعبوي الذي يحرض على تحرير فلسطين. لذلك نكتفي بهذا القدر.

أردت من سرد هذا الموجز عن ماضي وواقع منظمة التحرير الراهن، أن نعرف عن أي منظمة للتحرير نتحدث؟ وأعود للتذكير بأن المشهد السياسي والتنظيمي الراهن في الساحة الفلسطينية لا يمت بصلة إلى المشهد نفسه قبل أربعين عاماً، فعلاوة على المستجدات السياسية التي أشرنا إليها، هناك انتقال مسرح العمليات إلى أرضنا المحتلة، وظهور التنظيمين الإسلاميين: حماس والجهد الإسلامي، وانطلاق الانتفاضة الثانية، ورحيل الأخ أبو عمار. وهناك كذلك الحقيقة الموضوعية التي يرفض المهيمنون على المنظمة حالياً الاعتراف بها، وهي أن شعب فلسطين نفسه قد تغير، فمن ولد عام ولدت منظمة التحرير أصبح في الأربعين من عمره. وأن الأوان لطلّاع جيله أن تحتل مواقعها في المؤسسات الفلسطينية النضالية الرسمية. وهذا بالتالي يعني ضرورة تخلي البعض من الكبار المؤسسين لجيل منظمة التحرير. إن صبغ الشعر الذي تفضحه آلات التصوير على شاشات التلفزيون لا يعيد الشيخ إلى صباه، ولا المنظمة إلى عهدها الأول.

والآن، لا بد من مجابهة السؤال.. ماذا بعد هذا كله؟

قبل كل شيء، لا بد لنا من الاتفاق على لغة موحدة بيننا تحمل معانٍ جديدة لمفرداتنا السياسية. فبعد هذا المشوار الطويل لحركاتنا النضالية والتعقيدات التي تفرعت وتشعبت حول قضيتنا ومشروعنا الوطني، ساد الغموض والالتباس حول معظم مصطلحاتنا السياسية والتنظيمية حتى بتنا لا نفهم على بعضنا بعضاً.

مثلاً، عندما نتحدث عن منظمة التحرير الفلسطينية، فعن أي منظمة نتحدث؟ صاحبة الميثاق القومي؟ أم الميثاق الوطني؟ أم الراهنة التي لا ميثاق لها ولا نظام؟

وعندما نتحدث عن الوطن، فعن أي وطن نتحدث؟ الوطن التاريخي؟ أم المحتل عام 1967 فقط؟ وكما هو الحديث عن الوطن كذلك الحديث عن الشعب، وهل نقصد بالكلمة [أي الشعب] المقيمين في الضفة الغربية والقطاع فقط؟ أم يشمل جموع شعبنا في كل مكان في إسرائيل وفي الضفة والقطاع وفي ديار الشتات؟ ثم لماذا هذا الإصرار على التركيز على حق العودة وإهمال الحق في التحرير وتقرير المصير؟

حتى الإشارة إلى الحقوق الوطنية أو المشروعة لشعب فلسطين، فلقد أصبحت تحتل أكثر من معنى، فهي تعني شيئاً عندما يقولها مجاهد من حماس أو حركة فتح مثلاً، ومناضل آخر من الجبهة الديمقراطية. إن الاتفاق على لغة واحدة لوصف الواقع الراهن هو نقطة الانطلاق لمشوار جديد، وتأسيس لحركة وطنية جديدة تنصدر عملية الصراع في بداية هذا القرن الجديد.

نحن بحاجة إلى تجمع جديد، سواء باستعادة منظمة التحرير الفلسطينية، أو ببناء تشكيل يواكب المتغيرات والمستجدات الأخيرة، يقرّ ويعترف بالتعددية السياسية وتداول المسؤولية القيادية داخل إطار وطني شامل لا يستثني أحداً، يكون وحده المرجعية الوطنية صانعة القرار.

وأعود للتذكير بموقف المنحاز لاسترداد المنظمة، وذلك لأسباب أوجزها بسرعة: أولاً: إيماناً مني بضرورة التواصل النضالي وتراكم ثمراته، إضافة إلى ما لهذا الاسم من موقع في الوجدان الفلسطيني ولا سيما في الشتات.

ثانياً: لأن المنظمة، وعلى الرغم مما أصابها، فلها رصيدها الكبير عربياً ودولياً، ويات الاعتراف بها ثابتاً، وأي مغامرة بإقامة تنظيم جديد قد تكون نتائجها سلبية، بل ستكون كذلك ولا سيما في الأجواء "البوشية المسيطرة".

ثالثاً: باستثناء حماس والجهاد، التنظيمين الإسلاميين اللذين برزا بعد قيام منظمة التحرير، فإن جميع فصائل الثورة عملت داخل إطار المنظمة لعقود من الزمن، ولا شك أنها تملك من التجربة ما يساعد على تسهيل عملية التغيير المطلوبة. وأعتقد أنها تملك من التجربة ما يساعد على تسهيل عملية التغيير المطلوبة. وأعتقد أنه فيما يتعلق ببنود الميثاق التي تم تعليقها، فإنه من الممكن ومن الضروري الاتفاق حول ميثاق جديد، يأخذ المستجدات بعين الاعتبار، ويتواءم مع المشهد السياسي الراهن لقضية فلسطين.

هذه أسباب، وتبقى الأبواب مشرعة لسماع آراء الآخرين.

ليس سراً أن ثمة رهانات على سيناريوهات متعددة حول مصير الحركة السياسية الراهنة في عهد الأخ أبي مازن. فهناك من يعيش أو هام وبوادر حل، وهناك من يرى سلفاً أن لا حل على المدى المنظور. وبغض النظر عن ذلك، فمن المؤكد أن أي حل يمس الثوابت الفلسطينية في حدها الأدنى، أي قيام دولة فلسطين المستقلة فوق الأراضي المحتلة سنة 1967 وعاصمتها القدس، ومن دون مستوطنات، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفق القرار 194، وهو حل مرفوض بالإجماع. وبانتظار أن يوصلنا النهج التفاوضي القديم الجديد إلى الحل المقبول لا بد لنا من تعبئة شعبنا وتهيئته للصدوم والمقاومة في وجه أقسى الاحتمالات وأكثرها سوءاً.

ومن هذا المنطلق لا بد من ترتيب ساحتنا النضالية، بدءاً من داخل التنظيمات الفلسطينية وفي مقدمتها فتح، وذلك تمهيداً لتحديد العلاقات فيما بينها، ولإيجاد الصيغة الجبهوية أو الإطار الذي لا بد من وجوده كمرجعية للحركة الوطنية ككل، سواء تحت الاسم نفسه، أو بتأسيس تجمع جديد.

ونأتي أخيراً للحديث عن أهلنا في الشتات ودورهم ومسألة تمثيلهم. وأبدأ بالقول محذراً من تقسيم الشعب الفلسطيني إلى شعوب في الداخل والخارج، ناهيك عن تقسيم الخارج نفسه إلى جاليات هنا وهناك، وهذا رغم اعترافي بتباين الأولويات لدى كل تجمع لأسباب موضوعية بحتة. إن الشعب الفلسطيني على الصعيد الوطني هو وحدة واحدة لا تتجزأ، تماماً مثل أهدافه الوطنية.

وإذا جاز لي تلخيص مطالب شعبنا في الشتات فهي:

أولاً: التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، في العودة، وتقرير المصير، والسيادة والدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً: رفض كل محاولات التجزئة وتغييب الهوية، بالتوطين والتهجير القسريين.

ثالثاً: تأكيد التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعب فلسطين.

رابعاً: الاعتراف بالتعددية السياسية، وتعميق روح الديمقراطية، مع الالتزام بأن "المجلس الوطني"، والذي يفترض أن يمثل أعضاؤه الفلسطينيين حيثما وجدوا، هو

وحده صاحب الحق في اتخاذ القرارات التي تمس المصلحة الوطنية العليا ومصير الشعب والوطن.

خامساً: اعتماد الانتخابات - حيث أمكن - سبيلاً لانتخاب أعضاء هذا المجلس، وإلا فعن طريق التوافق بين القوى الحية والفصائل الأساسية.

سادساً: إيقاف الابتزاز المشين لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين، والتمييز العنصري الممارس ضدهم.

هذا بالنسبة إلى أهم الأهداف، أما بالنسبة للآلية المطلوبة، فإنني أعتز بأننا نواجه مشكلة شائكة وصعبة، لأسباب جغرافية وسياسية وإقليمية.

ولعل الخيار الممكن والوحيد يبدأ بدعوة الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية إلى تشكيل لجنة تحضيرية لوضع تصور مشترك لمستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، على ضوء ما بين أيدينا من وثائق ودراسات واقتراحات.

إن مثل هذا المشروع، مشروع استرداد المنظمة أو التأسيس لتجمع جديد، هو المهمة المركزية أمام جماهيرنا ومؤسساتنا، كي نبدأ المرحلة التي يمكن تسميتها بمرحلة ما بعد عرفات، بخطوة على الطريق السليم.

وختاماً، فالشكر لكم على صبركم بالاستماع، وإلى اللقاء على أرض الوطن.

الورقة الثانية

تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية

أ. نافذ أبو حسنة³

تمهيد:

علت عديد من القوى الفلسطينية عدم اشتراكها في الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، عقب فوزها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، بخلو برنامج الحكومة من التأكيد على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ورغم إصرار حماس على تشكيل حكومة ائتلافية، إلا أنها أصرت في المقابل على ضرورة إعادة بناء المنظمة قبل الموافقة على توصيفها السابق. وربما رسخ لديها أن الفصائل تتعامل مع المسألة كذريعة تخفي موقفاً مختلفاً من المشاركة، أو أنها تريد وضع المنظمة في مواجهة الحكومة، لتقليص صلاحيات الأخيرة، وتضييق هامش حركتها.

مهما يكن الأمر، فإن هذا التطور، قد كرّس إخراج المنظمة من الثلاثية التي وضعت فيها منذ سنوات طويلة. وهو ما بدأت بوادره مع إجراء الانتخابات للمجلس التشريعي في يناير الماضي. كما أنه أعاد إطلاق النقاش الفلسطيني - الفلسطيني، حول المنظمة ودورها.

والطريف واللافت في آن معاً، أن مثل هذا النقاش ظل حاضراً على مدى سنوات عمر المنظمة، إذ هي نادرة جداً، وقصيرة أيضاً تلك اللحظات التي حظي فيها، ما يوصف بالبيت المعنوي للشعب الفلسطيني، برضى والتفاف الأطراف الفلسطينية كلها.

(3) كاتب ومفكر فلسطيني، ومقدم برامج تلفزيونية.

تساق تفسيرات عديدة لهذا الأمر. وهنا لن نناقشها بوصفها تفسيرات تسعى إلى تليل هذا الموقف أو ذاك. بل إن ما تحاوله هذه الورقة، هو رصد تطور الوعي الفلسطيني بالمنظمة، وطبيعة النظرة إلى دورها في المراحل التاريخية المختلفة من عمرها، وصولاً إلى اللحظة الراهنة مع سعي إلى الإجابة عن سؤالين: هل المنظمة ضرورة وطنية فلسطينية؟ وإذا كانت كذلك: فأى منظمة تحرير نريد؟

1 - مرحلة التكوين :

ما يزال البعض وحتى اللحظة الراهنة، يتحدث عن أن ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، إنما جاءت بقرار من الرسميات العربية، ولا يهدف هذا القول إلى تعيين واقعة تاريخية محددة (أي: قرار القمة العربية بتكليف المرحوم أحمد الشقيري بالاتصال بالفلسطينيين لتنظيم شؤونهم) بقدر ما يستبطن الإشارة إلى أن تشكيل المنظمة لم يكن ناتج عن تفاعل شعبي فلسطيني، وحاجة فلسطينية. وإنما نتج عن حاجة الأنظمة إلى التحلل من عبء القضية الفلسطينية، ورغبتها في تشكيل إطار نظامي يعيق تبلور الحركات الثورية الفلسطينية التي بدأت تظهر بشكل جنيني في أواخر الخمسينيات.

يغفل القول برسمية الولادة عمداً، حقيقة التطلع الفلسطيني إلى تشكيل الكيان الوطني، والذي تمظهر في مسعى الحاج أمين الحسيني (رحمه الله) عشية النكبة، ثم في قيامه بتشكيل حكومة عموم فلسطين، التي خنقها النظام العربي قبل سواه. كما يغفل حقيقة أن المرحوم أحمد الشقيري لم يتلقَ تكليفاً من القمة العربية بتشكيل المنظمة بل بالاتصال بأبناء شعب فلسطين. وكان هدف التكليف في حقيقته إنتاج هيئة تشبه حكومة عموم فلسطين على مقعد فلسطين في الجامعة العربية، دون أي دور فعلي وحقيقي.

لقد تلمس الشقيري في اتصالاته وجهة التطلعات الفلسطينية، والتي انعكست في عمله لتشكيل المنظمة، وتقديم لجنتها التنفيذية الأولى إلى مؤتمر القمة الثاني، وبدلاً من هيئة شكلية جاء الشقيري إلى القمة بـ "منظمة تحرير فلسطينية" لم تحظ منذ لحظتها الأولى بإجماع عربي، بل وضعت محل تجاذب واستقطابات ليس من داعٍ للخوض فيها الآن.

لقد دار، في الواقع، نقاش عربي حول الكيان الفلسطيني في مطلع ستينيات القرن الماضي. وكانت أطراف عربية عديدة قد طرحت تصورات حول هذا الأمر. ورغب بعضها حقيقة في إنهاء كيان فلسطيني، ولغايات مختلفة، ربما يكون من بينها

التحلل من عبء القضية الفلسطينية. وحتى لو افترضنا وجود قرار رسمي عربي بتشكيل المنظمة، فإنه قد قابل تطلعاً فلسطينياً إلى تجسيد شخصية كيانية مستقلة بعمق عربي وبعد إسلامي. وقد انبنى التطلع إلى الكيانية الفلسطينية بوصفها معادلاً موضوعياً للوجود الاستيطاني الصهيوني على أرض فلسطين، ورداً - في الآن عينه - على عمليات التبريد والتهميش، ومحاولات الإلحاق والدمج التي تعرض لها الشعب الفلسطيني طوال عقد الخمسينيات من القرن الماضي، خصوصاً بعد إفشال حكومة عموم فلسطين، وسقوط تجربة الوحدة المصرية-السورية. وتساعد الارتياح من حقيقة نظرة ومسلك الأنظمة العربية تجاه قضية فلسطين.

وسوف يصادف الباحث إشارات دائمة إلى أن انتصار الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني الجزائري، وعلى يد جيش التحرير الوطني الذي تلقى دعماً عربياً منظوراً، قد حفز الوطنية الفلسطينية، وذلك إضافة إلى إشارات عن تصريحات ومواقف لقيادة عرب وفي طليعتهم الرئيس جمال عبد الناصر الذي خاطب أعضاء في المجلس التشريعي لقطاع غزة بأن أحداً من العرب لا يملك برنامجاً لتحرير فلسطين، وهو ما لعب دوراً أيضاً في دفع الفلسطينيين إلى التطلع لامتلاك هيئة سياسية وطنية خاصة بهم.

إن الإقرار بهذا التطلع الفلسطيني، يجب ألا يقود نحو الافتراض بأن الفلسطينيين تقبلوا الإعلان عن تشكيل المنظمة بالالتفاف حولها وتأييدها. وفي واقع الأمر يمكن تعيين أربعة اتجاهات في نظرة الفلسطينيين إلى المنظمة. ونهمل هنا عن عمد الاتجاهات العربية، وإن كانت ستجد ترجمة لها في المواقف الفلسطينية ذاتها.

الاتجاه الأول: وهو اتجاه مرحب بإنشاء المنظمة وينقسم إلى: واحدٍ شعبيٍّ مُرحَّب بقوة، ظهر خصوصاً في قطاع غزة الواقع تحت الإدارة المصرية آنذاك، وترجم بالاحتفالات في استقبال الشقيري، وبصيحات الفرح لسماع خطاباته، ولرؤية جنود جيش التحرير يتدربون، وإلى آخر حزبي عبرت عنه الاتجاهات القومية القريبة من مصر آنذاك والمتمثلة في الناصريين وقطاعات من حركة القوميين العرب، وحركات تؤيد السياسة الناصرية مثل جبهة تحرير فلسطين التي كان يقودها المناضل شفيق الحوت.

رأى الاتجاه الشعبي في قيام المنظمة قوة ستحرره وتعيده إلى وطنه، ولم يكن

الاتجاه الحزبي، ليثير للحظة أية ملاحظات تشكيكية تجاه مشروع يرعاه الرئيس جمال عبد الناصر (رحمه الله).

الاتجاه الثاني: وهو اتجاه متحفظ، يتوزع ما بين القوميين من البعثيين، وقطاعات من حركة القوميين العرب، وما بين ما يمكن تسميته قطاعات من حزب الأردن، من وجهاء الضفتين.

أما الاتجاهات القومية فهي كانت متشددة "في رفض النزعة القطرية، وفي الاعتراض على الرسميات أيضاً وتريد عملاً جماهيرياً شعبياً يفضي إلى تشكيل المنظمة" وفق ما عبروا عنه آنذاك⁴. وفيما يتعلق بحزب الأردن فإن مواقفه بنيت على موقف النظام من المنظمة، وعلى اندفاع بعض هؤلاء في تأييد كيان المملكة الذي كان يضم الضفة الغربية.

الاتجاه الثالث: وهو اتجاه رافض لوجود المنظمة باعتبارها مولوداً رسمياً يريد ضرب الحركة الثورية الفلسطينية الوليدة، وتشكيلاتها السرية الناشطة آنذاك ويبرز في هذا الاتجاه حركة فتح وجبهة التحرير الفلسطينية، وقد ذهب هؤلاء إلى حد اعتبار قيام الرئيس عبد الناصر بالدفع لتشكيل المنظمة مؤامرة على حركاتهم الثورية وشقيقاتها⁵.

الاتجاه الرابع: وهو اتجاه رافض بقوة للمنظمة، وهو يجمع في مفارقة هي غاية في الطرافة بين سماحة المفتي الحاج أمين الحسيني (رحمه الله) وغلاة "حزب الأردن". أما المفتي فقد عدّ المنظمة في غير مصلحة النضال الوطني الفلسطيني، وأن الهدف منها هو تهيئة إطار يقوم بالتفاوض مع الصهاينة، عندما يذهب العرب إلى المفاوضات. وبذلك يتحللوا من المسؤولية عن قضية فلسطين⁶. في حين عدّ غلاة

(4) مستخلص من مقابلة خاصة للكاتب مع السيد بلال الحسن عضو قيادة حركة القوميين العرب (دمشق، 2003)، ومن مقابلة خاصة مع السيد سامي قنديل عضو القيادة القطرية الفلسطينية لحزب البعث العربي الاشتراكي (بيروت، 2002).

(5) مستخلص من لقاءات للكاتب مع السيدين: سليم الزعنون عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وأحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة.

(6) يمكن مراجعة مواقف المفتي والهيئة العربية العليا في أعداد مجلة "فلسطين" التي كانت تصدرها الهيئة في بيروت. وما ورد هو مستخلص من لقاء للكاتب مع السيد خالد الفاهوم (رحمه الله) رئيس المجلس الوطني الفلسطيني. وردت في: خالد الفاهوم يتذكر، دار الرواد (بيروت) 1999. وكان هناك أيضاً لقاء مع الأستاذ شفيق الحوت، مدونة في حوارات القرن، جريدة الخليج، الإمارات، كانون الثاني/يناير 2000.

"حزب الأردن"⁷ أن المنظمة، تشكل مؤامرة على وحدة المملكة الأردنية الهاشمية.

ولا بد هنا من إيراد ملاحظتين:

الأولى: غياب موقف للتيار الإسلامي، ويتم تعليل هذا الغياب بأن التيار المذكور "كان في أضعف حالاته، وفي فترة انشغاله بالحفاظ على الذات، وخاضعاً للمطاردة، بحيث لم يكن في حالة تمكنه من تكوين رأي سياسيٍ ناضجٍ وواضحٍ فيما يتعلق بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وحتى لو كَوّن رأياً فسيكون من المستبعد أن تكون لديه القدرة على إيصال صوته، أو أن يجد من يستمع إليه"⁸.

أما الملاحظة الثانية: فهي في إشارة أكثر من شخصية سياسية فلسطينية ممن عايشوا تلك الفترة إلى أن جانباً كبيراً من التحفظ والرفض، قد بني على مباحكات سياسية أكثر مما هو على مواقف جدية وحقيقية من الوليد الجديد⁹. وتكتسب هذه الملاحظة أهمية زائدة حين نعرف أن قوى فلسطينية رافضة للمنظمة عادت للقول: إن قيام المنظمة بالعمل الجاد في تكوين وتدريب وحدات جيش التحرير الفلسطيني، دفعها إلى إعادة النظر في مواقفها. وهو ما يمكن تتبعه في المرحلة التالية من عمر المنظمة، أما كاستخلاص أوليٍ لمرحلة التكوين فيمكن التأكيد على أن الوعي الفلسطيني بالمنظمة كان مرتبكاً ومشوشاً ومنقسماً أيضاً، ففيما رآها البعض أداة تحرير، اعتبرها البعض الآخر أداة تآمر على القضية الوطنية.

2 - ما بين التكوين والنكبة الثانية:

لم تكن السنتان (ونيف) الفاصلتان ما بين تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية ووقوع النكبة الثانية عام 1967، كافيتين، لتشكيل حضور واثق للمنظمة في ساحات التواجد الفلسطيني. ومع أنهما شهدتا حدثاً أساسياً، وهو تشكيل جيش التحرير الفلسطيني وبدء تدريب وحداته في غزة وسوريا والعراق، إلا أن المنظمة قد شغلت حقاً بالتقاطبات العربية الحادة في ذلك الوقت، حتى أنها لم تنتبه كمؤسسة فلسطينية عليا، إلى مباشرة فصيلين على الأقل نشاطات عسكرية، وإن كانت محدودة، إلا أنها تعني وجود من

(7) التعبير في الأصل للدكتور علي الجرباوي.

(8) مستخلص من لقاء للكاتب مع المؤرخ د. محسن صالح (بيروت، 2005).

(9) راجع الحاشية رقم 7.

سبقها إلى العمل الفعلي من أجل التحرير الذي قامت بهدف إنجازه.

كان من سوء حظ المنظمة أنها ظهرت في الوقت الذي شهد اشتداد التجاذبات العربية - العربية، لكن ما هو أكثر من سوء الحظ، أنها غرقت - ورغماً عنها - أحياناً كثيرة في هذه التجاذبات، وبذلك كان من السهل اتهامها بتدبير انقلابات عسكرية وبالتأمر لمجرد أن رئيسها تحدث عن ضرورة حماية الشعب الفلسطيني.

كان هناك من عدّ أن جرأة المرحوم الشقيري - وخطابته - قد دفعت بالمنظمة إلى المزيد من التورط في التقاطبات العربية الحادة، وسوف تتم لاحقاً معاقبة الشقيري على هذه الجرأة، في قمة الخرطوم الشهيرة. على أن ما نريد الإشارة إليه الآن، هو أن تحميل الشقيري وخطابته المسؤولية عن تموضع المنظمة ضمن سياسة المحاور العربية، أشبه بالتمرن على الضحية لمناسبة العجز عن مواجهة "جلادها".

سوف نتولى مداخلات وأوراق أخرى في هذه الندوة، تتبع المسار التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولذلك سنكتفي هنا بإيراد واقعة ومعطيات عن وضع المنظمة خلال السنتين ونيف من عمرها ما بين التشكيل وهزيمة حزيران، أما الواقعة فهي تصريح الشقيري الذي انتقد فيه تعرض الفلسطينيين للذبح في السموع، دون أن يجدوا من يحميهم، وتذكيره بضرورة إنهاء جيش التحرير الفلسطيني، في كل مناطق التواجد الفلسطيني. تعرض رئيس المنظمة بسبب هذه المطالبة لهجوم قاسٍ، وبعد وقت قصير، جرى الحديث عن المؤامرة الانقلابية في الأردن. أما عن المعطيات، فإن المنظمة حازت دعماً من الصين، أكثر مما حازته من كثير من النظم العربية مجتمعة.

استمر الموقف الفلسطيني من المنظمة خلال الفترة المذكورة، على حاله تقريباً، فلم تنشأ الحاضنة الشعبية القادرة على حمايتها، ولم يشعر كثير من الفلسطينيين بأن شيئاً كثيراً قد تغير عليهم بوجودها. ويمكن الافتراض أنها كادت تسقط في فخ تحويلها إلى نسخة جديدة من "حكومة عموم فلسطين".

وقعت حرب حزيران، قاتلت وحدات جيش التحرير حيث تواجد، واتسم قتالها في غزة بالضراوة التي شهد عليها العدو والصديق. ومن ضمن الآثار العديدة التي خلفتها هزيمة حزيران، بداية الزمن الجديد لمنظمة التحرير. فقد تحولت بعض وحدات جيشها في غزة إلى تنظيم فدائي باسم قوات التحرير الشعبية، وباشر نشاطه الكفاحي قبل أن

تستفيق كل القوى الفلسطينية الناشطة آنذاك من هول الزلزال الذي أحدثته الهزيمة، كما سعت المنظمة إلى دعم الفصيل الفلسطيني المسلح آنذاك (فتح) والاتفاق معه، ودعمت وسعت إلى الاتفاق مع أجنحة عسكرية مقاتلة تابعة لحركة القوميين العرب، لكن خطواتها في هذا الاتجاه، لم تأتْ بالثمار المتوخاة، خاصة وأن الشقيري وضع في مرمى النيران العربية، ولم يعد يحظى بالرعاية المصرية التي اعتاد عليها. لا بل أن مصر أيضاً وبواسطة محمد حسنين هيكل بدأت التصويب عليه. وباختصار جرى تحميل خطابات الشقيري مسؤولية الهزيمة، وجهدت أنظمة عربية عدة لدفع أعضاء اللجنة التنفيذية لتوقيع مذكرة لإقالته، ومع اشتداد الضغوط عليه عربياً وفلسطينياً من الفصائل التي اعتبرت إسقاطه هدفاً، فقد قام بتقديم استقالته إلى الشعب الفلسطيني، قائلاً آنذاك "أنا أترك العرببة وقد بدأت تهوي، والآن ستستمر في السقوط خطوة خطوة حتى النهاية"¹⁰.

ثمة أكثر من تفسير لما حدث مع مؤسس المنظمة وأول رئيس لها، ولعل أهم هذه التفسيرات هو المؤسس على موقف الشقيري في قمة الخرطوم، وإصراره على أربع لاءات بقي منها ثلاث، ورفضه أن يتكلم أحد باسم شعب فلسطين¹¹. والمتصور أن النظام الرسمي الذي كان بحاجة إلى ما يحمله المسؤولية عن الهزيمة المدوية أراد أن يضرب عصفورين بحجر، فيحمل الشقيري تلك المسؤولية، ويزيحه وهو يقول: "لم نرد لك هذا".

ما يهمنا هنا، هو الهجوم الذي شنته القوى الفلسطينية وفي طبيعتها فتح على الشقيري والمنظمة. ومع صعوبة تصور أن الحركة التي رأت في نفسها تجسيد الوطنية الفلسطينية قامت بما قامت به خدمة لمحور عربي أو نظام عربي ما، فإن بالإمكان افتراض أنها سارت مع الموجة المناهضة لرئيس المنظمة لأسباب تخصصها، إذ كانت قوة صاعدة، ويحظى نشاطها بإعجاب جماهيري فلسطيني وعربي، فما الذي يمنعها من إسناد شرعيتها الثورية التي كانت في بواكير تحققها بشرعية أخرى قالت إنها

(10) راجع الحاشية رقم 7، ومؤلفات الشقيري.

(11) كانت "لا" الرابعة تقول بـ"لا للحلول المنفردة". وقد دار حوار في الخرطوم وجه فيه الشقيري الحديث للرئيس جمال عبد الناصر قائلاً: "نحن نحبك يا سيادة الرئيس ولكن ليس لأحد أن يتكلم باسم شعب فلسطين".

تريد تثويرها. والحقيقة أن جدلاً دار داخل فتح حول دخول المنظمة أو السيطرة عليها ورفض بعض قيادات فتح دخول المنظمة.

مهما يكن من أمر التثوير، فقد تُركت المنظمة تذوي مع قيادة مؤقتة انتقالية ضعيفة لتسقط ثمرة جاهزة في حضان الفصائل الثورية المسلحة آنذاك، وفي طليعتها فتح، المحققة لإنجاز كبير في معركة الكرامة. ومنذ ذلك الوقت ستصبح المنظمة هي مدار الحركة الفلسطينية كلها ولأكثر من عقدين من الزمان.

3 - الكيان المعنوي والبيت الشرعي:

خلال وقت قصير ما بين عامي 1968 - 1969، تعرضت المنظمة لتغيير كبير في بنيتها وهيكلها وبرنامجه، ففي دورة المجلس الوطني الرابعة عام 1968، تم تغيير الميثاق القومي للمنظمة وجعله "ميثاقاً وطنياً"، وحلت "الكوتا الفصائلية" أساساً في تكوين المجلس الوطني، أما في الدورة الخامسة فاستكملت الفصائل السيطرة على المنظمة وأصبح ياسر عرفات (رحمه الله) الناطق الرسمي باسم فتح، رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لم يكن الانتقال من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني إجراءً روتينياً، أو عملية تحول بسيطة. إن أحد أهم الانطباعات السائدة في تفسير هذا التحول، إنما تتعلق بالحديث عن الانتكاسة الحادة التي أصابت المشروع القومي العربي بفعل هزيمة حزيران عام 1967. لا يمكن للحظة إغفال أهمية هذا العامل، لكن الجدير بالانتباه أيضاً هو رغبة الفصائل - وقد أصبحت مكونة للمنظمة - في تخليصها من الوصف بصنيفة النظام الرسمي، وجعلها منظمة وطنية، مع العلم أن التأكيد على عروبة فلسطين وشعبها، كما التأكيد على كون قضية فلسطين، قضية عربية، احتلامكاناً لائقاً في الميثاق الجديد. كان هذا انعكاساً مباشراً لرؤية فتح وبرنامجه بوصفها أكبر تنظيم فلسطيني مقاتل.

سوف يبدأ مسار "وطنية" المنظمة مذاك، بالتصادم، ليس مع الفكر القومي بحد ذاته، بل مع أطروحات قومية حول الصراع وطرق إدارته ومآلاته الاستراتيجية، وكذلك مع النظام الرسمي بمستويات مختلفة ومع مناهضي وطنية المنظمة، من منطلقات "وطنية" ترى في مشروع المنظمة تهديداً، ومن منطلقات أخرى، وكل ذلك في أن معاً.

بدا هذا الشكل الجديد من التصادمات، أكبر وأوسع من كونه امتداداً لما عرفته

المنظمة من تصادمات في مرحلتها الأولى، وقد حدث ذلك في الوقت الذي بدأت فيه المنظمة بتقديم نفسها على أنها تعكس إرادة الشعب الفلسطيني عبر القوى المكوّنة لها، وأصبحت عنواناً فلسطينياً جدياً بالمعنى الكامل للكلمة. وقد حملت بصيغتها الجديدة أول الأمر عبء التصادم بين منطقي الدولة والثورة، فخاضت معارك ووقعت اتفاقات بين عامي 1969 و1970 داخل ومع لبنان والأردن. لم يكن ما حدث هو الترجمة المطلوبة لشعارات تثوير المنظمة أو حتى الشكل المحكي عنه للتثوير، لكن المنظمة صارت بحكم طبيعة القوى المكونة لها ثورية، لقد قاد الصدامان في لبنان والأردن، مع اختلاف دوافعهما ومجريتهما، وكذلك الاتفاقات والتحويلات الناجمة عنهما، إلى تكريس منظمة التحرير الفلسطينية، لاعباً إقليمياً يحسب حسابه، وأخذت تحتل مكانها في "الوعي الفلسطيني"، بوصفها كياناً معنوياً، بمعنى الإطار المؤسسي للشعب الفلسطيني، القادر على الدفاع عنه، وبوصفها أيضاً، أداة التحرير الوطنية التي ستعيد الشعب الفلسطيني إلى الخارطة، وتنظم حربه ضد محتلي أرضه وغاصبي حقوقه. صحيح أن المنظمة ولأسباب فلسطينية وغير فلسطينية لم تستطع التحول إلى جبهة تحرير وطنية بجيش تحرير وطني، وإنما على العكس من ذلك وقعت تحت ضغط جغرافيا طارده، واضطرت إلى أن تحفر في الصخر موقعاً لمقاتلي تنظيماها المسلحة، إلا أنها أصبحت رمزاً وطنياً، وبيتاً تلقتي فيه القوى الثورية التي يحكم برامجها وينظم مسار حركتها عنوان واحد هو تحرير فلسطين.

لا يمكن هنا إغفال التداخل الذي وقع بين فتح والمنظمة، وانعكاسه على بنيتها وبرامجها، بحيث أن قطاعات واسعة من عامة الناس لم تكن تعرف كيف تفرق بين الحركة والمنظمة. ولسنا نريد الدخول هنا في مشكلات هذا التداخل، لكن وجوده يشكل مؤشراً على طبيعة الوعي الشعبي الفلسطيني بالمنظمة، ذلك أن جهازاً يلتقي فيه ممثلو التنظيمات المسلحة ليتناقشوا ويتفقوا ويختلفوا، لم يستطع أن يتكسر عند الناس كمؤسسة بكل ما في الكلمة من معنى. وظل الناس مشدودين إلى تلك القوى التي تقاوم بوصفها منظمة التحرير.

لقد أوجدت المنظمة عنواناً يمكن التوجه إليه، وسعت باتجاه العمل كمثل للشعب الفلسطيني يرعى شؤونه، ولكن إذا أردنا تسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية، فإن المنظمة كانت مشلولة ومقيدة في كثير من الأقاليم التي تضم تجمعات كبيرة للشعب

الفلسطيني، فلم يكن بإمكان الفلسطيني الذي يحمل الجنسية الأردنية أن يجاهر - لو أراد - باعتبار المنظمة ممثلاً له وشمل هذا قطاعات في الضفة الغربية أحياناً. ولعب الخوف على لقمة العيش في دول الخليج مثلاً، دوراً في تجنب الصلة بالمنظمة (ما خلا حالات نادرة وفي مراحل مختلفة عن تلك المرحلة)، وفي أماكن أخرى كانت درجة الولاء للمنظمة مقيسة بشكل علاقاتها مع النظام الذي يعيش الفلسطيني في ظله.

في تلك الفترة، شكل لبنان الاستثناء الذي قامت فيه مؤسسات المنظمة بنشاط على المستوى الشعبي، لكن الدور الأكثر بروزاً كان لأذرع القوى المشكلة للمنظمة أكثر منه للمنظمة نفسها.

عادة ما يميل البعض إلى وصف الفترة ما بين عامي 1969 - 1974، بأنها العصر الذهبي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو الذي حصلت في نهايته على اعتراف عربي ودولي، بقرار قمة الرباط اعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبخطاب المرحوم ياسر عرفات أمام المنظمة الدولية التي منحت المنظمة صفة العضو المراقب، وكانت المرة الأولى التي تمنح فيها العضوية لحركة تحرير وطني. وللمفارقة فإن هذه المنجزات جاءت على أرضية انقسامات حادة.

يمكن اعتبار الفترة المذكورة، من أكثر الفترات ازدهاماً بالتطورات في تاريخ المنظمة، وقد كان ذلك جزءاً من التطورات والتحويلات الكبرى على المستوى العربي.

بدأت تلك الفترة بالصدامين المسلحين في لبنان والأردن انتهى الأول بتوقيع اتفاق القاهرة الذي سيبدو مع الوقت هدنة قصيرة. وخسرت المنظمة بسبب الثاني في أيلول 1970، قاعدة ارتكاز وحاضنة شعبية أساسية لها، لكن ما تلا ذلك كان محاولة تصفية سياسية خطيرة تمثلت في مشروع المملكة العربية المتحدة، بالتوازي مع التحرك الإسرائيلي لإيجاد هيئة تمثيلية للفلسطينيين في الضفة والقطاع يمكن التفاوض معها. لكن المشروعين سقطا بفعل ثلاثة عوامل متظافرة:

- الرفض الشعبي الفلسطيني معطوفاً على فاعلية القوى المسلحة الفلسطينية وامتداداتها الثورية في الضفة والقطاع.

- استناد المنظمة إلى العامل الأول في إظهار رفض حاسم وحازم للمشروعين.

- عدم توفر حاضنة عربية لمشروع المملكة المتحدة، والإحجام العربي والدولي عن أي

تعامل مع المشروع الإسرائيلي لإيجاد هيئة من الوجهاء والزعامات العشائرية. لقد عكس سقوط المشروعين حجم التبدل في مكانة المنظمة، وعدم قدرة أي طرف على إسقاطها من الحساب، وصار بإمكانها أن تركز إلى حاضنة شعبية لها رغم كل الظروف المعاكسة. لكن مجرد طرح هذين المشروعين أشعل ضوءاً أحمر في أروقة قيادة المنظمة، التي شعرت بأن ثمة تهديدات جدية لمشروعيتها لتمثيلها للفلسطينيين. وهي للأسف - وبرغم حديثها ليل نهار عن الجماهير والشعب الفلسطيني - لم تكن واثقة من أنها تستطيع أن تكسب كل معركة مشابهة. ومن هنا بدأ التفكير بالتكيف مع مقتضيات التمثيل والعودة من "الثورية" إلى "الرسمية"، عبر تقليص المسافة بين الخطاب الرسمي العربي المؤسس على 242، وإزالة آثار العدوان، أي تسوية في حدود 1967، وبين مشروع المنظمة لتحرير فلسطين. ومع تطور هذا التفكير، وصلت المنظمة إلى الانقسام عام 1974.

لقد خاض العرب عام 1973 حرب تشرين/ أكتوبر. كانت تلك أول مبادرة عربية للهجوم، وشاركت منظمة التحرير في الحرب، مثلما شاركت عام 1967، لكنها لم تكن طرفاً أساسياً في المعركة، وعندما بدأت العمليات السياسية بعد انتهاء المعارك، بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف جرى استبعاد المنظمة، التي وجدت نفسها مضطرة إلى تكيف إضافي تضمن معه عدم الخروج من المعادلة.

بني هذا التصور على أن تسوية سياسية سوف تعقب هذه الحرب، وقد ينتج عنها انكفاء الاحتلال عن أجزاء من الأرض الفلسطينية، وكان الاستخلاص بأن منظمة التحرير هي الأولى بتسلم الأرض المنتظرة، وإقامة سلطة عليها.

بدت المعادلة في غاية البساطة، وأثمرت انقساماً فلسطينياً، فقد كان هناك من قال: "إن إزالة آثار العدوان تعني الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية، وقد توصلنا إلى أننا لن نستطيع أن نسوّق أنفسنا في العالم إلا إذا أخذنا بالمرحلية، وبالانسجام مع العرب في موضوع إزالة آثار العدوان"¹² وذهب رأي آخر إلى اعتبار أن "حرب 73 أبرزت مقولة سياسية تقول إنه في عالم الجبارين، لن تهزم إسرائيل ولن يسحق العرب،

(12) من لقاء للكاتب مع السيد سليم الزعنون.

أي أن الصراع سيبقى مستمراً دون حسم وبالتالي لا بد من التفاوض وإيجاد حل في مكان ما بين الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني والعربي¹³.

طوال أشهر جرى التداول في برنامج سياسي فلسطيني سيعرف لاحقاً باسم البرنامج مرحلي. وقد برزت وجهة نظر تقول: «إن حرب تشرين لم تؤدِّ إلى تحقيق نصر على العدو الصهيوني، يفرض عليه أن يعطينا أرضنا وينسحب منها طوعاً»¹⁴.

رغم الخلافات الشديدة، جرت صياغة برنامج بتعبيرات مفخخة يرضي الجميع، ولكنه كان منتصراً لوجهة النظر القائلة بضرورة التسويق عبر برنامج سياسي. وقد التأم المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة (حزيران/ يونيو 1974) وأقر البرنامج مرحلي (برنامج النقاط عشر) وسرعان ما وقع الانقسام في الساحة الفلسطينية، وانسحبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من منظمة التحرير الفلسطينية، وشكلت مع فصائل أخرى ما عرف بجبهة الرفض.

انتهى المؤتمر الدولي إلى لا شيء، وانكشف التطلع إلى تسوية تعقب الحرب عن وهم. ولكن الانقسام أصبح حقيقة واقعة في منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت وبقرار من القمة العربية «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

حدث ما يذكر بالسنوات الأولى من عمر المنظمة، فقد جرى اتهامها بالتفريط بالحقوق الوطنية، وعملت من قبل القوى التي خرجت منها أو كانت خارجها بوصفها نظاماً رسمياً مفرطاً لا يعكس تطلعات الشعب الفلسطيني. لكن الخلاف هنا لم ينتقل إلى شرعيتها. لقد كان الجميع متمسكاً بها، ويريد لها برنامجاً يمثلها أو يعكس تصوره لكيفية إدارة الصراع بكلمات مختصرة. أقر الجميع بشرعية المنظمة وبكونها البيت الفلسطيني، لكن التجاذب حصل حول البرنامج الذي ينبغي عليها السير فيه. وهنا صدرت أولى دعوات الإصلاح والحوار الوطني من أجل منظمة تعكس اسمها وميثاقها الأصلي.

عكس الخلاف وتناميه إحساساً شعبياً زائداً بالمنظمة، وأعطى جرعة كبيرة للوطنية الفلسطينية، ففي آخر الأمر كان من المتيسر احتساب الخلاف على تدخلات الأنظمة

(13) من لقاء للكاتب مع الأستاذ شفيق الحوت، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

(14) من لقاء للكاتب مع د. طلال ناجي، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية - القيادة العامة.

ملاحظة: أجريت غالبية اللقاءات المذكورة في الهوامش لصالح برنامج «أيام فلسطين»؛ وهو برنامج وثائقي عن تاريخ القضية الفلسطينية أعدّ لصالح تلفزيون المنار.

العربية التي تريد الغوص في المعده الفلسطينية. وجرى اتهام بغداد وطرابلس الغرب بدعم الشقاق في الساحة الفلسطينية لغايات تخصهما. وعملياً كان هذا الدعم معلناً ومرتبباً بالمحاور العربية الجديدة التي نشأت في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. وعندما أقرت القمة العربية وحدانية التمثيل الفلسطيني للمنظمة (الرباط 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1974)، انطلق شعار "القرار الوطني الفلسطيني المستقل"، وحدث امتداد شعبي للشعار بسبب الموقف السلبي أصلاً من الأنظمة، ودونما التفات كبير إلى أن المنظمة بدأت خطواتها الفعلية لتتحول إلى نظام رسمي جديد.

ولعل مما يثير الانتباه ويستدعي كثيراً من التدقيق، أن المنظمة وفي ظل الخلاف، وغرقها أيضاً في حرب لبنان، استطاعت اكتساح البلديات في الضفة الغربية، مسجلاً تقدماً كبيراً لقوائمها (1976). لقد أصبحت المنظمة مؤئل الوطنية الفلسطينية والمعبر عنها، ولم يقصّر خطاب المنظمة في تكريس إحساس بوجود مؤامرة كبرى على الشعب الفلسطيني ومنظمتها تشارك فيها أنظمة عربية عديدة.

لقد أسهمت الرغبة في إنعاش الوطنية الفلسطينية، معطوفة على نمو أجهزة وأذرع المنظمة النقابية وهيئاتها المختلفة، وانفتاح أفق عالمي لعلاقاتها نتجت عنه آلاف المنح التعليمية للطلاب الفلسطينيين في مختلف دول العالم وخصوصاً دول المعسكر الاشتراكي آنذاك، أسهم كل ذلك في أن تحتل المنظمة مكاناً لائقاً في الوعي الشعبي الفلسطيني بحيث بدا صعباً النيل منها، أو حتى التناول عليها، وهكذا سنلاحظ أن الخطاب الرافض لسياساتها لم يستهدف المنظمة كمؤسسة بل قياداتها. وأضحى الفلسطينيون في أماكن متعددة يتحسسون وجود المنظمة ويلمسون انعكاساته. لقد أنتج الاعتراف العربي والدولي بها، مناخاً إيجابياً لصالحها، ولم يعد الالتفاف حولها تهمة.

4 - الدولة المعلقة:

لعبت الظروف التي عاشتها المنظمة في لبنان، دوراً في جعلها تبدو "دولة" من طراز خاص، فبعد خطاب المرحوم ياسر عرفات في الأمم المتحدة حازت المنظمة اعترافات بالجملة، ومن كثير من الدول بما فيها دول عربية لم تكن قد اعترفت بها حتى ذلك الحين. وأصبح لها سفراء وممثلون يوازنون أو يفوقون ما لدى بعض الدول. وفي رقعة الأرض التي كانت تقيم عليها في لبنان نمت مؤسسات كثيرة لها، وأبدت اهتمامات

واسعة بالعمل النقابي والجماهيري وإنشاء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، حتى أن كثيرين لم يجدوا شيئاً من المبالغة في وصفها بالدولة.

وفي الواقع العملي فقد نشطت هذه الدولة من خلال الدخول في دهاليز السياسة الإقليمية والدولية، في البحث عن مشروعية ضمن النظام العالمي السائد وقتها، وحققت خطوات ملموسة على هذا الصعيد.

ومستندة إلى هذه المكانة، لم تكن هناك إشكالية تذكر، في تطوير برنامجها السياسي، مبتعدة خطوات أخرى عن ميثاقها في برنامج النقاط العشر. واللافت أنها استعادت وحدتها على أرضية هذا البرنامج، ولكن ليس بفضلها، بل بفضل متغيرات إقليمية كبيرة، فقد زار السادات القدس، وأخطأ في طريق التسوية المنفردة مع إسرائيل، وحدث تقارب سوري - عراقي على أرضية مناهضة خطوات السادات، فالتأم مجلس وطني في دمشق، أعاد الخارجين من المنظمة إليها، وأدخل أيضاً فصائل جديدة. التزمت جميعاً بالبرنامج الذي أقره المجلس للمنظمة، وهو إن قورن ببرنامج النقاط العشر من زاوية نظر تلك القوى أمكن اعتباره منطوياً على تنازلات أكثر.

تراجع الأداء القتالي للقوى المكونة للمنظمة بشكل عام، كانت هناك أسباب موضوعية لهذا التراجع أهمها الغرق في حرب لبنان، لكن نظرة مدققة في مجرى الأمور، سوف تكشف عن أن العمل السياسي والدبلوماسي احتل المكان الأبرز في نشاط المنظمة التي لم تعد أداة تحرير بالمعنى الذي عرفت به في فترات سابقة، وتم تحويل النشاط القتالي المسلح إلى تفصيل في خدمة المشروع السياسي.

وينبغي أن نسجل هنا أن المنظمة لم تتعرض لردود فعل سلبية كبرى في الشارع الفلسطيني جراء هذا المسلك. لقد بدا أن نوعاً من التسليم بكونها نظاماً رسمياً يعرف أين هي المصلحة الحقيقية، قد بدأ يحتل مساحة واسعة في الوعي الفلسطيني العام. لكن مسارها السياسي على صعيد التسوية بالذات كان يبدو مساراً بلا أفق، وبدأ نوع من التذمر يظهر في قواعدها وصولاً إلى انقسام جديد، ولكن بعد زلزال عصف بالدولة المعلقة عام 1982.

بدأت نذر الانقسام عام 1981 مع طرح مشروع الأمير فهد للتسوية السياسية بين العرب وإسرائيل، ولكن سقوط المشروع في قمة فاس الأولى، أو بالأحرى عدم إقراره،

أجل الانقسام الفلسطيني، ثم وقع الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وتلاه إقرار مشروع الأمير تحت اسم مبادرة عربية، لم توافق عليها قوى فلسطينية عديدة، لكن التوتر بدأ دخل فتح، وتطور إلى قتال أدى إلى انقسام في صفوف الحركة تبعه بشكل ألي انقسام في صفوف منظمة التحرير. وعادت آنذاك تظهر الأسئلة حول المنظمة وشرعيتها، وليس فقط شرعية قيادتها، وعلى غرار ما يحدث في "الدول" شكلت المعارضة جبهة إنقاذ وطني تحدث بعض أطرافها عن ضرورة استنفاد المنظمة وإعادة بنائها، وتحدثت أطراف أخرى عن إصلاحها، وكان هناك من شك أيضاً بجداها.

افتتح وجود التشككين مسار الحديث عن الشرعية والمرجعية، وهو المسار الذي ما يزال قائماً حتى الآن، واتسعت مساحة هذا المسار عندما انعقد مجلس وطني في عمان عدته كثير من القوى غير شرعي، وكذلك بعد أن وقعت المنظمة اتفاق عمان في 11 شباط/ فبراير 1985، والذي تنازلت فيه جزئياً عن شرعية التمثيل التي قاتلت طويلاً لأجلها، وبدا أن هناك استغلالاً لشرعية المنظمة في التنازل عما يشكل أساس شرعيتها كممثل للفلسطينيين ومجسد لهويتهم الوطنية فقد وافقت المنظمة على حضور أي تفاوض للتسوية ضمن وفد مشترك أردني - فلسطيني، وارتبط بتوقيع هذا الاتفاق، رجوع للحديث عن الكونفدرالية، التي بدت للكثيرين صيغة أخرى لمشروع المملكة العربية المتحدة.

كان العنوان الأساسي للانقسام هو الموقف من التسوية، وفيما أصرت المنظمة على متابعة طريقها باحثة عن تسوية بأي ثمن، لم تستطع القوى المعارضة عليها أن تعرقل ذلك التوجه ناهيك عن وقفه، وحفل الخطاب الفلسطيني في تلك الفترة بكثير مما يقع في خانة المضحك المبكي، وبدا العمل الفلسطيني كله مصاباً بالشلل، فحتى اتفاق عمان انتهى إلى الفشل، وكادت المنظمة تخرج من المعادلة ومن كل حساب. لكن الوطنية الفلسطينية التي أصبحت تتمتع بحيوية فائقة أنتجت فعلاً في الاتجاه المعاكس، فانفجرت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 لتحدث تغييراً كبيراً في اللوحة السياسية الفلسطينية.

5 - الإنقاذ والاستنقاذ:

استنقذت الانتفاضة المنظمة لكن التغيير الأبرز مع انطلاق الانتفاضة كان الظهور القوي للقوى الإسلامية الجهادية التي احتلت مساحة واسعة من ميدان الفعل المقاوم، وزاحمت منظمة التحرير في الحضور الفعلي على الأرض.

طرحت القوى الجديدة خطاباً يقول بإسلامية فلسطين، ومجاهدة الاحتلال حتى تحرير كامل فلسطين. وتحركت المنظمة باتجاه استدخال الانتفاضة كعنصر داعم لبرنامجها السياسي بالتسوية في الضفة والقطاع. وطرحت آنذاك ما عرف بالاستثمار السياسي للانتفاضة، محدثة ربطاً واضحاً بين الفعاليات على الأرض والحركة السياسية المصاحبة أو المستثمرة لها، ثم سارعت إلى إعلان الدولة الفلسطينية في عام 1988، في المجلس الوطني في الجزائر.

رفضت القوى الإسلامية الجهادية نشاط المنظمة في الاستثمار السياسي، وشكّلت بشرعيتها في اتجاهين، فاعتبرت أنها لا تعكس نبض الشارع الفلسطيني ولا تعبر عن طموحاته، هذا أولاً، وأنها لا تلحظ أي بعد إسلامي في ميثاقها وبرنامجها ثانياً. وفيما لم تكن المنظمة قد استعادت وحدتها كاملة، بدأ تقارب بين قوى من مكونات المنظمة الراضة لسياستها وتلك الخارجة منها من جانب والقوى الإسلامية من جانب آخر، وهو تقارب سينتج عنه لاحقاً تحالف فلسطيني من عشر قوى، يسجل اعتراضاً قوياً على المنظمة وسياساتها.

فمع تعثر عمليات الاستثمار السياسي، ساد تشكيك على نطاق واسع بشرعية المنظمة وأصبح هذا التشكيك جزءاً أساسياً من خطاب العديد من القوى الفلسطينية الإسلامية وغير إسلامية، بعد مؤتمر مدريد، الذي وافقت المنظمة على حضوره بوفد مشترك، وفق صيغة اتفاق عمان 1985، فظهر أن كل المعارك التي خاضتها المنظمة للفوز بشرعية التمثيل لم تأتِ بنتيجة عملية تذكر، طالما أنها دخلت التسوية بوفد مشترك مع الأردن.

معروف أن عقد مؤتمر مدريد قد تلا غزو العراق للكويت، وما عرف بحرب تحرير الكويت. كانت المنظمة قد أعلنت موقفاً رافضاً للتدخل الأمريكي والحرب على العراق، ولاحقاً عدّ هذا الموقف سبباً للتصويب عليها، وتضييق الخناق المالي والحصار السياسي، حتى من أقرب حلفائها التقليديين. وسوف يكون هناك من يفسر لاحقاً ما تعرضت له المنظمة، بأنه ضغط لدفعها لسلوك مسار تسوية بالشروط الأمريكية والإسرائيلية. ويجد هذا التفسير إسناده بأن الحصار على المنظمة لم يرفع إلا بعد توقيع اتفاقات أوسلو، ويبقى هذا من القضايا التي تحتاج كثيراً من التدقيق والنقاش، فثمة من يرى أيضاً

أن المنظمة كانت قد أبدت سلفاً جاهزيتها لأي صفقة، وأنها وحدها من كان يملك عرقلة كل هذا المسار السياسي المجحف بحقوق شعب فلسطين، وذلك عبر إعلان امتناعها عن المشاركة وهي تعلم أن أحداً في النهاية لن يستطيع تجاوز الحالة الفلسطينية كلها.

ثمة إشارة واجبة هنا، إلى أن الانتفاضة كانت قد قطعت شوطاً كبيراً في تعزيز الوطنية الفلسطينية، وأنهت آخر مظاهر الاعتراض العربي عليها بإعلان الأردن فك الروابط مع الضفة الغربية. كما أنه جدير بالملاحظة أن التحالف بين عدد من مكونات منظمة التحرير والقوى الإسلامية، ظل يتعامل مع موضوع المنظمة كنقطة معلقة، فالقوى المكونة للمنظمة حتى وإن كانت خارجها، أخذت تتحدث عن إحياء المنظمة وإعادة تكوينها على أسس جديدة، بينما اتسم موقف القوى الإسلامية بداية بإدارة الظهر للمنظمة، واعتبارها ورقة قد سقطت.

تفاعل هذا النقاش بشكل أقوى بعد توقيع اتفاق أوسلو. إذ جرى التساؤل عما بقي من شرعية منظمة تحرير تتنازل عن الأجزاء الأكبر من البلاد التي قامت من أجل تحريرها؟

وفيما برزت دعوات للفصل بين المنظمة وقيادتها، كان قد بدا أن ورقة المنظمة قد استخدمت للتوقيع فقط، بكونها الشرعية الفلسطينية، أما الاتجاه الفعلي فهو لوضعها في الثلجة... أو حتى إنهاؤها.

وهنا وقعت مفارقة طريفة، إذ أن غالبية القوى غير الإسلامية التي شككت بالمنظمة وتساءلت عن جدواها أخذت توجه دعوات لإنقاذ المنظمة من أوسلو، وفصلها عن السلطة بوصفها ممثلاً لكل الشعب الفلسطيني وليس لأبناء الضفة والقطاع الذين صار لهم سلطة ومجلس تشريعي منتخب ورئيس.

6 - سنوات الجمود:

كان التوقيع على اتفاق أوسلو قد تم باسم المنظمة، التي جرى الحديث عنها بوصفها المرجعية الأعلى للسلطة ومكوناتها كافة، لكن شيئاً من هذا لم يحدث إلا عند الحاجة إلى استخدام المنظمة ومؤسساتها في تعزيز، أو دفع المسار السياسي للسلطة، وذلك على غرار الدعوة إلى اجتماع للمجلس الوطني في غزة لإلغاء بنود من الميثاق الوطني

الفلسطيني، وهو اجتماع حضره ألف شخص، بحيث لم يعرف أعضاء المجلس الوطني من المرافقين والحراس. وكان هذا المشهد تكريساً لشكل هلامي غير محدد الملامح، وقد كان هذا بالفعل هو شكل منظمة التحرير.

لم يكن التداخل بين الرئاسة والمواقع والمؤسسات السبب الوحيد وراء ذلك، ولا أيضاً الانشغال ببيوميات السلطة، وإنما استخدام المنظمة في خدمة برنامج السلطة، وتفريغها من مضمونها الحقيقي.

هل تم ذلك بإرادة واعية؟ ليس من السهل الجزم بذلك، ولكن سنين طويلة من العبث السياسي الفلسطيني تفتح الباب على احتمالات وتساؤلات كثيرة. أما ملامح المشهد السياسي السوريالي الفلسطيني فكانت على الشكل التالي:

1. المنظمة ببعض مكوناتها ترى في نفسها الشرعية الفلسطينية التي تدير السلطة والعمل الفلسطيني كله، وهي في الواقع تستخدم المنظمة لصالح مشروع السلطة مقزّمة دورها إلى أبعد مدى.

2. مكونات أخرى للمنظمة تدعو إلى إعادة إحيائها وتفعيلها لحماية المشروع الوطني الفلسطيني، وفصل السلطة عن المنظمة.

3. قوى خارج المنظمة، وتعدّ نفسها من مكوناتها تدعو إلى إعادة بناء المنظمة للاهتمام بقضايا الشعب الفلسطيني في الشتات، وإعادة إطلاق مشروع وطني جديد يلحظ المتغيرات على الأرض.

4. ظلت القوى الإسلامية على موقفها الذي يرى المنظمة فاقدة للشرعية، ويشترط لدخولها إعادة بنائها بما يلحظ التغيرات في مكونات المشهد السياسي الفلسطيني.

5. إحساس فلسطيني عام بغياب المنظمة عن الفعل والتأثير، حتى في قضايا اجتماعية بسيطة، وفقدان للقدرة على التمييز بين المنظمة كمؤسسة والسلطة القائمة في الضفة والقطاع، ورئيس السلطة هورئيس المنظمة، وأعضاء اللجنة التنفيذية يتسابقون على منصب وزاري هو من الناحية القانونية أدنى بكثير من موقعهم في اللجنة التنفيذية، ومجلس وطني غائب عن السمع، أو غارق في الغيبوبة، وممثلات لا تعرف مرجعيتها وهي وزارة خارجية السلطة، أم وزارة خارجية دولة فلسطين، أم الدائرة السياسية في المنظمة.

أودى كل ذلك بالمنظمة إلى جمود فغياب، وجرى استحداث إطار قيادي اسمه "القيادة

الفلسطينية“ بدلاً للجنة التنفيذية، وتجراً كثيرون على الافتراض أن المنظمة تتعرض لخطة منهجية تستهدف إزالتها من الوجود، فلا هي تقدم شيئاً لمن يفترض بها تمثيلهم، ولا هي قادرة على الدفاع عن أحد، أو استرجاع حقوق أحد، وفي بعض مناطق نفوذها ونشاطها الطبيعي، كانت جمعيات ملتبسة الأهداف والأسماء والعناوين، تصدر غالبية مظاهر أنشطتها السابقة والمعتادة.

وكان منطقياً بعد كل هذا، أن تتعامل قوى فلسطينية عديدة مع المنظمة وكأنها غير موجودة، والأخطر من ذلك، أن الوطنية الفلسطينية، لم تعد ترى تجسيدها في منظمة التحرير. وهو ما فتح الباب على السؤال: هل المنظمة ضرورة وطنية فلسطينية؟ لم يجرؤ أحد حتى الآن، ولأسباب موضوعية حقيقية، أن يجيب على السؤال بالنفي، لكن طرح السؤال بحد ذاته يؤشر على أزمة في الوعي الفلسطيني بمعنى وجود المنظمة.

7 - الحاجة الوطنية:

بداية، ما تزال سنوات الجمود هي المسيطرة، والنقاش الذي اندلع مؤخراً، لم يخرج المنظمة عملياً من حيز “الاستخدام” إلى حيز الفعل.

بعد استشهاد الرئيس ياسر عرفات، افترض كثيرون أن الفرصة قد سنحت لإحداث فصل جاد وفعلي بين السلطة والمنظمة، واستثمار المشاعر الفلسطينية العامة في التوجه نحو تفعيل منظمة التحرير وإنعاش هياكلها، وثمة من قال بضرورة إعادة بنائها على أسس جديدة، تكون معها قادرة على التصدي لأعباء القضية الوطنية.

بيد أن الافتراضات التي قاربت حدود الآمال، تلقت ضربة أولى، عندما تم تكريس الربط بين رئاسة المنظمة ورئاسة السلطة، ووضعها في يد شخص واحد، فقد ترشح رئيس المنظمة الجديد لرئاسة السلطة وجمع الرئاستين معاً. وعليه لم يحدث أي تغيير في وضعية منظمة التحرير، وما إن انتهت فورة المشاعر الوجدانية التي أعقبت استشهاد الرئيس عرفات حتى عاد التراشق السياسي مجدداً، وأساسه تنازع الشرعيات والمرجعية الوطنية. وكانت تلك ضربة ثانية، تكرست في الأيام التي تلت حوار القاهرة.

بعيداً عن أي نوع من التزيينات ومحاولات التجميل، فقد انعقد الحوار في القاهرة بهدف تثبيت الهدنة مع الاحتلال. وكان الرئيس محمود عباس، حريصاً على استحصال هذه الورقة أشد الحرص، وافترضت القوى المشاركة في الحوار أنها تستطيع أخذ

مقابل لورقة الهدنة، بالحصول على وعد بإطلاق ورشة عمل وطنية حول منظمة التحرير وإعادة بنائها. قدم الرئيس عباس الودع، وطار بما جاء من أجله، وانتظر الكثيرون لكن حواراً لم يحدث، واجتماعاً لم يعقد، وتعددت تفسيرات البند المتعلق بالمنظمة في اتفاق القاهرة، على نحو ذكرنا بتفسيرات بقرار 242 ما بين تفعيل وإصلاح المنظمة، وإعادة بناء المنظمة.

عملياً ليس الجدل لغوياً هنا، فالإصلاح والتفعيل، يعني تمسكاً بالبرنامج السياسي القائم وإحداث تعديلات في بعض البنى والهيكل، أما إعادة البناء، فتعني تأسيساً ثالثاً لمنظمة التحرير، يشبه ما حدث في دورتي المجلس الوطني الرابعة والخامسة عامي 1968 - 1969. والمثير للانتباه حقاً أنه لم يجرِ سلوك أي طريق لا على صعيد التفعيل والإصلاح، ولا على صعيد إعادة البناء. وأكثر من ذلك استمر بشكل منهجي واضح هذه المرة، العمل على انتزاع اشتغالات المنظمة لصالح السلطة في الضفة والقطاع، وحدث عزل مقصود وقاسٍ للدائرة السياسية للمنظمة، وهي كانت الدائرة شبه الوحيدة التي نشعر بعض الحركة في وجودها.

بكلمات مختصرة، بدأ تمرير البند المتعلق بالمنظمة في اتفاق القاهرة، خدعة لانتزاع ورقة الهدنة. ثم تعطل كل شيء على هذا الصعيد، وكادت المنظمة تعود إلى دائرة الإهمال والنسيان، رغم أن كثيراً من القوى باتت مصرة على إحيائها من منطلقات مختلفة، فبعض مكونات المنظمة تريد استرجاع دورها المتراجع باضطراد، وبعضها الآخر يريد العودة إلى حضان الشرعية الدافئ، ولا ترى القوى الإسلامية بأساً في إعادة بناء يضمن لها مشاركة فاعلة في المؤسسة الفلسطينية الأكبر.

في ظل هذه الأجواء جرت انتخابات المجلس التشريعي في الضفة والقطاع، وفازت حركة حماس في هذه الانتخابات منتزعة الحكومة والمجلس التشريعي من حركة فتح وبعض مكونات منظمة التحرير، مما عني عملياً أن السلطة أضحت في يد حماس، فجرى على الفور استحضار المنظمة، واستذكار أنها تشكل مرجعية للسلطة.

إن دوافع هذا الموقف مفهومة ومعروفة، ولسنا بصدد مناقشتها هنا، لكن من الواضح أن من استحضروا المنظمة، قد تعاملوا معها مجدداً كورقة للاستخدام وهذه المرة لتحقيق هدفين:

أ - استمرار الدفع في المشروع السياسي الذي يعملون فيه.

ب- تطويق أداء الحكومة الجديدة، بصلاحيات المنظمة الأصلية التي أهملت على مدى ثلاثة عشر عاماً وأكثر.

وهكذا سوف تبدو المنظمة في مشهد يرثى له، وتتحول من كونها البيت الفلسطيني، إلى فصيل يناكد، لتسجيل مكسب ما. وهي لم توجد لهذا، ولا هذه هي الغاية التي يتطلع إليها الشعب الفلسطيني من وجودها.

ولقد كان الأجدى، استثمار نتائج الانتخابات لتأمين دفع كبير باتجاه تحرك فوري لإطلاق ورشة العمل الوطني حول المنظمة بغية إعادة تأسيس جديدة، تماماً كما حصل في أواخر ستينيات القرن الماضي. وما يوصف بالأكثر جدوى هنا، هو في الوقت ذاته تعبير عن حاجة وطنية فلسطينية؛ فالمنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني المعترف به عربياً وعالمياً، والسلطة هي جهاز من أجهزتها، إلا إذا اعتبرنا أن مآل المشروع الوطني كله هو سلطة على النحو القائم في الضفة والقطاع. إن الواقع ليس كذلك، وهذا يعني أن الحاجة إلى المنظمة ما زالت قائمة، فهي الإطار الموحد الذي يجمع الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده.

وهي المؤسسة المعنية بشؤون شعب فلسطين، وبمواصفات كهذه لا بد من إطلاق إعادة تأسيسها، ببرنامج وطني واضح، تكون هي أداة تحقيقه، هذه هي المنظمة التي يريدها الشعب الفلسطيني، وهذه هي المنظمة التي يتوق لأن يحس بوجودها الفاعل مجدداً، خصوصاً وهي محط إجماع القوى والملاذ الذي يمكن اللجوء إليه لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني كله. وحتى لا يتكسر افتراق نهائي بين المنظمة كنظام رسمي هش ومتهاك، وبين الشعب الذي ما يزال مشرداً أو تحت الاحتلال.

مناقشة الجلسة الأولى

مجدي حماد:

ما هي الظروف الموضوعية والذاتية التي أدت إلى هذه النكبة؟ فبعد هذه النكبة تحولت منظمة التحرير من منظمة تحرير إلى منظمة تسوية، وهذه سابقة لا مثيل لها في التاريخ. في عام 1972 رأى المجلس الوطني الفلسطيني التفاوض خيانة، ثم بدأ التنازل بعد عام 1974، ليخرج مبدأ سلطة وطنية فلسطينية على أي أرض محررة عام 1985، والفدرالية مع الأردن، ثم وعد عرفات الثلاثي الأبعاد: الاعتراف بإسرائيل، وإنهاء الكفاح المسلح، والاعتراف بالقرار 242. كيف تم هذا التحالف؟ صحيح أن السادات كان السباق إلى عقد اتفاق صلح مع إسرائيل، ولكنه يغير طبيعة الصراع، بل غير الموازين، أما ما فعله أبو عمار فهو أخطر بكثير من تغيير الموازين، لأن عرفات اعترف بشرعية الاحتلال، والاستعمار الاستيطاني، وشرعية إعادة تأسيس دولة إسرائيل. واليوم نسأل ما هو الدرس الذي تعلمناه من كل ما مضى، هل هناك إمكانية فعلية لإعادة بناء منظمة التحرير؟ أم أن الحل هو بإيجاد منظمة بديلة، ما أخشاه وأعتبره خطيراً هو أن نعلق في الوسط، حيث لا نستطيع إيجاد منظمة بديلة، ولا نستطيع النهوض بالمنظمة الحالية، فيبقى الحال على ما هو عليه الآن.

رأفت مرّة:

الإشكالية التي نعاني منها ليست في تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير، ولكن في تدهور الوعي الفلسطيني بالمنظمة، لماذا خسرت المنظمة التأييد والمكانة؟ ولماذا خسرت موقعها المميز؟ لأنها فرطت بالثقة التي أعطاها إيها الشارع الفلسطيني على الرغم من وجود أحزاب واتجاهات كثيرة غيرها، ولكن المنظمة كانت السبابة في التجرؤ على رفع شعار التحرير، وبهذا تلاقت مع تطلعات الشعب الفلسطيني. الممارسات التي سارت بها منظمة التحرير أضرت بالمكانة التي تتمتع بها وبالتأييد الواسع الذي كانت تتمتع به. قد يكون هناك إشكالية مع المنظمة في هذا الجانب، ولكن لدينا أسس وطنية جامعة تعيد تصويب المسار الوطني، القواسم المشتركة بين الشعب الفلسطيني

بكل اتجاهاته أكبر بكثير من أي كيان سياسي معين وأي منظمة، والثابت والوحدة الوطنية هي المحفز لإعادة تصويب مسار المنظمة حتى تقوم بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

محمد البجيرمي:

أنفق كثيراً مع ما قاله الأستاذ شفيق الحوت، ولكنه حين تحدث عن إعادة بناء منظمة التحرير، تحدث عن تعديل الميثاق بما يتناسب مع المستجدات. بنظري الميثاق من الثابت ولا يخضع لأي متغيرات، وسبب الانقسام في الشارع الفلسطيني هو اعتراف البعض بوجود دولة إسرائيل. هذا هو أس الخلاف بين العرب وبعض من فاعل الصهيونية، وحين تحدث نافذ أبو حسنة عن موقف القوى في منظمة التحرير، تحدث عن كل المواقف، ولكن أود أن أوضح أن موقف التيار الإسلامي من المنظمة كان واضحاً حيث كان موقف الإخوان وحزب التحرير أقرب إلى موقف أمين الحسيني رحمه الله، وموقفهم لم يكن من باب التشكيك، ولكن كان مرد ذلك إلى أن التيار الإسلامي يُعدّ قضية فلسطين هي قضية الأمة بحد ذاتها، وحركة فتح رفضت في البداية انطلاق المنظمة، وحين أعلنت الكفاح المسلح استعجلت بخطوتها لأنها كانت تشكك في المنظمة.

غابي الجمال:

المشهد اليوم يختلف عما كان عليه قبل أربعين عاماً، أمريكا تريد أن تستولي على المنظمة، وأتساءل من يريد أن يلغي المنظمة اليوم؟ ليس هناك محاولات جديدة لإصلاح منظمة التحرير والدليل فوز حركة حماس، كل ما يجري هو إعادة تأهيل جبهة مقابلة أخرى، لا يكفي دائماً الاستناد إلى التاريخ، اليوم يتم الحديث عن فتح باب انضمام فصائل جديدة إلى المنظمة، ما نحتاج إليه هو إزالة كل ما هو موجود والعمل على المنظمة من جديد، وإعادة الفكر السياسي التأسيسي للمنظمة.

حسن نافعة:

هناك طريقتان لقراءة التاريخ، إلقاء اللوم على الآخرين [وهو] لا يفيد، وقراءة التجربة لتلافي الأخطاء وهو المهم، المهم كيف نعيد بناء المنظمة، وأن الأوان أمام المفكرين أن يبحثوا في ثلاث إشكاليات عند بناء المنظمة: أولها كيفية تمثيل الشعب الفلسطيني:

فلسطينيون الـ48، وغزة والضفة والشتات، ثانيها: المقاومة والتفاوض، فهل هناك صيغة تجمع بين رفع شعار المقاومة والتفاوض في الوقت نفسه، وأن الأوان لحل هذه الإشكالية، وهذا أمر وارد وممكن. وثالثها كيفية بناء علاقات صحية مع العالم العربي والإسلامي، والمطلوب من المنظمة الجديدة أن تتعامل مع الشعوب العربية والإسلامية، ويجب أن تأخذ بالاعتبار أن هناك شعوباً عربية تريد دعم الشعب الفلسطيني.

شفيق الحوت:

أنتفق مع كثير ممن تكلم، ولكني ألاحظ أن هناك فهماً خاطئاً لمنظمة التحرير، فهي ليست تنظيمياً بل هي إطار سياسي معنوي تُقننا إلى إيجاده لكي نمارس حقنا في النضال. إنَّ أخطاء منظمة التحرير هي أخطاء ارتكبتها التنظيمات الفلسطينية التي شكلت المنظمة. صحيح أن الصهيونية عدو منظمة التحرير، وأن الاستعمار الغربي عدو للمنظمة أيضاً، ولكن الأذى الأكبر كان من قياداتها. مرَّ اثنان وأربعون عاماً لم يحتفل فيها أي تنظيم بذكرى إنشاء المنظمة، بل هم يشتمونها. إنَّ دستور المنظمة الذي أقرَّ عام 64 أشرف وأرقى دستور عربي.

المنظمة هي انعكاس لواقع الشعب الفلسطيني، يجب أن نميز بين الثوابت وبين الاختلاف في آلية العمل السياسي، فإذا كان فهمنا حول الثوابت موحداً نستطيع أن نصل إلى حلول. إنَّ حماس وفتح وباقي المنظمات إذا تخلت عن أنانياتها الحزبية فمن الممكن أن تصل إلى اتفاق وحلول. يجب أن نؤمن من الأعماق بأن لكل جهة حقاً في أن تأخذ فرصتها، وأن الحق ليس فيما يقول، وفيما أقول، بل الحق في المساحة المشتركة بينها.

نافذ أبو حسنة:

والله يصعب الحديث بعد الأستاذ شفيق الحوت، ولكن لدي ملاحظات سريعة. نحن أمام إشكالية جدية وحقيقية يمكن أن نتعامل معها بنوع من القسوة؛ فمنذ عام 1964، ونحن نمسك بمنظمة التحرير ونواصل جلاها ليل نهار حتى نكاد أن نقضي عليها، ثم تترتاح ضمائرنا وينتهي الموضوع. أظن أن الأمور تختلف عن ذلك. أظن أن هناك حاجة لدراسة نهج في التفكير السياسي يكون قادراً على توجيه البرنامج المرحلي، الذي تحدث عنه الأخ رأفت، وأظن أن هذا الموضوع من أجل أن يدرس موضوعياً يجب أن نرجع لعام 1967 من أول طرح للدولة الديمقراطية العلمانية، ومن ثم نرى كيف

تطور هذا المسار من خلال محاضرات الاجتماعات الضخمة جداً. لقد اجتمعت الفصائل الفلسطينية لمدة تسعة أشهر لإنتاج هذه البرامج. بالطبع، لا يمكن استعراضها كلها في ورقة، مسكينة هذه الورقة، حاولت أن تؤثر إلى بعض المحطات وتدرس تطور الأمر وكيف حدث.

أما كيف يعمل البرنامج المرهلي، فأعتقد أن الكلام الذي قاله الأخ شفيق الحوت مهم جداً، دعونا لا نتكلم عن شخص فندمر المؤسسة، أو أن نبدأ في التعامل مع المنظمة كفصيل، وهذا ما ختمت به كلامي في الورقة. المنظمة لم توجد كفصيل يقوم بمناكفات سياسية لفصائل أخرى، المنظمة هي حاضنة وطنية تضم مجمل أعمال الفصائل الوطنية وبرنامجها وتوجهاتها، هي انعكاس لحضور هذه القوى فيها. عندما تحدثت عن التيار الإسلامي فقد قصدت التيار الإسلامي الفلسطيني، وأرجو أن تراجع إحالات الورقة، وهذه الإحالات مأخوذة من أبرز المؤرخين، وسيد قطب أعتقد أنه عربي، أنا لم أتعرض لقوى الأحزاب العربية، أنا تعرضت للمواقف الفلسطينية فقط، وشكراً.

الجلسة الثانية

مديرة الجلسة

الدكتورة بيان نويهض الحوت

مؤرخة ومفكرة، أستاذة التاريخ في الجامعة اللبنانية

الورقة الثالثة

قراءة نقدية في الميثاق الوطني

نحو ميثاق وطني جامع

أ. محمد تيسير الخطيب¹⁵

الإخوة والأخوات السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

لقد استجابت أغلب المبادرات السياسية الفلسطينية دائماً إلى ضغوط الواقع وتقلبات السياسة والمتغيرات الإقليمية والدولية، فحظيت القضية الفلسطينية وبما لا يُقارن مع أي قضية دولية أخرى، بالعديد من البرامج المتجانسة أحياناً والمتعارضة في الأغلب الأعم، على الرغم من وضوح هذه القضية ووضوح مرجعياتها السياسية والقانونية.

إنّ الضغوط الدولية وتغيّر موازين القوى سواء بين الفلسطينيين والعرب من جهة والعدو الصهيوني من جهة أخرى، أو بين المُعسكر الدولي الذي كانت القضية الفلسطينية والعرب جزءاً منه، وبين المُعسكر الآخر الذي كان على رأسه بريطانيا ثم انتقل قيادته إلى الولايات المتحدة الأميركية بعد حرب السويس، أدّت دوماً إلى التغيير في المواقف والبرامج وأوجدت هذه الفوضى العارمة التي تكتنف قضيتنا الفلسطينية وتهدّد مستقبل شعبنا.

فقد عانت القضية الفلسطينية ومن خلال الاستجابات «المرنة» للقيادة الفلسطينية من ضرر كبير ومُتفاقم، فتحوّلت هذه القضية الواضحة وضوح المعادلات الرياضية البسيطة إلى قضية مُلتبسة وكان السبب الأساس لهذا الالتباس الذي أضرّ بالشعب الفلسطيني وقضيته هو عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين التكتيك والاستراتيجية، وبين العمل السياسي بصفته عملاً لا يُمكن أن ينجح إلا إن تحرّك ضمن مرجعيات تاريخية

(15) كاتب ومفكر فلسطيني، مدير مركز الإسراء للدراسات - بيروت.

وقانونية واضحة وبين المناورة السياسية كإجراء يتم اللجوء إليه من أجل إنجاز هدف مرحلي تقتضيه ضغوط الواقع في مقطع زمني محدود.

إن مرور هذا الوقت الذي تغيرت فيه البرامج السياسية الفلسطينية، وتعددت، وتعرضت فيه القضية الفلسطينية إلى محاولات متلاحقة للإلغاء أو التميع وصولاً إلى القبول بحذف بنود أساسية في الميثاق الوطني الفلسطيني، وبطريقة غير قانونية على مستوى الشكل والإجراء في سورة من سور التكتيك المتذكري استجابةً لمقتضيات تسوية أثبتت الوقائع استحالتها، وكذلك ما جد من متغيرات على الخارطة السياسية الفلسطينية الداخلية يقتضي نقاشاً، واسعاً وسعيًا حثيثاً بغية الوصول إلى ميثاق وطني فلسطيني جديد ليتم إظهار المرجعيات السياسية والتاريخية والقانونية والوطنية للقضية الفلسطينية مجدداً من خلال نص جامع جديد؛ فلا يبقى النضال الفلسطيني حقل تجارب لرؤى وتصورات تملئها ضغوط الواقع فتصبح وثيقة من هنا وورقة من هناك بديلاً عن ميثاق وطني فلسطيني جامع تتوحد من خلاله الجهود بصفته نصاً مرجعياً غير قابل للنقض والتغيير.

إن من شأن المواثيق الجامعة التي تصاغ لتكون مرجعيات واضحة تحمل مفردات وثوابت القضايا التي صيغت من أجلها ألا تكون عرضة للتبديل والتغيير، نعم قد تحمل نصوصاً قابلة للتفسيرات المناسبة لمتغيرات تكتيكية لا تتعارض مع الثوابت والمبادئ الأساسية، وقد تتجنب النصوص الجامدة أو الجازمة التي تحجر على التغيرات المستقبلية المحتملة، ولكنها لا يمكن ومن أجل أي دعاوى أخرى أن تكون عرضة للمحو والنسخ والحذف مهما تعاضمت الضغوط وتغيرت موازين القوى.

إن الوقائع الراهنة تؤكد أهمية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس جديدة، وإعادة صياغة ميثاق وطني فلسطيني، أو الاتفاق على اعتماد الميثاق الوطني الفلسطيني قبل إلغاء بعض بنوده استجابةً للضغوط الأمريكية. ولا يمكن أن يتم ذلك كله إلا من خلال آليات واضحة ومحددة، ومعايير دقيقة لا تختزل القضية الفلسطينية في فئة محددة أو فصيل معين، ولا تميز بين الفلسطينيين المرابطين في فلسطين والفلسطينيين اللاجئين إلى خارج فلسطين، وتُعطي دوراً حقيقياً في صياغة هذا المشروع الوطني للمفكرين والمثقفين والجمعيات الأهلية الفلسطينية في داخل الوطن وخارجه.

لقد بيّنت لنا الوقائع الأخيرة في فلسطين كيف يُؤدّي اضطراب الرؤى السياسية وتعدّد النصوص المرجعية إلى تنامي الفوضى، وأدل برهانٍ على ذلك هذه الصراعات التي نراها الآن في داخل فلسطين.

لقد حاولت القيادة الفلسطينية السابقة، ومن أجل أهداف لا نراها أهدافاً موضوعية، إنشاء الكثير من المؤسسات والهيكل والأجسام مما خلق فوضى شاملة في جميع هذه المؤسسات، وقد ازدادت الفوضى بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية فأصبح عندنا مجلسان تمثيليان هما المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي، وأصبحت عندنا مرجعيتان للعمل السياسي الخارجي، وأصبحت عندنا سلطة فلسطينية في الداخل ومنظمة تحرير فلسطينية في الخارج، وأصبحت عندنا مؤسستان تنفيذيتان هما الرئاسة والحكومة، ونستطيع أن نؤكد وبدون أدنى قدر من المبالغة أنّ هذه الفوضى العارمة لم تتمتع بها أي قضية أخرى من قضايا التحرر الوطني في العالم.

إنّ تفاقم الصراع السياسي في فلسطين، وهذا الانقسام الفلسطيني غير المسبوق، والانزلاق المتسارع نحو الاقتتال يدعو الجميع إلى إدراك أهمية التوافق على ميثاق فلسطيني جديد، وضرورة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية على أسس جديدة، ورفع التعارض بين المؤسسات الفلسطينية على مستوى الأدوار والصلاحيات وتنظيم الأمر الفلسطيني خروجاً من ميراث الفوضى السابق، وليس هذا كلّهُ طموحاً لتوحيد كل الرؤى والاجتهادات في رؤية واحدة، فهذا الأمر مما يستحيل حدوثه، وإنّما لإيجاد مرجعيات واضحة وآليات بيّنة يُرجع إليها في تقرير الشأن الوطني الفلسطيني ويحتكم إليها في مواطن الخلاف.

لقد عانت القضية الفلسطينية للأسف الشديد من الخلافات التنظيمية، وكان السبب الأساس لهذه الخلافات محاولات الاحتكار والهيمنة والتلاعب وإعلاء المصالح السياسية المؤقتة على حساب المصلحة الفلسطينية العليا، وقد ثبت بالدليل الواضح أن الاحتكار والإلغاء والسيطرة والتلاعب لم تكن أساليب ناجحة في إدارة القضية الفلسطينية بل كانت مقدمة للكوارث التي عانى وما زال يعاني منها الوضع الفلسطيني.

إنّ المطلوب الآن وبصدق هو الخروج من ميراث الفوضى والتشرذم والمطلوب وبإلحاح الاستفادة من الأخطاء التي سببتها محاولات الهيمنة والتفرد السابقة للوصول إلى

الاقتناع أنّ أي حركة سياسية ومهما كانت نسبة تمثيلها في الانتخابات ومهما كانت قوتها الشعبية يجب أن لا تتطلع إلى قيادة الوضع الفلسطيني بمفردها، حتى لو سنحت لها الفرصة، وأن تتعفّف عن الهيمنة والتفرد مهما كانت الدواعي والأسباب. إنّ من الأهمية بمكان، وعودةً إلى ضرورة صياغة ميثاق وطني جامع أن نقترح بعض الآليات والمعايير الابتدائية اللازمة لصياغة هذا الميثاق الوطني الجامع:

1. ضرورة أن يتوافق هذا الميثاق مع الحقائق التاريخية الواضحة للقضية الفلسطينية، وألا تنتهني نصوصه تحت ضغوط المتغيرات والتحويلات اللاحقة.

2. الابتعاد عن المفردات السياسية المتعلقة بالحلّ الجزئية التكتيكية، والعودة بالقضية الفلسطينية كقضية لا يُمكن حلّها إلا من خلال حق كل الفلسطينيين في كل فلسطين؛ فمشكلة الفلسطينيين الأساسية في عودتهم إلى وطنهم، ويبحث لاحقاً في شكل الكيان السياسي لهذا الوطن.

3. يجب أن يُراعي هذا الميثاق الوطني الجامع أنّ هنالك فلسطينيين في داخل فلسطين بما فيهم فلسطينيي عام 48، وأنّ هنالك فلسطينيين في خارج فلسطين، وأنّ الجميع هم فلسطينيون تتكافأ حقوقهم وواجباتهم هم وذرايرهم بغض النظر عن اختلاف ظروفهم وأوضاعهم وأدوارهم.

4. التأكيد على حق العودة للأجئيين الفلسطينيين إلى وطنهم، وهو حق طبيعي أكّدت عليه القرارات الدولية ولم تجده من عدم.

5. إنّ شرعية أي استفتاء أو عملية انتخابية لا يُمكن أن تتم إلا من خلال مشاركة كل الفلسطينيين في داخل الوطن وخارجه.

6. إنّ المجالس والمؤسسات التي تنشأ في داخل فلسطين لتنظيم شؤون الفلسطينيين اليومية لا يُمكن أن تكون مرجعية لكل الشعب الفلسطيني إلا بمقدار تمثيلها للجوامع والثوابت الفلسطينية في الداخل والخارج.

في الختام أتمنى لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات والذي يواكب دوماً المتغيرات الفلسطينية ويُعالجها وندوتكم هذه التوفيق. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الورقة الرابعة

المجلس الوطني الفلسطيني: إعادة التشكيل وعدالة التمثيل

د. محسن صالح¹⁶

مقدمة:

المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة التمثيلية التشريعية للشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين وخارجها، والذي يُعدُّ حسب نص المادة 7-أ من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية "السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها".

ويشكل المجلس الوطني المرجعية العليا لكل هيئات ومؤسسات "م.ت.ف"، ويختص بكافة المسائل الدستورية والقانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، وكل ما يتعلق بمصالحه الحيوية العليا.

وحسب النظام الأساسي لـ م.ت.ف فإن لكل فلسطيني حق المشاركة في انتخاب المجلس الوطني إذا أكمل الثامنة عشر من عمره، وكان مسجلاً في أحد جداول الانتخاب النهائية، وكان عاقلاً غير محكوم بجناية أو جريمة تمسّ الشرف الوطني.

وقد انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي نشأت عنه منظمة التحرير الفلسطينية في 5/28 - 1964/6/2 في القدس، حيث وُجّهت الدعوة إلى 397 شخصاً منهم 249 من الأردن (التي كانت تضمّ الضفة الغربية).

ولم يكن المجلس الوطني الفلسطيني هو أول تعبير تمثيلي للشعب الفلسطيني، فقد سبق أن شكّل الفلسطينيون منذ بداية الاحتلال البريطاني "المؤتمر العربي الفلسطيني"، الذي عقد سبع دورات في الفترة 1919-1928، وفي أثناء حرب 1948، انعقد المجلس

(16) أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية، مدير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت.

الوطني الفلسطيني في غزة في 1/10/1948 بدعوة من حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا، غير أنه لم يُكتب له الاستمرار لأسباب مختلفة، أحدها عدم رغبة الأنظمة العربية في ظهور كيان فلسطيني مستقل.

وحسب النظام الأساسي فإن مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات، وينعقد دورياً بدعوة من رئيسه مرة كل سنة، أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناءً على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع أعضاء المجلس، ويكون النصاب مكتملاً بحضور ثلثي أعضاء المجلس، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين.

وينبثق المجلس المركزي عن المجلس الوطني، وهو هيئة وسيطة تشكلت سنة 1973، وينص نظامه على الاجتماع مرة كل شهرين على الأقل. وتقرر أن يكون عدد أعضائه 32 عضواً، لتحقيق مزيد من الفعالية والمرونة، وتسهيل عقد الاجتماعات، واتخاذ القرارات في غياب المجلس الوطني. لكن المجلس المركزي أخذ يتصخّم مع الزمن، حتى وصل عدد أعضائه إلى 128 عضواً في اجتماع 9-10/9/2000.

وبالطبع، فإن المجلس الوطني هو الذي يقوم بانتخاب اللجنة التنفيذية للمنظمة وتكون دائمة الانعقاد، ويبلغ عدد أعضاء اللجنة التنفيذية رسمياً 18 عضواً، وقد انتخبت آخر لجنة تنفيذية في نيسان/ ابريل 1996. وقد توفي حتى الآن أربعة من أعضائها هم: ياسر عرفات، وفيصل الحسيني، وياسر عمرو، وسليمان النجاب (رحمهم الله)، بينما يقع في أسر السجون الصهيونية عضو خامس هو الأسير عبد الرحيم ملوح، أما أسعد عبد الرحمن فقد استقال منها، ثم ما لبث مؤخراً أن عاد عن استقالته. ومن جهة أخرى فإن فاروق قدومي هو العضو السابع الذي لا يحضر عادة اجتماعات اللجنة التنفيذية ويقاطعها. ومن المعروف أن النصاب القانوني لانعقاد اللجنة التنفيذية هو حضور ثلثي أعضائها (12 عضواً). ومن المهم التنبيه إلى أن النظام الأساسي لـ م.ت.ف. يشير إلى أنه إذا شغرت ثلث مقاعد اللجنة التنفيذية (6 مقاعد) فأكثر، فإنه يتم ملؤها من قبل المجلس الوطني في جلسة خاصة يُدعى لها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.

ومهما يكن من أمر؛ فإن المجلس الوطني الفلسطيني هو الجهة التمثيلية الشعبية التي أعطت م.ت.ف. وقيادتها شرعيتها، والتي أخذت م.ت.ف. على أساسها صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما أسهم المجلس الوطني في حفظ

الهوية الفلسطينية، وفي حماية القرار الوطني المستقل، لكنه في الوقت نفسه استخدم أحياناً كأداة لإعطاء الغطاء والشرعية لقرارات قيادة م.ت.ف. والتي أصبحت تتحكم في تشكيله أكثر مما يتحكم هو في تشكيلها.

قراءة نقدية في تجربة المجلس الوطني:

أ- إشكالية الأداء:

انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في 21 دورة، بمعدل دورة واحدة كل سنتين، بخلاف النظام الأساسي الذي ينصّ على انعقاد دورة واحدة سنوياً. ولكن عند الاطلاع على تواريخ انعقاد الدورات نجد أن المشكلة أعمق من ذلك بكثير، إذ إن دورات انعقاد المجلس أخذت تتباعد زمنياً مع مرور الوقت. ففي السنوات العشر الأولى من عمر المجلس (1964-1973) انعقدت 11 دورة، وفي السنوات العشر الثانية (1974-1983) انعقدت خمس دورات، وفي السنوات العشر الثالثة (1984-1993) انعقدت أربع دورات، ثم لم تنعقد في السنوات الـ13 التالية (1993-2006 الآن) سوى دورة واحدة!! أي أن المجلس فقد فعلياً دوره التشريعي والرقابي (خصوصاً منذ اتفاقية أوسلو 1993)، وجرى عزله وتهميشه عن صناعة القرار الوطني الفلسطيني. ثم إن تلك الدورة التي عُقدت في نيسان/ابريل 1996، لم تنعقد إلا تحت الضغوط الأمريكية - الإسرائيلية لإلغاء بنود الميثاق الوطني المعادية لإسرائيل والصهيونية. ومن الجدير بالذكر أن أعضاء المجلس الوطني اجتمعوا في غزة في 14/12/1998 بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، حيث صادقوا على إلغاء بنود الميثاق التي تدعو إلى القضاء على "إسرائيل"، كما عدلوا بعضها الآخر التزاماً باتفاق واي بلانتيشن.

لقد وجّه كثير من الكتاب والباحثين والسياسيين انتقادات حادة للمجلس، الذي فقد حسب رأيهم منذ زمن طويل حيويته وفاعليته، وتحول إلى أداة بيد قيادة م.ت.ف، التي تنفذ على الأرض ما تشاء، وتنعقد الاتفاقات والمفاوضات، وتدخل في الصراعات والتسويات، ثم تأتي بعد ذلك (عندما تضطرها الأمور) إلى أخذ "ختم" المجلس على ما فعلت.

ويظهر أنه لا يمكن الفصل بين استحقاقات اتفاقات أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، وبين تراجع وتدهور م.ت.ف ومؤسساتها، و"تغول" السلطة الفلسطينية عليها، بما في ذلك المجلس الوطني الفلسطيني.

وقد كتب عرفات حجازي (عضو المجلس الوطني الفلسطيني) أنه عندما انعقدت دورة 1996 قال له ياسر عرفات بكل جدية "إن هذا المجلس الوطني هو آخر المجالس الفلسطينية، وأنه لن ينعقد بعد اليوم في أي مكان"¹⁷! ومن الناحية العملية، فإن انعقاد هذا المجلس كان في حقيقته إلغاءً للأسباب والأهداف التي قام على أساسها المجلس الوطني وم.ت.ف سنة 1964، وهي باختصار تحرير الأرض "غرب الضفة الغربية". ومما زاد في إضعاف دور المجلس أنه تحوّل منذ زمن طويل إلى احتفالية توافقية، ومهرجاناً تُتخذ فيه القرارات في معظم الأحيان بالتصفيق.

ب — إشكالية العضوية:

انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس سنة 1964 بمشاركة 422 عضواً (رغم أن الدعوة وُجّهت أساساً إلى 397 شخصاً). وفي الدورة الثالثة للمجلس في غزة في 1966/5/4 بلغ عدد الأعضاء 466 عضواً. وعندما تمكنت المنظمات الفدائية الفلسطينية (فتح بالذات) من السيطرة على م.ت.ف، تم إعادة تنظيم المجلس الوطني، ليمثل شكلاً أكثر حيوية وفاعلية وقدرة على الاجتماع؛ فنكّون مجلس جديد من مائة عضو فقط في الدورة الرابعة التي انعقدت في القاهرة في 1968/7/10. غير أن عدد أعضاء المجلس ما لبث أن أخذ في التزايد التدريجي، فوصل إلى 155 عضواً سنة 1971، ثم ارتفع إلى 293 عضواً سنة 1977، ثم بلغ 450 عضواً سنة 1988.

أما عدد أعضاء المجلس الوطني الحادي والعشرين المنعقد سنة 1996، فهو أحد "الأحاجي والألغاز"، إذ لم نجد له رقماً رسمياً واحداً متفقاً عليه، وإن كان هناك شبه إجماع أنه تجاوز السبعمئة عضو. فهناك إشارات من مصادر مسؤولي المجلس الوطني أن العدد هو 787 عضواً، وفي "رواية" أخرى أنه 738 عضواً. أما من بقي منهم على قيد الحياة (حتى أيار/ مايو 2006) وما يزال يحتفظ بعضويته فإن مجموعهم هو 717 عضواً¹⁸.

(17) جريدة الدستور، الأردن، 2006/2/6.

(18) انظر مثلاً: تصريحات سليم الزعنون وعبد الرؤوف العلمي في جريدة الغد، الأردن، 2006/5/12.

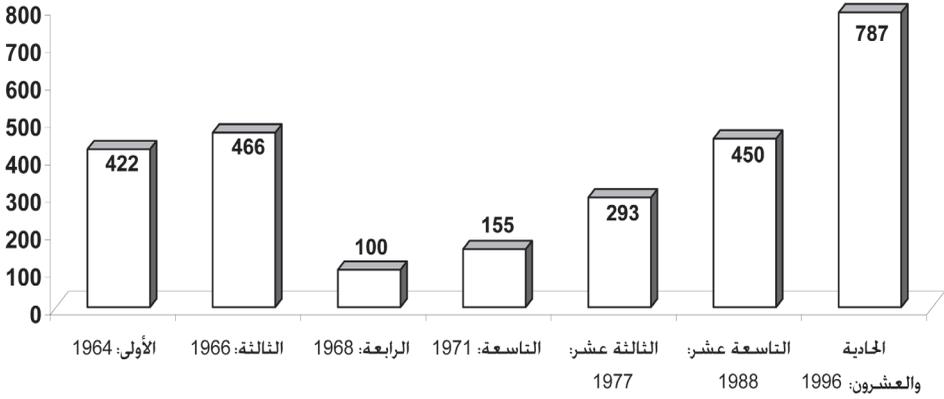
وتصريح تيسير قبعة، في الغد، 2005/7/28.

تطور عدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في دورات مختارة

الدورة	السنة	عدد الأعضاء	ملاحظات
الأولى	1964	422	
الثالثة	1966	466	
الرابعة	1968	100	
الخامسة	1969	105	
السادسة	1969	112	
السابعة	1970	115	
التاسعة	1971	155	
الحادية عشر	1973	180	
الثانية عشر	1974	187	
الثالثة عشر	1977	293	(أضيف إليهم عدد محدد على الأقل عن 100 من الأرض المحتلة دون التصريح عن أسمائهم)
الخامسة عشر	1981	315	(تقرر إضافة 18 عضو، كما تقرر رفع عدد أعضاء الأرض المحتلة من 122 عضواً إلى 180 دون أن يحتسبوا من النصاب مادام الاحتلال قائماً)
التاسعة عشر	1988	450	شارك فيها 330 عضواً، وافق على البيان السياسي 253 عضواً وعارضه 46 عضواً، وامتنع عن التصويت 10 أعضاء، وتغيب 21 عضواً.
الحادية والعشرون	1996	787	

وقد اعترف سليم الزعنون "أبو الأديب" (رئيس المجلس الوطني، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح) بأن هناك سجلات متباينة ومتفاوتة لأعضاء المجلس الوطني

تطور عدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني



(المجلس الحالي هو مجلس 1996 نفسه) ”فسجل غزة يختلف عن سجل رام الله، وكلاهما يختلفان عن السجل الموجود في رئاسة المجلس الوطني بعمان“¹⁹!

تعبّر حيرة سليم الزعنون في عدم المعرفة الدقيقة بعدد أعضاء المجلس الذي يرأسه، عن حالة الترهّل و التمييع التي وصل إليها المجلس. ولكن ذلك يطرح تساؤلاً حقيقياً عن من هو المسؤول عن هذه الحالة التي وصل إليها المجلس؟! وما هي المعايير التي يتم اختيار أعضاء المجلس على أساسها؟

لقد أدت الزيادة المضطردة في عدد أعضاء المجلس إلى:

1 - تضخم المجلس بشكل يعيق عمله، ويجعل من الصعب ترتيب انعقاده بشكل دوري منتظم.

2 - إدخال أعضاء جدد (تحت أغطية مختلفة: مستقلين، تنظيمات شعبية...) يتسمون بالولاء لخط قيادة م.ت.ف (بالأحرى قيادة فتح)، بحيث يسهل تمرير القرارات والتوصيات التي تريدها.

(19) شاكر الجوهري، محضر اجتماع وفد المجلس الوطني مع الفصائل في دمشق، الحقائق، 4 آب/ أغسطس 2005.

كما لم تكن هناك معايير واضحة ودقيقة لاختيار الأعضاء، وهو ما فتح المجال واسعاً لإحداث اختلالات بنيوية في تركيبة المجلس، وجعله أقل تمثيلاً للشارع الفلسطيني. وحسب عرفات حجازي، فإن سليم الزعنون كان أكثر المتألمين والمتضررين عندما جرى الاعتداء على قيادة المجلس الوطني في غزة سنة 1996، ونقل كل وثائق المجلس إلى مكاتب رئاسة السلطة التي قامت بتغيير قوائم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني التي ستعرض عليه مشاريع إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، ويضيف حجازي أن أصعب اللحظات مع السيد سليم الزعنون هي: ”يوم كانت هناك قائمتان بأسماء أعضاء المجلس الوطني، واحدة في مكتب سليم الزعنون التي تضم أسماء الأعضاء الحقيقيين الذين لا يتجاوز عددهم أربعمئة عضو، بينما كانت في مكاتب رئاسة السلطة الفلسطينية قائمة أخرى... جرى إضافة أكثر من 450 اسماً جديداً لها؛ بحيث أصبح عدد أعضاء المجلس الوطني الذين جرى اعتمادهم لحضور جلسة إلغاء الميثاق أكثر من 850 عضواً دون علم السيد سليم الزعنون، ودون أخذ موافقته، أو دون إحالة الأسماء الجديدة على لجان المجلس الوطني التي يفترض أن تقوم بدراسة الأسماء والموافقة عليها وتنسيبها للمجلس الوطني للموافقة عليها في أول انعقاد“²⁰.

السيد سليم الزعنون نفسه ذكر أن التشكيلة الحالية للمجلس الوطني قائمة على أساس أن: ”ربع الأعضاء يمثلون الرعيل الأول، والربع الثاني يمثلون الفصائل، والربع الثالث يمثلون الاتحادات الشعبية، أما الربع الرابع فهو يتشكل ممن أُضيفت عضويتهم للمجلس سنة 1996“²¹. إن مثل هذا التشكيل (وخصوصاً الربعين الأول والرابع) يُفسح المجال واسعاً للعبث بالمعايير التمثيلية للشعب الفلسطيني، فضلاً عن الإشكالات المعروفة المتعلقة بالربعين الثاني والثالث.

إن من حق المرء أن يتساءل عن السبب في تشكل مجلس وطني فلسطيني يزيد عدد أعضائه عن عدد أعضاء المجلس الوطني للصين، أو مجلس النواب الهندي، أو الكونجرس الأمريكي، ويزيد عن سبعة أضعاف مجلس النواب الأردني، وعن ستة

(20) الدستور، 3 آب/ أغسطس 2005.

(21) شاكر الجوهري، محضر اجتماع وفد المجلس الوطني مع الفصائل في دمشق، الحقائق، 4 آب/ أغسطس 2005.

أضعاف مجلس النواب اللبناني...!! في الوقت الذي يكون فيه في أمس الحاجة إلى الفاعلية والمرونة والقدرة على الاجتماع وسرعة اتخاذ القرار.

ج — عدالة التمثيل الشعبي :

إلى أي حد يعكس المجلس الوطني العدالة في التمثيل الشعبي الفلسطيني؟
تكمّن هذه الإشكالية في خمسة محاور:

الأول: صعوبة (وربما استحالة) إجراء انتخابات حرة مباشرة لكافة أبناء الشعب الفلسطيني، وخصوصاً في البلدان التي تتعامل بحساسية شديدة مع هذا الموضوع (كالأردن)، أو تلك البلدان التي لا ترحب أصلاً بفكرة الانتخابات الحرة على أراضيها.

الثاني: عدم مشاركة تيارات وتنظيمات فلسطينية ذات شعبية واسعة (خصوصاً حماس) في م.ت.ف ومجلسها الوطني، واشتراطها إعادة بناء م.ت.ف على أسس جديدة، قبل أن توافق على المشاركة.

الثالث: عدم ظهور إرادة حقيقية جادة (حتى الآن) لدى قيادة م.ت.ف لإعادة تفعيلها، وفق أسس تمثيل شعبي حقيقي. ووجود قوة داخل التيار السائد في م.ت.ف، ما تزال ترغب في الاستئثار بالسلطة واحتكار عملية صناعة القرار.

الرابع: طريقة تمثيل ومشاركة أبناء فلسطين المحتلة سنة 1948. وهم يمثلون نحو 11.2% من مجموع الفلسطينيين في العالم. غير أن ظروفهم الموضوعية الخاصة، وكيفية تعامل الكيان الصهيوني معهم في مثل هذه الحالة، تحتاج إلى الدراسة والتمحيص، وتحتاج بشكل أساسي إلى استشارتهم والاستماع إلى آرائهم.

الخامس: صعوبة عمل إحصائية دقيقة لأعداد الفلسطينيين في الخارج، وإن كان من الممكن توفير أعداد تقريبية.

إن صعوبة إجراء انتخابات للشعب الفلسطيني ينبغي وضعها في إطارها وحجمها الصحيح، فقد جُرب إجراء انتخابات حرة في الضفة والقطاع، وهناك مؤشرات قوية على إمكانية إجراء مثل هذه الانتخابات في لبنان وسوريا، وربما بعض الدول الغربية. ثم إن الاعتراف بعدم القدرة على عدم إجراء انتخابات في الأردن لا يعني بالضرورة

عدم القدرة على المعرفة التقريبية لأحجام القوى الفلسطينية من خلال عدد من المؤشرات كانتخابات الاتحادات والأندية، والانتخابات النيابية الأردنية نفسها، واستطلاعات الرأي.... وغيرها.

وقد كان اتفاق الفصائل الفلسطينية في القاهرة في منتصف آذار/ مارس 2005 محطة مفصلية باتجاه تفعيل وإعادة بناء م.ت.ف، وقد أعلنت حماس موافقتها على المشاركة في بناء م.ت.ف لتشكيل مرجعية لكل الشعب الفلسطيني، شرط أن يتم ذلك بشكل صحيح وطبيعي وليس بشكل ترميمي، وأن تكون لها شراكة حقيقة في صنع القرار السياسي الفلسطيني.

لم تقم قيادة م.ت.ف بالإيفاء بتعهداتها في اتفاق القاهرة فيما يتعلق بـ م.ت.ف، ولم تتم دعوة القيادات الفلسطينية للاجتماع حول هذا الموضوع، وانقضى أكثر من عام على الاتفاق دون اتخاذ أية خطوات ملموسة على الأرض، وهو ما يوحي بعدم جدية قيادة م.ت.ف في تناول الموضوع.

وخلال سنة 2005 كان هناك توافق فلسطيني وشبه إجماع على أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني في حدود 300 عضو بحيث يكون نصفهم من الضفة والقطاع والنصف الثاني من الشتات (الخارج). وقد صرح بذلك سليم الزعنون رئيس المجلس، كما صرح به تيسير قبعة نائب الرئيس أكثر من مرة. ولم يظهر أي اعتراض من حركة فتح أو حماس أو غيرها على العدد المقترح. وأكد الزعنون أن النصف المتعلق بالداخل يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات، أما الخارج فسيتم انتخابهم، فإن لم يكن هناك استطاعة فيتم اختيارهم بالتوافق²².

غير أن فوز حماس بأغلبية كبيرة (74 مقعداً مقابل 45 لفتح) في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة والقطاع في 2006/1/25، قد صدم التيار الرئيس الذي يقود م.ت.ف. وسيطر على المجلس الوطني (تيار فتح)؛ وهو ما جعل الزعنون يُقدم على تصريحات غريبة ومفاجئة، ومخالفة تماماً لما سبق أن أعلنه بنفسه. فقد ترأس في 2006/2/4 اجتماعاً بمشاركة أكثر من مائة شخصية من أعضاء المجلس الوطني، وكوادر حركة فتح في الأردن، في مقر المجلس الوطني الفلسطيني، وشدد

(22) مثلاً: جريدة الغد، 2005/7/28، موقع عرب 48، 2005/7/4.

الزعنون على أن المجلس الوطني سيواصل عمله ومسيرته، رغم الضائقة المالية، وأنه "سيدافع عن كل عضو فيه ولن يسمح تحت أي ظرف المسّ بأعضائه لأي سبب كان، لا من حيث العدد ولا من حيث التركيبة". واستعرض الزعنون ما أسماه النتائج السلبية المترتبة على إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وتقليص عدد أعضائه الـ 700 إلى 300 عضو نصفهم من الداخل والنصف الثاني من الخارج. وقال: "إن ذلك يعني خسارة الضفة الغربية وقطاع غزة 400 عضو، كما إن عملية اختيار الأعضاء وانتخاب بعضهم سوف تفتح معارك داخلية لا تنتهي". وقال الزعنون: "سنحافظ على المجلس الوطني كما هو عليه الآن، وسوف أَدافع عن "الوطني" حتى آخر قطرة دم في جسدي"²³.

وصرّح الزعنون في افتتاح أعمال المجلس التشريعي الفلسطيني في 16 شباط/فبراير أن أعضاء المجلس التشريعي الـ 132 سيتمّ إضافتهم إلى أعضاء المجلس الوطني البالغ عددهم 783 عضواً!! وهي خطوة أقل ما يقال فيها أنها تفسد أجواء انطلاقة حقيقية نحو إصلاح م.ت.ف ومؤسساتها. وهو ما يعني أن الأعضاء المنتخبين سيضيعون في بحر الأعضاء المعينين!! وعندما اجتمع الزعنون مع أعضاء المجلس الوطني المقيمين في الأردن في 11 أيار/مايو 2006 أعاد تأكيد هذا المعنى، في الوقت الذي أكد فيه مدير عام المجلس عبد الرؤوف العلمي أن المجلس عندما ينعقد سوف يختار سبعين عضواً ليحلّوا مكان من توفي من أعضاء المجلس.

أثارت تصريحات الزعنون الكثير من المخاوف حول مدى جدية فتح في إجراء عملية ترتيب حقيقية للبيت الفلسطيني، على أسس سليمة شفافة. وكان الأولى بالسيد الزعنون ألاّ يتصرف فقط بناءً على كونه عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أو وفق معايير حزبية، وإنما باعتباره رئيس المجلس الذي يمثل كافة شرائح الشعب الفلسطيني، والحضن الدافئ الذي يسعى لطمأنة جميع القوى والاتجاهات أن بيت م.ت.ف يسع الجميع وفق تمثيل عادل ونزيه.

من جهة أخرى، فإن المجلس التشريعي المنتهية ولايته عندما وضع قانون الانتخابات الجديد رقم 9 لعام 2005 في حزيران/يونيو 2005، أسقط المواد التي تتحدث عن

(23) الدستور، 2006/2/6، التوكيد للباحث.

اعتبار المجلس التشريعي جزءاً من المجلس الوطني، كما ورد في القانون السيادي الصادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات عام 1995 قبل انتخاب أول مجلس تشريعي، والذي شارك في صياغته أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني. وبذلك، يكون القانون الجديد قد أسقط الرابط بين المجلسين؛ الوطني والتشريعي. كما أسقطت المذكرة الإيضاحية المكونة من صفحتين والتي تضمنت الفقرة التالية ”إن إجراء الانتخابات لرئيس السلطة الوطنية وأعضاء المجلس التشريعي باعتبارهم أعضاء في المجلس الوطني، جاء مؤكداً على وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، الأمر الذي يشكل خطوة هامة على طريق تحقيق حقوقه الوطنية ومطالبه العادلة وبناء مستقبله ومؤسساته المسؤولة أمام الشعب صاحب السيادة“.

وحسب الزعنون، فإنه عندما أبلغ الرئيس محمود عباس بهذا العمل الذي وصفه ”بالجريمة“، غضب الرئيس عباس جداً. وقال الزعنون لحشد من أعضاء المجلس الوطني المتواجدين في الأردن في اجتماع عقده في 13 شباط/ فبراير 2006 في مقر المجلس بعمان، إن الرئيس عباس أكد له بأنه لم يكن يعلم بهذه ”الفعلة“، وإنه تم تمريرها خلسة عندما وقع عليها. وقال الزعنون إنه لم يعلم بإسقاط هذه البنود من القانون إلا قبل موعد إجراء الانتخابات التشريعية بأسبوع، وإنه علم بها من أحد صحفيي الجيوساليم بوست الإسرائيلية. سليم الزعنون لم يستبعد خيار تقديم استقالته من المجلس الوطني، إذا لم تُعد الأمور إلى نصابها، لأن ”انسلاخ التشريعي عن الوطني“، حسب رأيه ورأي المجتمعين ”يعني إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وبداية نهاية منظمة التحرير الفلسطينية“²⁴.

لم يتحدث السيد الزعنون عن الجهة التي مرّرت هذا القانون ”خلسة“، ومن هو المسؤول عن ذلك، وكيف يمكن للمجلس التشريعي الذي كان يقوده التيار الذي ينتمي إليه السيد الزعنون نفسه، أن يرتكب هذه ”الجريمة“ حسب وصف الزعنون. وهل يمكن لمواد قانونية يمثل هذه الأهمية الحيوية، لرئاسة المجلس الوطني وللرئاسة الفلسطينية، ألا يعلم عنها الزعنون إلا بعد عدة أشهر من إقرارها، ومن مصدر صحفي إسرائيلي!! في الوقت الذي يُفاجئ فيه الرئيس الذي وقعها بهذه ”الفعلة“!! وعلى أي حال، فقد

(24) الدستور، 2006/2/14.

ذكرت الأنباء أن الرئيس عباس أصدر مرسوماً باعتبار أعضاء المجلس التشريعي المنتخب أعضاءً في المجلس الوطني.

وتقتضي عدالة التمثيل في المجلس إعادة النظر في أحجام التيارات الفلسطينية الممثلة لفلسطينيي الخارج، من خلال آلية انتخابية حرة وشفافة كلما أمكن ذلك، وهو ما قد يؤدي إلى تغيير حقيقي في موازين القوى لصالح الإسلاميين. إذ إن التيار الإسلامي الفلسطيني يتمتع بقوة كبيرة في الأردن توازي قوته في الداخل الفلسطيني حسبما تشير معطيات الانتخابات النيابية والاتحادات والنقابات. كما أن مؤشرات استطلاعين للرأي أجراهما مركز الزيتونة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، وأيار/ مايو 2006، في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تُظهر أن حماس وفتح يتمتعان بالثقل نفسه تقريباً مع تصاعد في شعبية حماس في أيار/ مايو 2006 عنه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005.

إن عدالة التمثيل الشعبي تقتضي ابتداءً عقداً اجتماعياً، وميثاق شرف تلتزم فيه كافة الأطراف (بما فيها حماس وفتح) بالتداول السلمي للسلطة، وبالاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وإنهاء احتكار السلطة من أي طرف.

د. إشكالية التوزيع الجغرافي لأعضاء المجلس:

حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد بلغ عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2005 ما مجموعه عشرة ملايين و100 ألف، بواقع 4 ملايين و900 ألف في فلسطين التاريخية، منهم مليونان و400 ألف في الضفة الغربية، ومليون و400 ألف في قطاع غزة، ومليون و100 ألف في فلسطين المحتلة سنة 1948. أما فلسطينيي الخارج فيقدر مجموعهم بنحو خمسة ملايين و200 ألف بينهم نحو ثلاثة ملايين في الأردن²⁵. ومن خلال دراستنا للكثير من الجداول والإحصائيات، نلاحظ أن معظم الأرقام هي أرقام تقديرية وخصوصاً لفلسطينيي الخارج. وعادةً ما تقع بعض الإشكاليات أو الأخطاء في تقدير أعداد الفلسطينيين، وننبه هنا إلى بعضها:

(25) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

<http://www.pcbs.org/desktopmodules/newscrollEnglish/newscrollView.aspx?ItemID=36&mID=11170>

- صعوبة (أو استحالة) المعرفة الدقيقة لأعداد الفلسطينيين في الخارج، إما بسبب رفض الأنظمة العربية إجراء إحصاءات لهم، أو عدم تعاونها في ذلك، وإما بسبب تشتتهم في كل بقاع الأرض، وحملهم لجنسيات وجوازات سفر مختلفة.
- حدوث أخطاء في تقدير أعداد الفلسطينيين في الداخل أحياناً، خصوصاً عندما يتم احتساب سكان القدس مرتين، الأولى عند اعتماد أرقام السلطة الفلسطينية المتعلقة بالضفة والقطاع، والتي تتضمن شرقي القدس (نحو 246 ألفاً)، والثانية عند احتساب أعداد فلسطينيي الـ48 وفق الإحصاءات الإسرائيلية التي تُدخل سكان القدس أيضاً في أرقامها.
- حدوث تكرار في احتساب أعداد الفلسطينيين الذين غادروا فلسطين والأردن وسوريا ولبنان للهجرة أو العمل في دول الخليج أو أوروبا أو أمريكا وغيرها، في الوقت الذي يحتفظون فيه بسجلات أسمائهم لدى الأونروا في الداخل ودول الطوق، أو يحتفظون بجنسياتهم وارتباطاتهم في البلد الذي خرجوا منه ويعودون إليه بين حين وآخر.
- ومهما يكن من أمر، فإنه عند التعامل مع أعداد الفلسطينيين فلا بد من توقع نسبة خطأ يمكن تخفيفها قدر الإمكان بالمزيد من الدراسات الإحصائية المقارنة.

ويقدم الجدول التالي إحصاءً تقريبياً لأعداد الفلسطينيين في الداخل والخارج، وهو على أي حال، قريب من معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

عدد الفلسطينيين (بالآلاف) في نهاية سنة 2005	المكان
2400	الضفة الغربية
1400	قطاع غزة
1130	فلسطين المحتلة سنة 1948
2942	الأردن
404	لبنان
457	سوريا
61	مصر
347	السعودية
73	الكويت
180	بلدان الخليج العربي الأخرى
40	العراق
34	ليبيا
7	بلدان عربية أخرى
267	أمريكا الشمالية والجنوبية
255	أوروبا
107	بقية أنحاء العالم
4930	مجموع الفلسطينيين في الداخل
5174	مجموع الفلسطينيين في الخارج
10104	المجموع الكلي

وفي معظم دورات المجلس الوطني الفلسطيني كان تركُّز العضوية وعملية صناعة القرار بيد فلسطينيي الخارج. وفي الفترة التي تلت الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع وحتى اتفاق أوسلو (1967-1993) كانت العضوية الفعلية في المجلس مقتصرة على فلسطينيي الخارج، وفي سنة 1977 تقرّر أن يُضاف إلى عضوية المجلس نحو مائة من الضفة والقطاع دون التصريح بأسمائهم، وفي سنة 1981 تم رفع هذا العدد إلى 180

عضواً. ولكن هؤلاء الأعضاء لم يكونوا يحتسبون في النصاب، وبالتالي ظلّ الداخل عملياً مستبعداً من صناعة القرار.

أما في الدورة الحادية والعشرين التي تلت اتفاق أوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية، والتي عقدت في غزة في نيسان/ أبريل 1996، فقد تحوّل الثقل فيها إلى الداخل، وجرّت عمليات إضافة وتغيير واسعة، أدّت إلى تشكّل مجلس جديد بلغ عدد أعضائه من الضفة والقطاع نحو 520 عضواً من أصل 787 عضواً، يمثلون 66 % من أعضاء المجلس، في الوقت الذي يمثل فيه أبناء الضفة والقطاع نحو 37.6 % فقط من مجموع الشعب الفلسطيني، إذا ما احتسبت أعداد فلسطينيي الـ48، أما إذا لم تحتسب أعداد فلسطينيي الـ48 فإن نسبتهم ستكون بحدود 42.2 %. وقد أدى ذلك إلى اختلال كبير في بنية المجلس، وإلى إضعاف دور الخارج، بشكلٍ أثار المخاوف من حصر تمثيل الفلسطينيين في الضفة والقطاع فقط، ومن احتمال الوصول إلى حلول نهائية قد تستثني اللاجئيين الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال فإن عدد أعضاء المجلس الوطني من المقيمين في الأردن هو 63 عضواً أي 8 % من أعضاء المجلس، بينما يمثل فلسطينيو الأردن نحو 30 % من مجمل الشعب الفلسطيني²⁶.

وعلى أي حال، فإننا نضع هنا بين أيديكم تصوراً مبدئياً، مبنياً على فرضية أن هناك توافقاً فلسطينياً على إعادة تشكيل المجلس بحيث يمثل الشعب الفلسطيني وفق أعداده في الداخل والخارج، وعلى فرض أن عدد أعضاء المجلس المنتخب المتوافق عليه سيكون بحدود 300 عضو، فإننا سنجد أنفسنا أمام احتمالين من ناحية توزيع المقاعد:

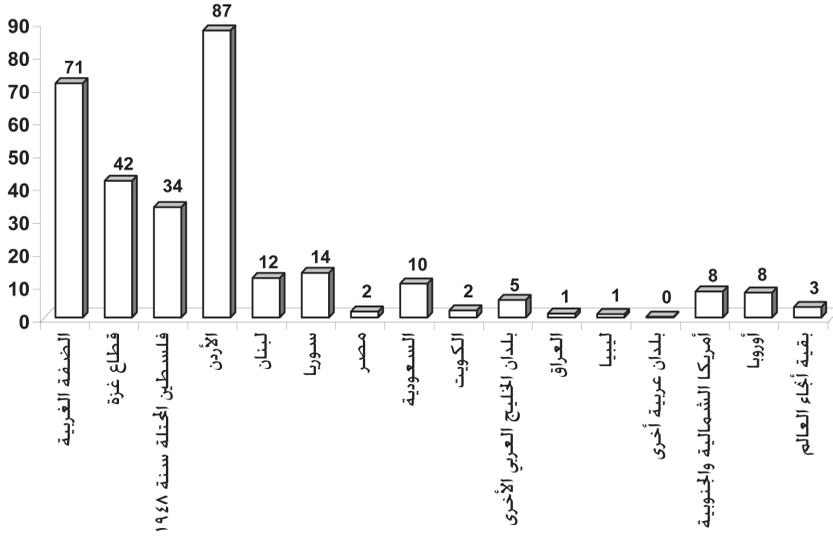
الأول: توزيع المقاعد مع احتساب نصيب كامل لفلسطينيي الـ48، وعند ذلك سيحصل فلسطينيو الداخل (حسب الجدول المرفق) على 147 مقعداً؛ منها 71 مقعداً للضفة و42 مقعداً للقطاع، و34 مقعداً لفلسطينيي الـ48. أما فلسطينيو الخارج فسيحصلون على 153 مقعداً؛ منها 87 مقعداً لفلسطينيي الأردن، و14 مقعداً لفلسطينيي سوريا، و12 مقعداً لفلسطينيي لبنان، و10 مقاعد لفلسطينيي السعودية... (أنظر الجدول المرفق).

(26) حول عدد أعضاء المجلس في الأردن والداخل، أنظر تصريح تيسير قبعة لجريدة الغد، 2005/7/28.

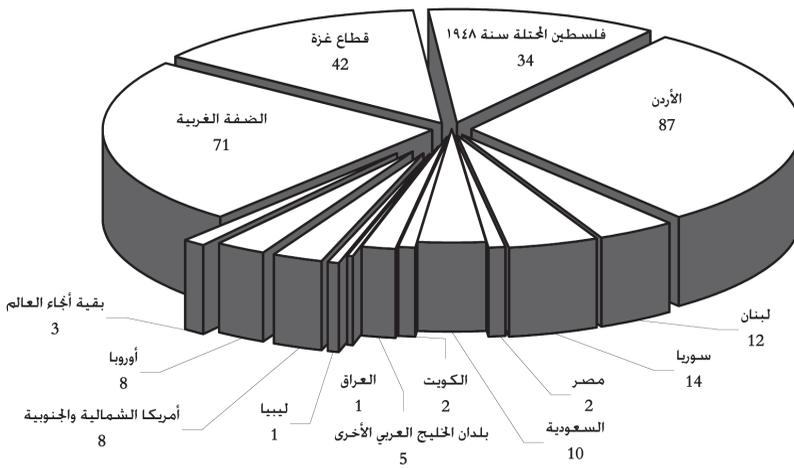
توزيع مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني (الـ300) في حال احتساب فلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948 [مع ملاحظة حدوث تدوير في الأرقام عند وجود كسور عشرية].

عدد المقاعد في المجلس الوطني	عدد الفلسطينيين (بالآلاف) في نهاية سنة 2005	المكان
71	2400	الضفة الغربية
42	1400	قطاع غزة
34	1130	فلسطين المحتلة سنة 1948
87	2942	الأردن
12	404	لبنان
14	457	سوريا
2	61	مصر
10	347	السعودية
2	73	الكويت
5	180	بلدان الخليج العربي الأخرى
1	40	العراق
1	34	ليبيا
0	7	بلدان عربية أخرى
8	267	أمريكا الشمالية والجنوبية
8	255	أوروبا
3	107	بقية أنحاء العالم
147	4930	مجموع الفلسطينيين في الداخل
153	5174	مجموع الفلسطينيين في الخارج
300	10104	المجموع الكلي

توزيع مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني (ال 300) في حال احتساب فلسطيني الأرض المحتلة سنة 1948



توزيع مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني (ال 300) في حال احتساب فلسطيني الأرض المحتلة سنة 1948



الثاني: توزيع المقاعد دون احتساب أي نصيب لفلسطيني الـ 48، أو دون احتسابهم في النصاب حتى لو شاركوا بشكلٍ سرّي أو رمزي. وعند ذلك سنجد أنفسنا مرة أخرى أمام خيارين اثنين:

1 - توزيع عدد المقاعد جغرافياً وفق معيار عدد السكان فقط، وعند ذلك سيكون نصيب

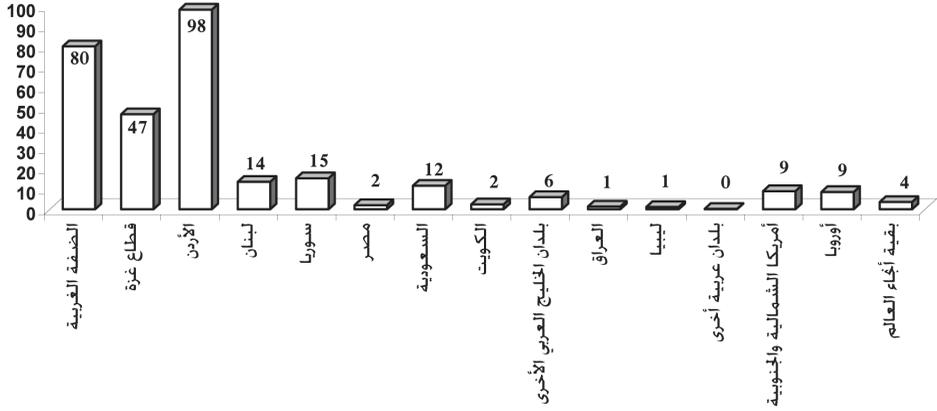
الداخل 127 مقعداً؛ منها 80 مقعداً للضفة و47 مقعداً لقطاع غزة، بينما سيكون نصيب الخارج 173؛ منها 98 مقعداً لفلسطينيي الأردن، و15 مقعداً للمتواجدين في سوريا، و14 مقعداً للمتواجدين في لبنان، و12 مقعداً للمتواجدين في السعودية (انظر الجدول المرفق).

توزيع مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني (الـ300) في حال عدم احتساب فلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948

عدد المقاعد في المجلس الوطني	عدد الفلسطينيين (بالآلاف) في نهاية سنة 2005	المكان
80	2400	الضفة الغربية
47	1400	قطاع غزة
98	2942	الأردن
14	404	لبنان
15	457	سوريا
2	61	مصر
12	347	السعودية
2	73	الكويت
6	180	بلدان الخليج العربي الأخرى
1	40	العراق
1	34	ليبيا
0	7	بلدان عربية أخرى
9	267	أمريكا الشمالية والجنوبية
9	255	أوروبا
4	107	بقية أنحاء العالم
127	3800	مجموع الفلسطينيين في الداخل
173	5174	مجموع الفلسطينيين في الخارج
300	8974	المجموع الكلي

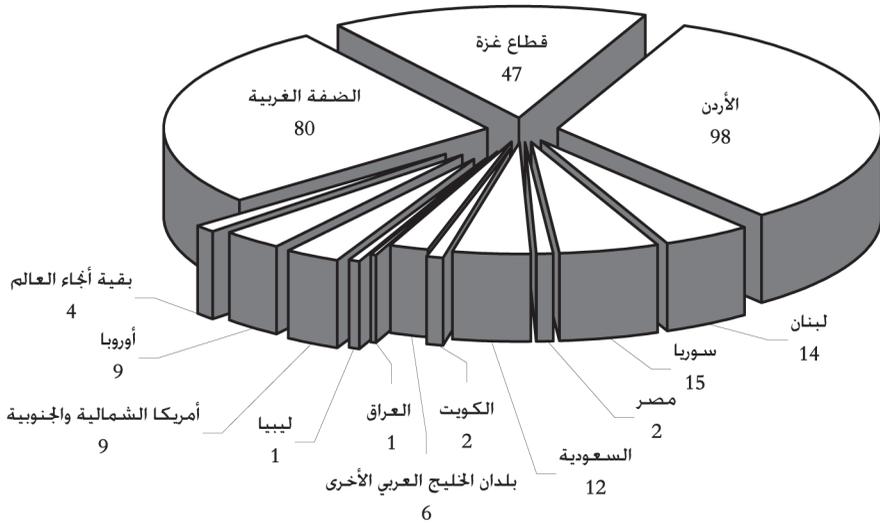
توزيع مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني (ال 300) في حال عدم احتساب

فلسطيني الأرض المحتلة سنة 1948



توزيع مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني (ال 300) في حال عدم احتساب

فلسطيني الأرض المحتلة سنة 1948

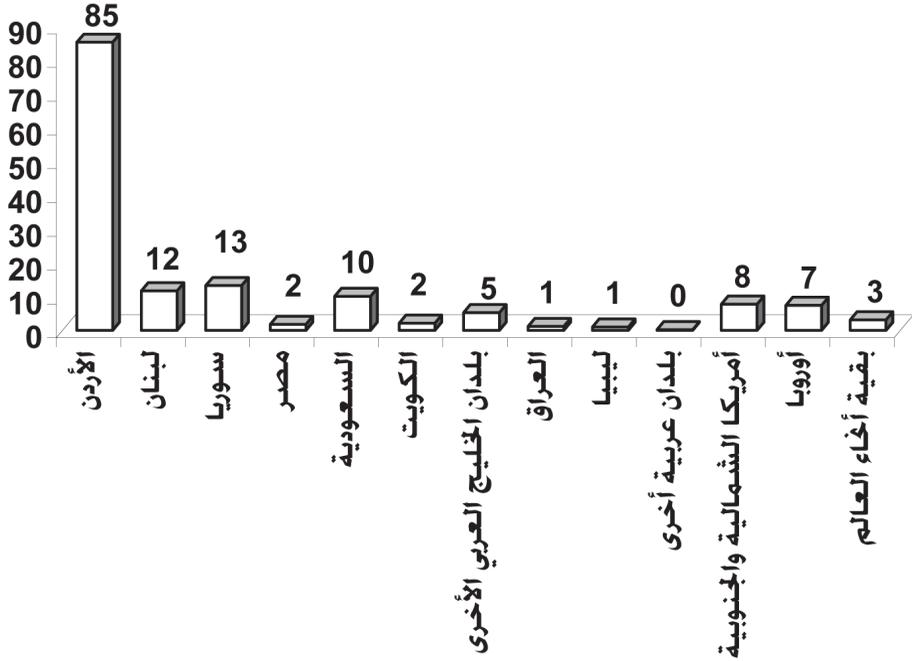


2 - توزيع المقاعد مناصفة بحيث يكون نصيب الضفة والقطاع 150 مقعداً، ونصيب الخارج 150 مقعداً. وعند ذلك فإن نصيب الفلسطينيين المتواجدين في الأردن سيكون 85 مقعداً، وفي سوريا 13 مقعداً، وفي لبنان 12 مقعداً، والسعودية 10 مقاعد (انظر الجدول المرفق).

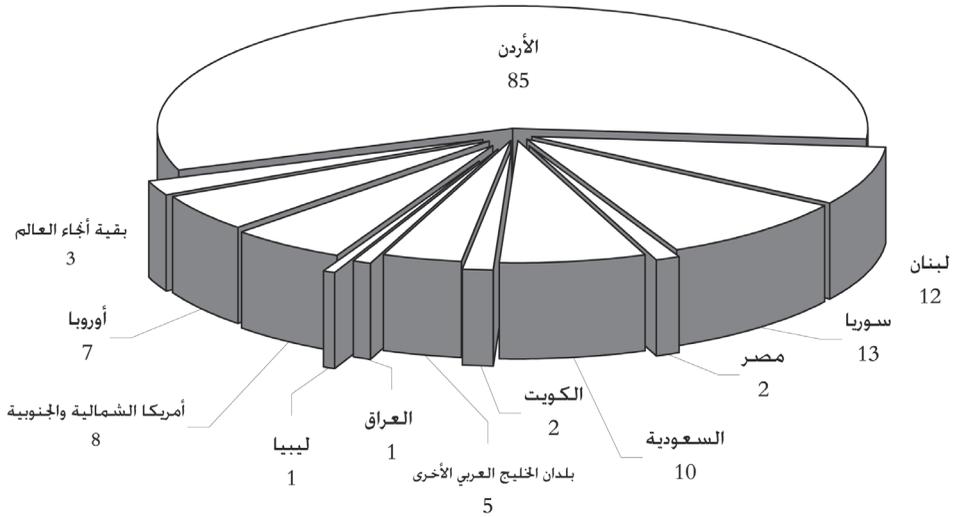
توزيع مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني على فلسطينيي الخارج في حالة احتساب 150 مقعداً فقط [مع ملاحظة حدوث تدوير في الأرقام عند وجود كسور عشرية]

عدد المقاعد في المجلس الوطني	عدد الفلسطينيين (بالآلاف) في نهاية سنة 2005	المكان
85	2942	الأردن
12	404	لبنان
13	457	سوريا
2	61	مصر
10	347	السعودية
2	73	الكويت
5	180	بلدان الخليج العربي الأخرى
1	40	العراق
1	34	ليبيا
0	7	بلدان عربية أخرى
8	267	أمريكا الشمالية والجنوبية
7	255	أوروبا
3	107	بقية أنحاء العالم
150	5174	مجموع الفلسطينيين في الخارج

توزيع مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني على فلسطيني الخارج في حالة احتساب 150 مقعد فقط لهم



توزيع مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني على فلسطيني الخارج في حالة احتساب 150 مقعد فقط لهم



نحو مجلس وطني فاعل :

إذا كان الفلسطينيون قد نجحوا في ممارسة الديمقراطية من خلال انتخابات نزيهة وشفافة في الضفة والقطاع في 25 كانون الثاني/يناير 2006، فإن علينا أن نشجع استمرار وتوسيع هذه التجربة لتكون أساساً في إصلاح بنية م.ت.ف ومؤسساتها، وعلى رأسها المجلس الوطني الفلسطيني. إن القضية الفلسطينية تواجه تحديات عظيمة لا يمكن معالجتها إلا أن يتوحد الفلسطينيون في مواجهة عدوهم مستندين إلى وحدتهم الوطنية، وإلى بُعدهم العربي والإسلامي، والبعد الإنساني لقضيتهم.

وعلى ذلك فإننا نوصي في خلاصة ورقة العمل هذه بـ:

- 1 - أن يسعى الفلسطينيون بمختلف فصائلهم وشرائعهم إلى الوصول إلى برنامج وطني مشترك، بحيث يتمكنون من العمل ضمن بناء مؤسسي موحد.
- 2 - الاتفاق على ميثاق شرف يؤكد على حرمة الدم الفلسطيني، وعلى التداول السلمي للسلطة، وعلى تفعيل م.ت.ف ومؤسساتها، وعلى تكريس مبادئ المحاسبة والشفافية.
- 3 - عمل جدول زمني محدد، يؤدي (بالسرعة الممكنة) إلى إعادة ترتيب البيت الفلسطيني.
- 4 - تشكيل لجنة عليا فاعلة، وذات صلاحيات تنفيذية حقيقية، لعمل الترتيبات اللازمة لإنشاء مجلس وطني فلسطيني جديد.
- 5 - تشكيل لجان محلية في الأقطار المختلفة للتحضير، لانتخاب ممثليها في المجلس الوطني.
- 6 - تشجيع مؤسسات المجتمع المدني في الداخل والخارج حتى تؤدي دورها في التوعية، وفي عمل مجموعات الضغط باتجاه تشكيل مجلس وطني تمثيلي حقيقي للشعب الفلسطيني.
- 7 - التنسيق مع الحكومات والأنظمة الرسمية، ومؤسسات البحث العلمي المهتمة بالشأن الفلسطيني، لحصار أعداد الفلسطينيين وتسجيلهم وترتيب مشاركتهم في انتخابات المجلس الوطني.

ملحق

دورات المجلس الوطني الفلسطيني

ملاحظات	رئيس الدورة	نوع الدورة	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد	رقم الدورة
	أحمد الشقيري	عادية	1964/6/2-5/28	القدس	الأولى
	أحمد الشقيري	عادية	1965/6/4-5/31	القاهرة	الثانية
	عبد المحسن القطان	عادية	1966/5/24-5/20	غزة	الثالثة
مجلس وطني جديد	يحيى حمودة	عادية	1968/7/17-7/10	القاهرة	الرابعة
	خالد الفاهوم	عادية	1969/2/4-2/1	القاهرة	الخامسة
	خالد الفاهوم	عادية	1969/9/6-9/1	القاهرة	السادسة
	خالد الفاهوم	عادية	1970/6/4-5/30	القاهرة	السابعة
	خالد الفاهوم	استثنائية	1970/8/28-27	عمان	دورة استثنائية
	خالد الفاهوم	عادية	1971/3/5-2/28	القاهرة	الثامنة
	خالد الفاهوم	عادية	1971/7/13-7/7	القاهرة	التاسعة
	خالد الفاهوم	استثنائية	1972/4/10-4/6	القاهرة	العاشر
	خالد الفاهوم	عادية	1973/1/10-1/6	القاهرة	الحادية عشرة
	خالد الفاهوم	عادية	1974/6/8-6/1	القاهرة	الثانية عشرة
	خالد الفاهوم	عادية	1977/3/22-12	القاهرة	الثالثة عشرة
	خالد الفاهوم	عادية	1979/1/22-15	دمشق	الرابعة عشرة
	خالد الفاهوم	عادية	1981/4/19-11	دمشق	الخامسة عشرة
	خالد الفاهوم	عادية	1983/2/22-14	الجزائر	السادسة عشرة
	عبد الحميد السائح	عادية	1984/11/29-22	عمان	السابعة عشرة
	عبد الحميد السائح	عادية	1987/4/25-20	الجزائر	الثامنة عشرة
إعلان وثيقة الاستقلال	عبد الحميد السائح	غير عادية	1988/11/15-12	الجزائر	التاسعة عشرة
	عبد الحميد السائح	عادية	1991/9/28-23	الجزائر	العشرون
الغاء بنود من الميثاق الوطني الفلسطيني	سليم الزعنون	عادية	1996/4/25-22	غزة	الحادية والعشرون

الورقة الخامسة

نحو علاقة صحيحة بين

منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية

أ.د. أحمد سعيد نوفل²⁷

عندما نشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، لم تكن الضفة الغربية وقطاع غزة - المقامة عليهما السلطة الوطنية الفلسطينية حالياً - محتلتين بعد. وكان الهدف من وجودها هو تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948، وأعدت المنظمة الأمل من جديد بإمكانية العودة إلى تلك الأراضي. واستطاعت في فترة قصيرة، خاصة بعد دخول المنظمات الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، أن تخلق حالة من الصمود والمقاومة ليس لدى الفلسطينيين فقط، بل عند الجماهير العربية التي ارتفعت معنوياتها بالمقاومة الفلسطينية، بعد الهزيمة التي لحقت بالجيش العربي في حرب 1967. وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تتحدث باسمه وتشارك في المؤتمرات العربية والدولية بالنيابة عنه. إلا أن المنظمة تعرضت منذ اتفاق أوسلو عام 1993، إلى عملية تهميش وإضعاف مقصودتين من قبل السلطة الفلسطينية، وجهات عربية ودولية مختلفة، وأصبح التعامل مع السلطة فلسطينياً وعربياً ودولياً يتم على حساب منظمة التحرير. وفي الوقت الذي ما زالت تتمتع فيه المنظمة في الشتات بالتأييد والانتماء إليها من قبل الفلسطينيين، فإن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فشلت في الحصول على تأييد المواطنين الفلسطينيين قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة، وذلك بسبب الفساد الذي طغى على ممارساتها في العشر سنوات الأخيرة. ولهذا فقد أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة، رغبة الفلسطينيين في تغيير القائمين على تلك السلطة، وإعادة اللحمة بين

(27) أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك الأردنية.

عمل منظمة التحرير في الخارج التي ما زالت تسيطر عليها حركة فتح، وبين السلطة الفلسطينية المنقسمة بين الرئاسة الفلسطينية بزعامة فتح، وبين الحكومة الفلسطينية بزعامة حركة حماس.

وبرزت بعد الانتخابات التشريعية، ولأول مرة وجود قيادتين في الساحة الفلسطينية، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أضعف كلاهما. علماً أن التداخل في الصلاحيات بين الرئاسة الفلسطينية والحكومة، كانت موجودة من قبل، بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من جهة وبين رئيس حكومته محمود عباس، الذي قدم استقالته بسبب عدم قدرته على الاستمرار في عمله لتدخل الرئاسة في صلاحياته، وكذلك الأمر مع خليفته أحمد قريع، الذي هدد بالاستقالة عدة مرات قبل وفاة عرفات. وكان عرفات قد أُجبر على فصل الحكومة الفلسطينية عن الرئاسة الفلسطينية، بسبب الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية، بحجة ضرورة إجراء إصلاحات في السلطة الوطنية الفلسطينية، لم يكن متحمساً لها. وعلى الرغم من خطورة تلك الخلافات بين الرئاسة والحكومة، إلا أنها كانت خلافات داخلية، لأنها كانت تتم داخل تنظيم واحد وهو حركة فتح. ولكن الانتخابات التشريعية الأخيرة وفوز حركة حماس، أطفأت على السطح قضية التداخل في الصلاحيات بشكل كبير، وكان لا بد من البحث في كيفية إيجاد علاقة صحيحة وصحية بين المنظمة والسلطة الفلسطينية، لأنه بات من الصعب الاستمرار في العلاقة المتوترة. ولأن منظمة التحرير تهيمن عليها حركة فتح، بينما السلطة الفلسطينية، منقسمة بين الرئاسة الفلسطينية الفتاوية وبين حركة حماس، وكلاهما منتخبتان من قبل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ظهرت خلافات في الصلاحيات بين المنظمة وبين السلطة الفلسطينية، وبين منظمة التحرير التي تسيطر عليها فتح وبين تنظيمات فلسطينية داخل المنظمة ولكنها مهمشة، وبين التداخل في الصلاحيات بين المنظمة وفتح، وبين سلطة الرئاسة الفلسطينية في السلطة الوطنية التي تسيطر عليها فتح، وبين الحكومة الفلسطينية في السلطة الوطنية التي تسيطر عليها حركة حماس.

وكانت بعض ملامح الخلافات بين الرئاسة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، قد ظهرت منذ اللحظات الأولى التي أعلنت فيها نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية: فقد أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد يوم واحد على الانتخابات نقل مسؤولية

ثلاثة أجهزة أمنية، وهي الأمن الوقائي، والشرطة، والدفاع المدني، التي كانت من قبل من صلاحيات وزارة الداخلية في حكومة أحمد قريع، من الحكومة الفلسطينية إلى الرئاسة. وأخذ المجلس التشريعي المنتهية ولايته في 13 شباط/ فبراير 2006 في جلسة استثنائية قراراً بنقل صلاحيات منح الرئيس الفلسطيني صلاحية إنشاء المحكمة الدستورية برئيسها وقضاتها، وكان الوضع السابق يشترط تصديق المجلس التشريعي الفلسطيني على ذلك التشكيل، الأمر الذي يعني أن القرار سلب المجلس التشريعي اختصاصه، ووضع الأمر كله بيد الرئيس. وأصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً يقضي بتعيين رئيس ديوان الموظفين ليصبح تابعاً للرئاسة. علماً أن أبا مازن هو الذي كان قد طلب من الرئيس ياسر عرفات عام 2003، بتحويل منصب رئيس ديوان الموظفين من سلطة الرئيس إلى سلطة رئيس الوزراء. وأصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً رئاسياً آخر يقضي بتعيين أمين عام جديد للمجلس التشريعي، ليحل محل أمين سر المجلس الذي يشغله نواب منتخبون في العادة. وبموجب التعيين الجديد، يكون الأمين العام للتشريعي - المعين - مسؤولاً عن جميع موظفي المجلس، وهو ما يحول دون تمكين حركة حماس، من إحداث أي تغيير في بنية المجلس التشريعي.

وبالتوازي مع قرارات المجلس التشريعي المنتهية ولايته، تم إصدار مجموعة من القرارات في حكومة السيد أحمد قريع (حكومة تسيير الأعمال في حينه) بترقية وتعيين 19 وكيل وزارة دفعة واحدة ممن ينتمون ويوالون حركة فتح، وذلك تعزيزاً لسيطرة فتح وسلطة الرئاسة على الوزارات من خلال كبار الموظفين والمدراء، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الموظفين المنتمين والمؤيدين لفتح الذين تم تعيينهم سابقاً حسب الانتماء السياسي بالدرجة الأولى. كما قرر عباس في 24 آذار/ مارس 2006 إنشاء هيئة للإشراف على المعابر برئاسة صائب عريقات بعد أن كانت من صلاحيات الحكومة، وتم تعيين رشيد أبو شباك مديراً عاماً للأمن الوطني، دون التشاور مع الحكومة أو وزير الداخلية. مع العلم أن القانون الأساسي ينص على أن الرئيس يصادق على من ينسبه وزير الداخلية لهذا المنصب، ولا تُعطى صلاحية التعيين للرئيس دون موافقة وزير الداخلية والحكومة. الأمر الذي يعني مزيداً من السيطرة على الأجهزة الأمنية التي هي في عمومها مشكّلة من عناصر منتمية أو مؤيدة لحركة فتح. وأصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بإلغاء قرار وزير الداخلية الصادر في 20 نيسان/ أبريل 2006،

والموافق عليه من الحكومة، والقاضي باستحداث وحدة أو تشكيل من المقاومين المنتمين لجميع التنظيمات الفلسطينية لمساعدة جهاز الشرطة في ضبط الأمن المنفلت في الضفة والقطاع. وألغى قرار تعيين جمال أبو سمهدانة (قائد المقاومة الشعبية) مراقباً عاماً في وزارة الداخلية، وذلك بذريعة أن الحكومة لا تملك الصلاحيات، وأن ذلك من صلاحيات الرئيس فقط. مع العلم أن منصب المراقب العام في وزارة الداخلية لم يكن من ابتكار الحكومة الحالية، بل إن هذا المنصب كان قد استحدث من قبل حكومة فلسطينية سابقة وشغله سمير المشهراوي عندما كان محمد دحلان وزيراً للأمن الداخلي في حكومة شكلها السيد محمود عباس في عهد الرئيس عرفات. وارتفعت الأصوات بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية، ومشاركتها لحركة فتح بالسلطة الفلسطينية، بضرورة إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تسيطر عليها فتح، ولا تتمثل فيها حركتي حماس والجهد الإسلامي، بعد أن كان تهميش عمل منظمة التحرير سياسة متبعة ومنطق عليها.

هذه التطورات والأحداث، أكدت على وجود خلل حقيقي في العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، مما جعل البحث عن إصلاح تلك العلاقة أمراً ضرورياً، حتى لا يؤثر استمرارها على مسيرة العمل الوطني الفلسطيني.

إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية:

عندما سئل شمعون بيريز عام 1988، هل يمكن أن تعترف إسرائيل بمنظمة التحرير؟ قال نعم وذلك عندما لا تصبح منظمة التحرير منظمة لتحرير فلسطين. وهذا ما حدث فعلاً، فلم تعد المنظمة بعد التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993 وتغير الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1998، منظمة من أجل تحرير فلسطين. وأصبح من الضروري إعادة بناء منظمة التحرير على أسس جديدة، وإعادة الاعتبار لها كمنظمة تمثل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. لأنه لا يوجد رسمياً ما يربط الفلسطينيين في الخارج بالسلطة الفلسطينية في الداخل، علماً أن رئيس السلطة الفلسطينية هو نفسه رئيس المنظمة. هذا التداخل في الصلاحيات بين مؤسسات المنظمة والسلطة يجب أن يوضع له حد، فلا يجوز أن يلتقي رئيس المنظمة المسؤولين الإسرائيليين ويفاوضهم، بينما مؤسسات المنظمة في الخارج لا توافق على ذلك. أو أن ينشئ رئيس السلطة الفلسطينية بصفته رئيساً للمنظمة، على سبيل المثال - دائرة جديدة باسم دائرة المفاوضات في

المنظمة، بينما كان نفس الشخص المعين في هذه الوظيفة هو نفسه وزير المفاوضات بحكومة السلطة الوطنية من قبل، وبعد فوز حماس، نقل إلى نفس المسمى في منظمة التحرير.

كما أنه لا بد من أن تستمر منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً عاماً أكبر من السلطة الفلسطينية، على أساس أن المنظمة تمثل الوطن والدولة والانتماء والعنوان لتسعة ملايين فلسطيني في الداخل والخارج، بينما السلطة الفلسطينية محصورة بتمثيل الفلسطينيين في الداخل فقط الذين يمثلون 34 % فقط من الفلسطينيين. وتمثل منظمة التحرير، الشعب الفلسطيني حسب ما جاء في الميثاق الوطني الفلسطيني، باعتبار أن كل فلسطيني أينما وجد هو عضو في المنظمة بحكم كونه فلسطينياً، ولا نستطيع أن نقول أن كل فلسطيني هو عضو في السلطة الفلسطينية. وهذا ما نصت عليه المادة الثامنة من الميثاق الوطني حيث جاء فيها (المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهجر تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح). بينما جاءت السلطة الفلسطينية لكي تمثل الفلسطينيين في الداخل فقط، وتفاوض الإسرائيليين على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وكانت منظمة التحرير، التي وقعت على اتفاق أوسلو، هي التي وافقت على ذلك، من دون ذكر للفلسطينيين في الخارج، فقد وافق المجلس المركزي الفلسطيني، التابع لمنظمة التحرير، في دورته المنعقدة ما بين 10-12 تشرين الأول/ أكتوبر 1993 في تونس، على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال القرار الصادر عنه وهو:

أولاً: تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج.

ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية.

وأكد القانون الأساسي للسلطة على أن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة الوطنية "إن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن فلسطين، أرض الآباء والأجداد، يأتي في سياق الكفاح المبرر والمستمر، الذي قدم خلاله الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء والجرحى والأسرى من خيرة أبنائه، لأجل نيل حقوقه الوطنية الثابتة المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجد". ولكن مؤسسات المنظمة لم يكن لها أي دور في عملية التسوية، ولم تعتبرها السلطة الوطنية مرجعيتها الرئيسية.

والجدير بالذكر، أنه من الأسباب الأخرى التي تدعو إلى إصلاح المنظمة، أن مؤسسات المنظمة شلت عن العمل في السنوات الأخيرة، ولم تعمل بالطريقة الطبيعية. فقد تجاوز عدد أعضاء المجلس الوطني 750 عضواً، لكثرة ما أضيف إليه من أشخاص دون أي اعتبار لموضوع الكفاءة أو الاختصاص. وعقد آخر اجتماع له في شهر نيسان/ إبريل 1996 في غزة، من أجل إلغاء بنود وتعديل بنود أخرى من الميثاق الوطني الفلسطيني. وكذلك الأمر بالنسبة لعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، فمن بين أعضائها الثمانية عشر، هناك أربعة توفوا (ياسر عرفات، وفيصل الحسيني، وسليمان النجاب، وياسر عمرو)، وأحد الأعضاء معتقل في سجون الاحتلال (عبد الرحيم ملوح) وبعض الأعضاء استقال أو جمد عضويته (شفيق الحوت، وأسعد عبد الرحمن)، وبعضهم غير متفرغ لعمله في اللجنة التنفيذية حيث يمارس مهمات وظيفية خارجها. وهذا يتناقض مع ما جاء في نص المادة 14 المعدلة من النظام الأساسي للمنظمة، الذي ينص أنه في حال شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب يعين أعضاء آخرون بدلاً من الذين يفقدون عضويتهم في اللجنة التنفيذية.

وبسبب عدم مشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي في منظمة التحرير، فقد دعت جميع التنظيمات الفلسطينية الوطنية والإسلامية إلى اجتماع عقد في القاهرة في 15 آذار/ مارس 2005، من أجل البحث في تفعيل وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية، وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية واعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ومن أجل ذلك تم الاتفاق على

تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس، وتتشكل من رئيس المجلس الوطني، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية، وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعورئيس اللجنة التنفيذية للاجتماعات. واتفق المجتمعون في القاهرة، الذي حضرته حركتنا فتح وحماس وقيادات الفصائل الفلسطينية الأخرى، أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى الفلسطينية دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني، وتحريم الاحتكام للسلح في الخلافات الداخلية، واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها. وأن استكمال الحوار في المرحلة المقبلة يعد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية. ومع أن حماس كانت قد دعت قبل الانتخابات التشريعية لاستكمال حوار القاهرة من أجل التوصل لاتفاق حول دخولها لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن حركة فتح والرئاسة الفلسطينية لم تكن متحمسة لمتابعة الحوار. وتغير هذا الموقف بعد فوز حماس في الانتخابات، وأصبح الطرف الذي لم يكن متحمساً من قبل للتفاوض، هو الذي يدعو حماس للتفاوض، وتفعيل دور المنظمة. كما أن وثيقة الأسرى كانت قد دعت هي الأخرى إلى إصلاح منظمة التحرير، وتنفيذ ما جاء في اتفاق القاهرة.

ولهذا، ومن أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وتصحيح العلاقة مع السلطة الفلسطينية، نورد التصورات التالية:

● لا بد من التأكيد على ثوابت القضية الفلسطينية في جميع جوانبها، وإعادة بناء المهام الوطنية الفلسطينية المطلوبة التي على المنظمة القيام بها. مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد في بنية النظام السياسي الفلسطيني في ضوء تنامي وجود حركة حماس، وأقول نجم بعض التنظيمات الفلسطينية التي لم يعد لها وجود فعلي في الشارع الفلسطيني. والتأكيد على أن منظمة التحرير تمثل كما جاء في ميثاق المنظمة جميع الفلسطينيين في الداخل والخارج. وإذا كانت هناك تنظيمات فلسطينية صغيرة والبعض منها قد انقرض، ولا يتجاوز عدد أعضائها أصابع اليد، ممثلة في منظمة التحرير، فحري بالأمر أن تكون حركة حماس التي فازت في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ولها تأييد كبير في الشارع الفلسطيني في الداخل والخارج، والجهاد الإسلامي التي لها نضال ملموس ضد الاحتلال الإسرائيلي، ممثلتين في المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية للمنظمة.

وهذا ينسجم مع ما جاء في المادة الرابعة من الميثاق الوطني الفلسطيني، باعتبار كل فلسطيني هو تلقائياً عضو في المنظمة (الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعياً في منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم، والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة). ولهذا لا يجوز أن يبقى أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير.

● الاتفاق على برنامج مشترك يشكل القاسم المشترك بين جميع الفصائل الفلسطينية الفاعلة حسب قوتها في الشارع الفلسطيني. وبما أن تأسيس السلطة الفلسطينية قد جاء في إطار تسوية مرفوضة (اتفاق أوسلو) من طرف حركة حماس والجهاد الإسلامي، اللتان ترفضان الاعتراف بالسلطة الفلسطينية في البداية ثم قبلتا بها كأمر واقع دون أي تعاون يذكر معها، فإن حماس غيرت موقفها من المشاركة في النظام السياسي والسلطة عندما وافقت على المشاركة في الانتخابات التشريعية وأصبحت السلطة بيدها. فإنه من الطبيعي أن تتفق جميع التنظيمات الفلسطينية على برنامج مشترك، يتمسك بالثوابت الفلسطينية من دون تفريط بحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم. وفي ضوء الآلية الأولية التي تضمنها إعلان القاهرة، حول تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما أنه لا بد من أن يحظى البرنامج المشترك بإجماع وطني تلتقي عليه جميع القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية، من أجل تعميق الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتغلب على الصعوبات التي تواجه الفلسطينيين.

● توزع عضوية المجلس الوطني الفلسطيني على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة (132 عضواً)، والفلسطينيين في الشتات (170 عضواً)، ويقترح أن يكون مجموع عدد أعضاء المجلس الوطني بحدود 300 عضواً. ويكون أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، أعضاءً في المجلس الوطني عن الداخل، وتنتهي عضوية جميع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الداخل من المجلس عند انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني. وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير،

والقيادات الأساسية والسياسية في سجون الاحتلال الإسرائيلي، أعضاء طبيعيين في المجلس الوطني الفلسطيني، ولا يخضعون لعملية الانتخاب. وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في أماكن تواجد الفلسطينيين في الشتات لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني، ويصبح الأعضاء المنتخبون في الاتحادات والنقابات المهنية الفلسطينية، أعضاء في المجلس الوطني بحكم عضويتهم في تلك الاتحادات الشعبية. ويوزع بقية الأعضاء على أماكن تواجد الفلسطينيين في كافة أنحاء العالم، وتجري انتخابات ممثلي الشعب الفلسطيني حسب نسب وجودهم، على أساس أن يمثل كل 25 ألفاً من الفلسطينيين بعضو واحد في المجلس. ولا بد من استثمار وجود الفلسطينيين في الخارج وإشراكهم في مؤسساتها.

● وضع ميثاق جديد لمنظمة التحرير حسب ما تقرره الأغلبية المنتخبة داخل المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية بعد تشكيل المجلس الوطني الجديد ودخول حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمنظمة. كما حدث من قبل عند تغيير الميثاق القومي الفلسطيني عام 1968 إلى الميثاق الوطني بعد دخول المنظمات الفدائية للمنظمة. ووضع ميثاق وطني جديد يأخذ بعين الاعتبار التحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة داخل الساحة الفلسطينية، مع التأكيد على الثوابت الفلسطينية وعدم التنازل عنها. ولهذا فإن إصلاح المنظمة لا يمكن أن ينجح من دون وضع ميثاق جديد متفق عليه من قبل الجميع، وإعادة البنود الملغاة للميثاق التي ألغيت بظروف استثنائية من دون مقابل.

● لا بد من تقوية المنظمة ومؤسساتها، لكي ترسم السياسات وتضبط التحرك وتفعل الطاقات الفلسطينية. وتقوية المنظمة سيؤدي إلى تقوية السلطة الفلسطينية في الداخل. وتجعلها المرجعية الرئيسية للقضية الفلسطينية كما كانت قبل اتفاق أوسلو.

● ضرورة الفصل بين الرئاسة الفلسطينية للسلطة الفلسطينية وبين رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وتحديد الصلاحيات بين الرئاسة الفلسطينية وبين الحكومة الفلسطينية. وكذلك بين المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير وبين المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية. ولهذا فإن إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، يتطلب إزالة التداخل، الذي يصل إلى حد التطابق، بين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وبين مؤسسات السلطة الفلسطينية،

وسحب الصلاحيات القيادية والتمثيلية التي أعطيت لمؤسسات السلطة على حساب صلاحيات مؤسسات منظمة التحرير، وهذا ما عبر عنه اتفاق القاهرة.

● وهذا التداخل، الذي أوجده عرفات من خلال رئاسته للسلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والدولة الفلسطينية، وحركة فتح، في ظروف معينة لم تعد موجودة، أصبح من المستحيل استمرارها حالياً. لأن الرئيس عرفات هو الوحيد الذي كان يستطيع أن يترأس اجتماعاً واحداً موسعاً يضم أعضاء في اللجنة التنفيذية للمنظمة، وأعضاء في السلطة الفلسطينية وحركة فتح ومستشارين في الرئاسة الفلسطينية، من دون تحديد عما إذا كان الاجتماع للمنظمة أو السلطة أو الرئاسة أو لفتح. بينما خليفته لا يستطيع ذلك، ليس لعدم قدرته الشخصية، بل لأن هناك شريكاً جديداً معه في السلطة الفلسطينية فرض نفسه بعد الانتخابات التشريعية، لم يكن موجوداً من قبل. مما يجعل البحث في إقامة علاقة صحيحة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية أمراً ملحاً.

المصلحة الوطنية تفرض على جميع التنظيمات والفصائل الفلسطينية الاتفاق على إقامة علاقات طبيعية وصحيحة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية؛ لأن القواسم المشتركة بينها أكثر بكثير مما يفرقها. إذا حسنت النية ولا ينظر إلى موضوع الخلافات من زاوية العصبية التنظيمية لهذا التنظيم ضد الآخر، لأن الجميع مستهدف في هذه المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية. ويخشى أن تستغل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، الخلافات في الصلاحيات بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، لتمرير مواقف وضغوطات، مما سيؤدي إلى تصعيد الخلافات وتهديد الوحدة الوطنية الفلسطينية. وأن تفصل إسرائيل جغرافياً بين منظمة التحرير في الخارج وجزء من السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، عن الحكومة الفلسطينية التي هي نصف السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وتمنع الاتصالات بينهما. كما حدث خلال جلسات المجلس التشريعي الفلسطيني وجلسات مؤتمر الوحدة الوطنية، مما سيؤدي إلى اتساع شقة الخلافات وتجزئة النضال الفلسطيني. ليس بين منظمة التحرير والخارج، مع السلطة الوطنية في الداخل، بل بين الداخل الفلسطيني نفسه، أي بين الرئاسة الفلسطينية في الضفة الغربية والحكومة الفلسطينية في قطاع غزة.

مناقشة الجلسة الثانية

جواد الحمد:

هناك إمكانية كبيرة لإعادة بناء المنظمة، وإعادة ترتيب التمثيل بشكل يعكس ميزان القوى الفلسطينية الموجودة، وأن يكون هناك شبه إجماع على الثوابت الوطنية الفلسطينية، وأن لا يتم التعامل مع الجزئيات. هناك إشكالية تتعلق بتهميش الداخل، فعندما كانت المنظمة في الخارج همش الداخل، وحتى في مفاوضات مدريد برز هذا التهميش بشكل ملفت، وعندما تم توقيع اتفاق أوسلو أصبح تهميش المنظمة تهميشاً منهجياً مدروساً.

غابي جمال:

أنا لست ضد التفاوض مع إسرائيل، ولكن ما هو البرنامج وكيف نفاوض؟ نحن دائماً نحمل الجهات العربية والدولية مسؤولية عجزنا، ولكن نغفل مسؤوليتنا كفلسطينيين. هل البرنامج التفاوضي قاد الصراع بشكل صحيح؟ اليوم يتم الدفع بالحكومة الحالية فقط إلى الاعتراف بإسرائيل، ونحن لم نقم بعد بعمل جردة لما حصل في لبنان أو أوسلو. لقد أثبتت منظمة التحرير أنها لم تستطع قيادة مشروع إقامة الدولة الفلسطينية.

وليد محمد علي:

حول فلسطين 48 كل ما يستطيعون فعله هو المحافظة على رباطهم في فلسطين، هناك كثير من الدراسات تبحث عن أي نقطة تخفف من وجودهم، ونحن أمام فرصة ذهبية للتأثير الثالث للمنظمة، نحن بحاجة إلى ميثاق وطني لا يعكس وجهات نظر القوى الحالية بل يعكس مشروعاً وطنياً شاملاً يواجه العدو الصهيوني. النقطة الأساسية أن فلسطين ما زالت محتلة، فنحن ما زلنا في مرحلة تحرر وطني، تحتاج إلى جبهة وطنية موحدة تقودها، وهذا الجبهة هي منظمة التحرير، وهناك مناطق تمكن الكفاح المسلح من إزالة الاحتلال عنها، ويجب أن ندير شؤون هذه المناطق بشفافية، وهنا تأتي مهمة السلطة الفلسطينية. تمثيل الداخل أصبح محسوماً وهم أعضاء الآن أعضاء المجلس

التشريعي، فلم يعد هناك عمل سري، هؤلاء هم التمثيل الفلسطيني، ولكن يمكن إجراء الانتخابات في باقي المناطق باستثناء الأردن.

قاسم قصير:

هناك غياب للصوت الذي يعكس وجهة نظر فتح، هل كل ما قام به أبو عمار وفتح شيء سلبي، لم يتم التحدث عن التغييرات التي دفعت لحصول أوسلو؟ كل بحثنا كان انتخابات المجلس التشريعي، الذي كان نتيجة اتفاق أوسلو. هل ما زال ممكناً الآن أن نقول أننا نريد فلسطين من النهر إلى البحر؟

صقر أبو فخر:

هناك تراجع لمسألة البعد القومي، وتراجع لمصلحة البعد الوطني في الميثاق، لا يجوز للفلسطينيين أن يصوغوا ميثاقاً قومياً للعرب، الميثاق القومي يعني كل العرب، يجب تصحيح المصطلح لميثاق وطني يخص كل الفلسطينيين. من ناحية أخرى الأحزاب لها عمر افتراضي، فإن لم تحقق أهدافها في وقت محدد يستحيل تحقيقها بعد ذلك، إذا نظرنا إلى منظمة التحرير، كحزب أو فصيل، فمن المستحيل إعادة بنائها، يمكن إعادة بنائها فقط إذا اعتبرناها نوعاً من التعاقب الدستوري بين الشعب الفلسطيني، يجب أن تعتبر المنظمة وطناً في المنفى.

ياسر علي:

كيف وصلت م.ت.ف إلى هذا الوضع من التبلد؟ أرى أن المسألة مسألة اجتماعية أكثر منها سياسية، فالمنظمة عاشت في أنظمة ديكتاتورية، أصبحت فيما بعد نسخة عنها، فهي تسعى لحكم الشعب الفلسطيني دون انتخابات وإدارة سليمة. انعكست بيئة الأنظمة على العقلية الأبوية وأصبحت المنظمة منظمة يقودها أشخاص أكثر مما تقودها مؤسسات. الثورة لا تلغي الإرادة المشكلة عندما تولى عباس الرئاسة بدا كأنه شخص إداري قانوني، وعندما تولى موقع رئاسة م.ت.ف استعاد كل ما اكتسبه عرفات من تدخل في التفاصيل.

أحمد خليفة:

هناك بُعد ناقص فيما يتعلق بمناقشة الموضوع، هناك محاولات لإعادة بناء المنظمة،

لماذا فشلت هذه المحاولات؟ من الضروري أن نسلط الضوء على أكثر الإشكاليات التي تواجه الواقع، الواقع الراهن يطرح إشكاليات كبرى، من أهمها العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية المرتقبة، ومنظمة التحرير التي تملك شرعية تاريخية، وقد لا يكون من السهل إحياء المنظمة، وقد يتطلب ذلك وقتاً طويلاً، خاصة مع ما يعترض الوضع الفلسطيني قيادة وشعباً من مسائل شائكة.

عبد الله عطوات:

عندما أنشئت منظمة التحرير كنت شاباً، وأذكر جيداً أن الأستاذ الشقيري قال في احتفال أقيم في صيدا في ذلك الوقت أنه ستجري انتخابات لاختيار ممثلي الشعب الفلسطيني في هذه المنظمة في المجلس الوطني، ولكننا بعد ذلك لم نعرف كيف تم اختيار الممثلين، وبعدها وضع الميثاق ولم نعرف من وضعه، ولكننا لا نشك بالأشخاص، ولكن عند تشكيل المنظمة لم يكن هناك فصائل، ولا أحزاب، الأحزاب دخلت فيما بعد، فأصبحت المنظمة هي منظمة فصائل وأحزاب، ولم تعد منظمة تحرير، ونحن نطالب أن تعود المنظمة منظمة ممثلة للشعب الفلسطيني، يختار أعضاؤها بانتخاب حر تشرف عليه أطراف حيادية ونزيهة وليس الأحزاب والفصائل. يجب أولاً تحديد الثوابت التي لا يمكن أن تتغير أو تتحرك، ويعاد بناء المنظمة على أساسها.

تيسير الخطيب:

أثبتت الوقائع والتطورات السياسية في فلسطين أنه كان يتوقع نتيجة الفشل في قضايا كثيرة منها التسوية، أن يخفت الصوت الذي يتحدث عن كل فلسطين كوطن لكل الفلسطينيين، لكن في الحقيقة فإن أيّ رصد للشارع في فلسطين، في الضفة، في القطاع، في غزة، في مخيمات اللجوء في لبنان وغير لبنان، يثبت أن هذا الشعار هو الشعار الذي سوف يكون شعار المرحلة المقبلة: "كل فلسطين لكل الفلسطينيين"، بغض النظر عن أن هذا الشعار تسمح به موازين القوى أو لا تسمح، لأنه دائماً لا بد أن تكون هنالك توازنات دقيقة بين المبادئ والثوابت، وبين ضرورات الحركة السياسية. لا يجب أن تكون هذه المبادئ والثوابت قيدياً على مرونة التحرك السياسي، ولا يجب أيضاً أن تلغى هذه المبادئ والثوابت من أجل المرونة؛ وكل السياسات الناجحة تقريباً هي السياسات التي استطاعت أن تقيم هذا التوازن. وللأسف الشديد قضيتنا

الفلسطينية افتقدت هذا التوازن. من أجل ذلك وجدنا هذا الفشل الكبير الذي يعيدنا إلى نقطة البدء أو إلى المربع الأول، ولكن أتصور أن هذه عودة جيدة لكي نستطيع أن نبدأ من جديد ولكي نستطيع أن نستفيد من خبرات التجربة والخطأ.

بالنسبة لموضوع فلسطيني الـ48، طبعاً كان في تعليقات من الأخ قاسم قصير والأخ وليد محمد علي والأخ عباس إسماعيل. لا شك أن قضية فلسطيني الـ48 وعلاقتهم بالقضية الفلسطينية يجب أن تكون حاضرة دائماً، ليس بالضرورة على صعيد الانتخابات، وليس بالضرورة في موضوع مشاركتهم في المقاومة المسلحة في مناطقهم، فقد يكون هذا الأمر ضاراً جداً.. ولكن لا بد من أن يكون فلسطيني الـ48 حاضرين في وعينا وفي حركتنا السياسية وفي رؤيتنا وفي أدبياتنا. إنهم جزء من الشعب الفلسطيني، هم من أخطر العناصر والأسلحة التي يملكها الشعب الفلسطيني.

النقطة الثالثة التي أريد أن أتحدث عنها هي نقطة الانتخابات. الانتخابات ممكن أن تكون هي الحكم في كل مكان في لبنان وغير لبنان، وأنا أتصور أنه من الممكن منذ الآن أن تنشط منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من أجل تثقيف الناس حول الانتخابات؛ هذه الجمعيات يمكن أن يكون لها دور في إيجاد ضغط حقيقي شعبي غير حزبي، وغير تنظيمي في موضوع إعادة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، على أسس جديدة، وإعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية. إذن الانتخابات ممكنة، لا بد من السعي دائماً، وهذا الأمر يحتاج إلى عملية تثقيف. نحن دائماً تكون وسائلنا هي وسائل التعبئة وليس التثقيف، يعني نُعبئ الناس باتجاه قضية، ولكننا لا نبذل الجهد الكافي، وهذا خطأ تقع فيه غالباً التنظيمات الفلسطينية.

محسن صالح:

ملاحظات سريعة فيما يتعلق بالتساؤلات حول فلسطيني الـ48؛ في ظني أن القاعدة الأساسية هي أنه يجب التعامل معهم كجزء من شعب فلسطين ابتداءً، وبالتالي فإن عمليات الاستثناء لا تكون بقرار يُفرض عليهم من الخارج، إنما يجب أن يكونوا في الصورة وأن يعرفوا أن حقهم أن يكونوا جزءاً من نسيج الشعب الفلسطيني وصناعة قراره. وبعد ذلك تأتي الأمور الفنية: يشاركوا أو لا يشاركوا، بشكل رمزي أم بشكل سري إلى آخره، أظن أن هذا شيء يعينهم، وهم يقترحونه.

فيما يتعلق بالإحصاء وملاحظة الأستاذ صقر أنا أظن أن كلامه صحيح، لما تعاملنا مع الإحصاءات خصوصاً في الفترة الماضية وجدنا عشرات الاختلافات، استفدنا من الإحصاء الفلسطيني لسنة 1997، لكن فيما يتعلق بالخارج وجدنا مشاكل كبيرة، هناك تقديرات انتشرت ولكنها أيضاً مُختلف فيها. هناك مشكلة ما يسمى بالـ overlapping أو التكرار، وقد وجدنا تكراراً استخدمه بعض الباحثين الفلسطينيين ووقعوا فيه، مثلاً في موضوع الضفة الغربية والقطاع يُضمن سكان القدس، ثم عندما يُذكر فلسطيني الـ 48 يعاد تضمين سكان القدس معهم وفق الإحصاءات الإسرائيلية، لأن الإسرائيليين أعلنوا ضم القدس. عملية التكرار، تحدث بالذات مع لاجئي لبنان عندما نتحدث عن العدد الموجود هنا في لبنان، وثم يعاد تضمين أعدادهم في مجموع اللاجئين المهاجرين الذين ذهبوا واستقروا في أوروبا وأمريكا وغيرها. لكن لا تزال هناك أرقام تقريبية، نقول أنه قريبة من الدقة مع مزيد من الدراسات والمقارنة الإحصائية، وعدد 10 ملايين مع نهاية الـ 2005 ربما لا يكون دقيق جداً لكنه قريب من الدقة.

بالنسبة للجانب المتعلق بالانتخابات وموضوع منظمة التحرير، أنا أقول لنتفق على قاعدة أساسية: منظمة التحرير هي الغطاء أو المظلة العامة التي تحوي كل إطار الشعب الفلسطيني، لكن يجب أن تُفصل حالة التماهي بين تيار معين أو فصيل معين وبين قيادة منظمة التحرير، بحيث لا يعرف هذا بذاك أو ذاك بهذا. نتفق كقاعدة شعبية على أن فصل السلطات شيء طبيعي، وأن تداول السلطة شيء طبيعي، وأن الأحداث والزمن والتغييرات والأجيال ربما تأتي بنتائج جديدة، هذا شيء طبيعي... لكن ليس معنى قدوم فصيل جديد أنه سيمسك السلطة للأربعين سنة القادمة، يجب أن يكون لديه استعداد لأن يتغير أو يُغيّر إذا لم يُقنع أداءه الشعب الفلسطيني. يجب أن تبقى لدينا حالة متحركة حالة فاعلة ناضجة، حالة قادرة على تغيير قيادتها، في اللحظة التي تجد أن قيادتها لا تعبر عن أمانها وتطلعاتها.

النقطة الأخيرة أحب أن أشير إلى موضوع أن أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء طبيعيين في المجلس الوطني، كان هذا في النظام الأساسي سنة 1995، وطبقت على أساسه انتخابات 1996، لكن أريد أن أنبه إلى أمر مهم أن قانون رقم 9 في حزيران/يونيو 2005 الذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني، هذا القانون ألغى كل بنود التي تربط ما بين المجلس التشريعي الفلسطيني والمجلس الوطني، والمذكرة التفسيرية

والبنود التي تقول إنهم أعضاء طبيعيين - انظروا إلى القانون - لن تجدوها. وكان تعليق السيد سليم الزعنون أنه صدم بهذا القرار. لكن الذي فاجأني أكثر أنه لم يكن يعرف إلا بعد ستة أشهر، وأن الذي أخبره حسب كلام السيد الزعنون نفسه هو صحفي من الجيروزالم بوست (صحفي إسرائيلي)، حيث قال ذلك في تصريح لصحيفة الدستور الأردنية في 14 شباط/ فبراير 2006. والذي صدمنا أكثر أنه في تصريحه يقول أنه عندما أخبر السيد محمود عباس بهذا، قال السيد محمود عباس أنه لم يكن يعرف وأنه فوجئ بهذا وأنه غضب، وحين سئل كيف وقعت أنت على هذا القرار قال إنه خرج من تحت يديه خلسة. هل يمكن أن نقول أن تنفيذ القانون تم خلسة؟! وأنا انتخبنا على أساسه خلسة!! هذا غير مقبول. هناك جهة مسؤولة عن هذا الجانب، وكأن اتجاهها بشكل عام تحييد وإضعاف المجلس الوطني الفلسطيني، طبعاً أنا سمعت أن السيد محمود عباس أصدر مرسوماً رئاسياً باعتبار أعضاء المجلس التشريعي أعضاء طبيعيين في المجلس الوطني الفلسطيني، لكنني أنا أتحدث عن الجانب القانوني الذي نشأ عليه أساساً المجلس التشريعي الأخير الذي تم انتخابه، وشكراً.

أحمد نوفل:

أريد أن أعيد مرة ثانية قضية الصلاحيات بين الرئاسة، رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، الآن منظمة التحرير الفلسطينية لها رئاسة واحدة والسلطة الوطنية لها رئاستان، هناك الرئاسة الفلسطينية في رام الله، وهناك الحكومة الفلسطينية في غزة. القضية الأساسية الآن هي الخلاف القائم بين بعض الممارسات التي تحدث في الرئاسة الفلسطينية، التي تعيق عمل الحكومة الفلسطينية، هذه القضية لا بد أن تحسم. الأستاذ نافذ ذكر قضية مهمة وهي الفصل بين رئاسة السلطة ورئاسة المنظمة، نحن نعرف أن المجلس المركزي الفلسطيني، اتخذ قراراً في تشرين الأول عام 1993، بتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وبأن تكون رئاسة السلطة الفلسطينية، للرئيس ياسر عرفات، هذا قرار صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني. والآن من أجل التراجع للعودة عن هذا القرار، لا بد أيضاً أن يؤخذ قرار آخر من داخل المجلس المركزي الفلسطيني أو المجلس الوطني الفلسطيني. يعني لا يجوز لشخص وحده، أن يقول نحن انتهينا من هذا القرار ونريد أن نغيره، كلا لأن هذا القرار مأخوذ عن دورة المجلس المركزي الفلسطيني عام 93، القرار واضح.

لا بد من فك الارتباط بين كل من صلاحيات رئاسة السلطة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية أو بين فتح وحماس.

القضية التالية في الواقع بالنسبة لسؤال الأستاذ صقر، بالنسبة للميثاق القومي الفلسطيني، أخي العزيز، في الواقع هناك بعض المواد في الميثاق القومي والميثاق الوطني الفلسطيني، قد غيرت بناءً على التوجه الذي كان سائداً في ذلك الوقت، بسبب تنظيم سائد معين له توجه قومي، وهذا ليس عيباً. يعني حقيقةً كان هناك توجه ليس فقط بتسمية الميثاق الوطني إلى الميثاق القومي، بل هناك بعض المواد في الميثاق الوطني الفلسطيني تغيرت بناءً على ذلك التوجه الذي كان سائداً في ذلك الوقت.

أيضاً هناك قضية مهمة بالنسبة لفلسطينيي الـ48، فنحن عندما نتحدث عن فلسطينيي الـ48 فإنهم يريدون العمل، يريدون النضال هم يعتبرون أنفسهم جزءاً من هذا الشعب الفلسطيني، نحن في الخارج نقول لهم كلا أنتم ابقوا في الداخل، ناضلوا لقضاياكم المجتمعية. لكن هناك مناضلون هناك أحزاب هناك شخصيات فلسطينية تريد أن تكون جزءاً من الشعب الفلسطيني، يتحدثون بصراحة ولا يخافون من الاحتلال الإسرائيلي، نحن في الخارج نقول كلا أنتم ابقوا في الداخل اشتغلوا على قضايا التمييز العنصري لإزالة العراقيل بينكم وبين الحكومة الإسرائيلية. لكن كيف؟ وفي المقابل يقال إن الحكومة الإسرائيلية في صدد اتخاذ قرار يعتبر بموجبه كل يهودي في العالم مواطناً إسرائيلياً، 13 مليون في الخارج يُعتبرون مواطنين في دولة إسرائيل. في حين نقول نحن لفلسطينيي الـ48 الذين هم جزء من الشعب الفلسطيني؛ أنتم نظامكم مختلف عن نظامنا؟ أنا اعتقد أن القضية هي قضية واحدة.

الجلسة الثالثة

مدير الجلسة

الدكتور عزام التميمي

مدير معهد الفكر السياسي الإسلامي

الورقة السادسة

م.ت.ف. وتجربة الوحدة الوطنية الفلسطينية

أ. منير شفيق²⁸

لعل من المفيد إجراء مراجعة سريعة لتجارب الحوار والوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال المراحل التي عرفتتها الساحة الفلسطينية منذ المؤتمر الأول الذي انبثقت عنه م.ت.ف. حتى الآن. وإن الهدف من هذه المراجعة يرمي إلى التقاط القوانين، أو السمات، أو الخط البياني العام، من تجارب الحوار والوحدة وذلك من أجل الإفادة، أو الاستنارة، عند معالجة ما يجري الآن من حوار ودعوة إلى تحقيق وحدة وطنية فلسطينية شاملة.

بداية ما من منظمة فلسطينية (أو فصيل أو حركة) تتعامل مع مسائل الحوار والوحدة الوطنية باعتبارها هدفاً في حد ذاته، وإنما تخضعها عادةً لاعتبارات أخرى أحياناً تتعلق بالخط السياسي والفكري وأحياناً بموقفها ودورها، وأطواراً بصراعات المحاور العربية وغير ذلك. ولهذا ما من أحد يحق له، أو يستطيع، أن يزايد في هذا الموضوع أو يبدي الحرص عليه أكثر من غيره.

عندما تشكلت م.ت.ف. كان نموذجها النمطين المصري والجزائري للجبهة أو "الاتحاد"، أي الانتماء إلى الوحدة الوطنية أفراداً وليس منظمات وحركات وأحزاب. وامتد هذا الوضع حتى تسلّمت حركة فتح قيادة المنظمة عام 1968. أما موقف فتح من م.ت.ف. فكان الترحيب من حيث المبدأ لأنها عبرت عن تشكيل الكيان الفلسطيني، وشاركت من خلال بعض أعضائها في المؤتمر الأول، لكنها كحركة بقيت خارجها تحمل برنامجها المستقل وتمارس نشاطها المستقل، بل وجدت ضرورة بالخروج 180° عن خط م.ت.ف. حين أعلنت مباشرة الكفاح المسلح في الأول من كانون الثاني/يناير لعام 1965. وكان

(28) كاتب ومفكر فلسطيني، مدير مركز التخطيط في م.ت.ف. سابقاً.

ذلك بمثابة سحب البساط من تحت م.ت.ف بقيادة الشقيري، بل كان يعني انقساماً حاداً في الموقف الفلسطيني. وكان لحركة فتح حججها التي تسوّغ ذلك. أي كانت تعدّ الخط السياسي والعسكري الذي تبنته هو شرط الوحدة الفلسطينية وإلا فليمض كل في طريقه ليثبت "أينا أقوم طريقاً وأصوب نهجاً".

وعندما تعددت الفصائل الداعية للكفاح المسلح وفتحت حوارات مجهدة بينها وبين فتح لتوحيد الموقف أو الاتفاق على برنامج واحد، وجدت فتح نفسها ترفع شعاراً يخرج تلك الحوارات من المأزق الذي دخلته، وهو "الالتقاء في أرض المعركة". أي الوحدة الوطنية تتحقق على أرض القتال ضد العدو وليس عبر موائد المفاوضات.

ثم جاءت المرحلة التي تسلمت فيها حركة فتح قيادة م.ت.ف، وأحدثت تغييراً أساسياً في بنيتها التنظيمية حيث أصبحت م.ت.ف سقفاً جامعاً تحته لحركات ومنظمات ونقابات وجمعيات وأفراد. وبدأ دور الفصائل المسلحة بقيادة حركة فتح ليكون الحاسم في تقرير سياسات م.ت.ف بما في ذلك أسس الوحدة الوطنية الفلسطينية. وهذا ما جعل مسألة الحوار فيما بين تلك الفصائل يقفز إلى المقدمة كلما واجهت الساحة الفلسطينية منعطفاً جديداً. ومالت الفصائل بمجموعها إلى تلخيص الوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال التقائها وإجماعها دون أن يرتبط ذلك بمفهوم الوحدة الوطنية على أساس القوى الاجتماعية المختلفة. ومن هنا أصبح الشغل الشاغل للوصول إلى "الوحدة الوطنية الفلسطينية" هو اتفاق الفصائل المعنية، وليس تحقيق ذلك على المستوى الاجتماعي والشعبي، وقد اعتُبر هذا الأخير متحققاً تلقائياً في حالة تحقق الأولى. وكان في ذلك تجاوز لفهم الطبيعة الحركية والمعقدة للعلاقات بين القوى السياسية والمجتمع. ومن ثم كان في ذلك مصادرة بهذا القدر أو ذلك، لدور المستقلين والقوى الاجتماعية غير المسيّسة عموماً.

على أن السمة التي حكمت ما عدّ الوحدة الوطنية الفلسطينية تحت خيمة م.ت.ف فقد كان عملياً مجرد انتساب للمنظمة ومشاركة في مجالسها الوطنية، أو لجناتها التنفيذية. أما بالنسبة إلى الاتفاق على ما يسمى ببرنامج الحد الأدنى فقد كان هنالك باستمرار من يعارضه من الفصائل ويعلن معارضته له، بل ويمارس على الأرض التحريض ضده. بل كانت هذه هي السمة العامة لعلاقة المنظمات المختلفة بالميثاق الوطني الفلسطيني نفسه. فلوراجع المرء أدبيات فتح، أو الجبهة الشعبية، أو الجبهة

العربية، أو منظمة الصاعقة، أو الجبهة الديمقراطية، أو القيادة العامة فسيجد أنها جميعاً كانت تعلن شعارات تتجاوز الميثاق. فالكل يذكر الصراع حول ما عرف باسم الدولة الديمقراطية الفلسطينية حيث عورضت بالدولة الفلسطينية الاشتراكية بقيادة البروليتارية، أو الدولة العربية، هذا دون الإشارة إلى ما كانت تتعرض له قيادة فتح من اتهامات "باليمينية" و"الانتهازية" و"الرجعية"، وغير ذلك. ولم تكن الاتهامات التي تلقتها القيادات الفلسطينية المختلفة بأقل من ذلك في هذا المجال. وكان كل ذلك يحدث في ظل بقاء الحوارات مفتوحة للوصول إلى الوحدة الوطنية أو في الأصح فيما عدّ وحدة وطنية قائمة في ظل م.ت.ف. أو القيادات المشتركة التي كانت تتشكل في حينه.

بكلمات أخرى لم تكن سمة الوحدة الوطنية في الساحة الفلسطينية الالتزام بميثاق معين بالمعنى الدقيق لكلمة "الالتزام"، أو الالتزام ببرنامج الحد الأدنى بالمعنى الدقيق للالتزام كما عرفته الجبهات من النمط الذي قام في الجزائر أو مصر أو سوريا أو العراق أو فيتنام أو الصين. أي هناك وحدة وانقسام في آن واحد. وهناك حوار وهجمات متبادلة بالنقد والتجريح في آن واحد. وما كان لفصيل أن يلتزم بما يتجاوز برنامجه أو يخالفه، وإن كان الجميع حريصاً على الحوار والدخول تحت خيمة واحدة - الوحدة الوطنية - لكن بمفهوم فلسطيني وخصوصية فلسطينية.

طبعاً جاءت هذه الخصوصية من طبيعة الشتات الفلسطيني ومن حالة التجزئة العربية والتأثير العربي والدولي في الساحة الفلسطينية، ولهذا كانت كل القوالب المستعارة من تجارب الأقطار والشعوب الأخرى تتكسر عند تطبيقها على الساحة الفلسطينية. بل كان أصحاب تلك القوالب يرفضون ما يجري ولا يستطيعون استيعابه، أو التعامل وإياه، بينما كان المسار الفلسطيني متعايشاً مع هذه الفوضى والتناقضات أو مع هذه الخصوصية التي ولدت ذلك النمط الخاص من العلاقات داخل الساحة الفلسطينية. فمن جهة كان هناك دائماً ميثاق، وكان هناك دائماً توصيات صادرة عن المجلس الوطني أو برنامج وقرارات، ولكن هناك دائماً سياسات مستقلة معلنة وممارسة يطبقها كل فصيل وأحياناً كل قائد تختلف بهذا القدر أو ذاك مع الميثاق أو تلك التوصيات والقرارات والبرامج. وكان دائماً هناك حوار، ومشاركة في المجلس الوطني أو اللجنة التنفيذية أو القيادات المشتركة، لكن كان هناك دائماً تأزم في العلاقات، بين هذا الطرف أو ذاك، وكانت هناك دائماً تهجمات واتهامات.

جاءت تجربة البرنامج المرهلي الذي عرف ببرنامج النقاط العشر والذي بادرت به قيادة حركة فتح، واتفقت مع الجبهة الديمقراطية، لتعلنه الأخيرة بحماية قيادة فتح لها. وذلك حتى يكون بالإمكان التهيئة له وتمريضه بسبب ما يطرحه من خلافية عميقة مع منطلقات فتح، ومع الميثاق وقرارات المجالس الوطنية السابقة، وفي داخل كل فصيل وفيما بين الفصائل، وأيضاً على مستوى العلاقات الفلسطينية العربية. جاءت هذه التجربة لتعطي صورة دقيقة للسّمات المتعلقة بالحوارات الفلسطينية - الفلسطينية، والوحدة الوطنية الفلسطينية، ومدى الالتزام بالميثاق وبرنامج واحد. بل تولد عن ذلك تشكل جبهة الرفض بقيادة الجبهة الشعبية. وبدت الساحة الفلسطينية في حالة انقسام حاد. لكن مع ذلك اعتبرت جبهة الرفض خروج ممثليها من اللجنة التنفيذية تجميداً للعضوية وليس خروجاً من م.ت.ف. وبهذا أريد من الحالة الجديدة أن تبقى ضمن إطار الوحدة الوطنية الفلسطينية ولو ضمن خيوط أوهى من خيوط العنكبوت. وسعت قيادة حركة فتح في المقابل أن تقنع جبهة الرفض أو هذا الفصيل أو ذاك بالعودة إلى الفاعلية في م.ت.ف أو حتى اللجنة التنفيذية مع الاحتفاظ بمعارضة برنامج النقاط العشر والإعلان عن معارضته. أي أريد أن تكون هناك حالة وحدة ولو شكلية بلا اتفاق كامل على برنامج الحد الأدنى أو السياسات القائمة. وقد مورست مثل هذه الحالة فعلاً من قبل البعض خلال مرحلة الثمانينات على الخصوص، وهناك من مارسها خلال السبعينات كذلك.

المهم هنا أن العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية فيما يتعلق بتجارب الحوار والوحدة الوطنية والاتفاق على برنامج واحد وسياسات واحدة، حملت ما أشير إليه من خصوصيات. بل يمكن الإشارة هنا أن قيادة فتح لمنظمة التحرير كانت تتجاوز باستمرار حدود برنامج الحد الأدنى الذي تبنته وأجنته في المجلس الوطني. أي كانت سياستها في الراهن متجاوزة، باستمرار، قرارات المجلس الوطني والوحدة الوطنية السابقة، وهذا ما جعل قرارات المجالس الوطنية تمثل ما اتفقت عليه الساحة إغلاقاً لمرحلة انتهت، وليس لفتح مرحلة جديدة يكون هاديتها القرار الجديد، أي كانت الصراعات تحدث فيما بين انعقاد دورتي المجلس الوطني ثم بعد سلسلة من المساومات المعقدة يخرج المجلس الوطني في آخر لحظة وبعد مساومات شاقة باتفاق حد أدنى، يفترض به أن يكون برنامج المرحلة القادمة. لكن يكون ذلك بالنسبة إلى قيادة فتح

إنجازاً لتدعيم سياساتها للمرحلة السابقة. وذلك لنبداً دورة جديدة من الصراعات ضد السياسة الرسمية لقيادة م.ت.ف. وليتكرر اتهامها بالخروج على قرارات المجلس الوطني الأخيرة. بل كان هذا ينطبق على ما بين دورتين للمجلس المركزي وحتى ما بين اجتماعين للجنة التنفيذية.

هذا يعني أن الجميع يرسم سياسته ويحاول أن يفرضها على أرض الواقع ضمن إطار الوحدة الوطنية تاركاً وراءه الميثاق أو الاتفاقات السابقة. لكن الجميع حريص على "الوحدة الوطنية" دون أن تمس الحق في رسم كل طرف لسياسته وتبني ما شاء من شعارات، مع الحفاظ على مجال واسع لممارسة مستقلة.

ويلحظ هنا أن القواسم المشتركة تمثلت في المراحل السابقة، في تحرير فلسطين وقتال العدو، بل حتى عندما طرح مشروع البرنامج المرهلي بقي شعار تحرير فلسطين قاسماً مشتركاً، ولو على المستوى الاستراتيجي، وبقي أسلوب قتال العدو قاسماً مشتركاً. ثم كان هنالك الحرص على إبقاء الخلافات الفلسطينية دون سقف الاقتتال قاسماً مشتركاً آخر. بل كان الحرص على إبقاء باب الحوار مفتوحاً، والدعوة إلى الوحدة الوطنية قائمة، قاسمين مشتركين كذلك.

على أن الساحة الفلسطينية دخلت مرحلة مختلفة نوعياً بعد اتفاق أوسلو وقيام سلطة فلسطينية على بعض أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن ذلك لم يغير من طبيعة الشتات الفلسطيني، ولا من عدد السمات التي حكمت حالة الوضع الفلسطيني عربياً ودولياً، ولم يغير ذلك من طبيعة العدو الصهيوني، ولا طبيعة القضية الفلسطينية، ولم يوقف زحف المشروع الصهيوني، وأبقى القسم الأعظم حتى من الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال، وأجج موضوع القدس والمستوطنات اللاجئيين.

هذا يعني أن تجارب الحوار والوحدة الوطنية الفلسطينية ما زالت صالحة، عموماً، للتعلم منها والإفادة من دروسها. ولعل أول تلك الدروس هو عدم ربط الحوار والوحدة الوطنية بالموافقة على اتفاق أوسلو أو على سياسات السلطة الفلسطينية، أو قرارات اللجنة التنفيذية. وفي المقابل عدم اشتراط تراجع السلطة الفلسطينية عن اتفاق أوسلو وتداعياته شرطاً للحوار والوحدة الفلسطينية وإلا فلا. وإذا كان لا مفر من أن يقوم الجدل، وبحدة، حول اتفاق أوسلو وتداعياته، وهو جدل يتجدد على أرض الواقع كل

يوم، فإن هنالك قواسم مشتركة أخرى يمكن الاتفاق حولها، أو التقاطع عندها، وهي ما يمكن أن يخرج منه الحوار ببعض النتائج وتتحقق في ظلها وحدة وطنية فلسطينية إلى هذا الحد أو ذلك. وإن في مقدمة تلك القواسم إعادة تنظيم الصراعات والخلافات ضمن حدود تمنع الاقتتال والقمع والقطيعة. والأهم أن تواجه التحديات التي تهدد القدس والقضية الفلسطينية والوضع بأسره.

وخلاصة الأمر، وإجابةً عن أسئلة تطرحها المرحلة الراهنة من حياة م.ت.ف، والقضية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، ثمة نقطتان يتوجب التشديد عليهما وأخذهما في الاعتبار.

النقطة الأولى: سمة العلاقات التي صحبت فصائل المقاومة وأعضاء م.ت.ف، أنفة الذكر من حيث عدم التقيد بميثاق أو برنامج أو سياسات يومية، وفي الآن نفسه هنالك مظلة الوحدة الوطنية المعبر عنها من خلال م.ت.ف وبغض النظر عن الكيفية، أو الحالة، التي كانت تسود في كل مرحلة، والتي تصل أحياناً إلى حد القطيعة والتراشق بأقصى الاتهامات مثل اليمينية، والقيادة المنتفذة، والتواطؤ والتفريط، أو مثل اليسارية الطفولية والتخريبية والمزايدة والولاء لهذا النظام أو ذلك.

هذه السمة لم تهبط بمظلة أو تتشكل بسبب الجهل بأنماط الجبهات الوطنية والوحدات الوطنية، وإنما خرجت نتيجة لواقع الشتات الفلسطيني والتجزئة العربية أولاً، وطبيعة المنظمات أو الفصائل وبرامجها وسياساتها ثانياً.. ومن ثم كانت، في الأغلب أنسب "تنظيم" للعلاقات يتطابق مع الواقع المعطى وإلا لما عاشت كل هذه السنين. فما كان ينفع مع فتح وقيادتها غير هذه الصيغة المفككة، المعقدة، وما كان ينفع مع الفصائل الأخرى غير هذه الصيغة لأن التزامها بقيادة "العمود الفقري" (فتح) وسياساتها من طراز التزام الأحزاب والشخصيات المنظمة لجبهة تحرير فيتنام، مثلاً، بقيادة الحزب الشيوعي الصارمة التي لا تسمح بأي هامش من هوامش التقلت والاستقلالية في طرح السياسات وخوض الصراعات المعارضة لها.

ومع ذلك كان الكل يتذمر وكان الكل راضياً في آخر المطاف عن هذه "الصيغة". ولهذا فإن كل من يتعامل مع م.ت.ف، الآن كأنها الحزب الشيوعي أو الاتحاد الاشتراكي (المصري)، أو جبهة التحرير الجزائرية، أو الفيتنامية، قامت مع قاعدة القيادة المركزية

والتزام الأقلية بقرارات الأغلبية، أو حتى بالتزام القيادة بالبرنامج، أو قرارات المجالس الوطنية، إنما يتعاملون مع متخيل لا علاقة له بمنظمة التحرير وتاريخها قديماً وحاضراً أو يتقصدون أن يلبسوها سمات وشروطاً على قياس حركتي حماس والجهاد من أجل إجبارها على القيد بما يسمى البرنامج السياسي وهو غير موجود وغير متقيد به، أو بالميثاق الذي "عدّل" على "عجل" ولم تتقرر صيغته.. وينسون أيضاً أنهم جميعاً أيضاً يتحدثون عن ضرورة إعادة بناء م.ت.ف. وتفعيلها، وكيفية تشكيل مجلسها الوطني، وعن إشراك حماس والجهاد فيه بعد مفاوضاتهما حول شروط ذلك، أو الاتفاق الذي يمكن أن يخرج من الحوار.

فكيف والحال أنهم يضعون شروطاً على حماس لا يتقيدون بها، وإن تقيدوا فشكياً ومؤقتاً. مثلاً لم تتقيد القيادة الفلسطينية عند أي منعطف بقرار للمجلس الوطني، والمجلس المركزي. فقد كانت دائماً مطلقة اليد في عقد الاتفاقات ولا تعود للمجلس الوطني إلا للموافقة على ما سبق، بعد أن يكون قد أصبح من الماضي فيما تنهياً لتخطئها، فهذا ما حدث مع مقررات المجلس المركزي في موضوع المشاركة في مؤتمر جنيف حيث وصلت قيادة فتح إلى اتفاق أوصلو الذي بينه وبين كل مقررات المجالس الوطنية أو ما يسمى بـ "البرامج" هوة متسعة أبداً.

المهم إذا أريد فعلاً أن يعاد بناء م.ت.ف. وتفعيلها لتأخذ دورها، وإذا أريد أن تضم بين ظهرانيها حماس والجهاد وإذا أريد أن تردم الهوة التي قامت بين مؤيدي اتفاق أوصلو وتدايعات الاتفاقات بعده ومعارضيتها، فإن الطريق إلى ذلك هو باب الحوار المفتوح والإيجابي وليس وضع الاشتراطات المسبقة التي لم يكن لها وجود يوماً في العلاقات بين الفصائل داخل إطار م.ت.ف.

أما إذا كان المقصد تحويل م.ت.ف. نقطة صراع يخفي تحتها الخلافات السياسية فهذا شأن آخر لا علاقة له بإعادة بناء م.ت.ف. وتفعيلها، أو التعلم من تجربتها.

النقطة الثانية: تتعلق بالبرنامج السياسي الذي يراد له أن يكون أساس الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة.

يجب الإقرار أن ليس ثمة برنامج سياسي متفق عليه في ما بين فصائل المقاومة أو فصائل م.ت.ف. فهل هنالك اتفاق على "برنامج" أوصلو ونهجه؟ هل هنالك اتفاق على

الاستراتيجية الرسمية لفتح، وهي "استراتيجية التفاوض" فقط؟ وهل هناك اتفاق على "خريطة الطريق" واعتبارها "برنامج" التفاوض؟

الخلاف هنا ليس محصوراً بين فصائل م.ت.ف من جهة، وحماس والجهاد من جهة أخرى، وإنما هو مستوطن وممتد في ما بين فصائل م.ت.ف بل ربما داخل كل فصيل. وبكلمات أخرى، نحن إزاء بحث حول ما هو البرنامج الذي يمكن الاتفاق عليه في المرحلة الراهنة، ولسنا إزاء برنامج متفق عليه ولم يبقَ غير حماس والجهاد ليوافقا عليه.

البرنامج الوحيد الممكن، ومن دون مساومات غير مبدئية من أي طرف، ومن دون بحث عن صيغ غامضة حمالة أوجه، أو نقاط متضاربة متناطحة، مثل برنامج النقاط العشر، ومن دون ضربات تحت الحزام، أو محاولة أحد فرض برنامجه على الآخرين، إنه البرنامج الذي يرد على ما يسمى "الحل النهائي" أو "الفصل من طرف واحد"، والذي خلاصته هدم الجدار، وتفكيك المستوطنات، وإنقاذ القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، ومنع استيطان الأغوار، ودحر الاحتلال إلى ما وراء خطوط هدنة 1949 أو ما يسمى خطوط ما قبل الخامس من حزيران/ يونيو 1967 مع التشديد على الاحتفاظ بحق العودة. وإذا ما تحقق ذلك يمكن أن تقوم الدولة على أرض محررة مستقلة، وعندئذ يكون لكل حادث حديث في ما يتعلق بالبرنامج اللاحق على ضوء النتائج التي ينتهي إليها تحقيق هذا البرنامج.

ويتبع تحديد أهداف البرنامج مسألتي الاستراتيجية والتكتيك أو وسائل النضال لتحقيقه. وهنا يمكن الاتفاق على أشكال المقاومة المناسبة فلسطينياً وعربياً وإسلامياً وعالمياً ثالثياً وعالمياً. بما في ذلك التوافق على القيادة الموحدة مثل لجنة المتابعة في الداخل والخارج.

لا يستطيع أحد أن يقول إنه لا يوافق على هذه النقاط، ولا يستطيع أن يدعي أنها برنامج أي فصيل يفرض نفسه على الآخرين. إنها حقاً القاسم المشترك الممكن بل الرد المباشر على التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة مثل تحدي "فرض حل الجدار".

وهذا البرنامج يستبقي لكل فصيل ما يزيد عليه من نقاط تشكل هويته وبرنامج

التنظيمي فكل فصيل عنده ما يقول أكثر منه، ولكنه لا يستطيع أن يفرضه على الآخرين إذا كان يريد الوحدة الوطنية والاتفاق على القواسم المشتركة والرد على التحديات القائمة ومن ثم إعادة بناء م.ت.ف. وتفعيلها وتحديد علاقتها بالسلطة، لا سيما تصحيح العلاقة التي قامت بينهما بعد اتفاق أوسلو وتشكل السلطة حيث قادت السلطة م.ت.ف. وليس العكس.

الورقة السابعة

إدارة المؤسسات لدى م.ت.ف.

الحرية الفكرية وحرية البحث العلمي في منظمة التحرير الفلسطينية (مركزي الأبحاث والتخطيط مثلاً)

أ. صقر أبو فخر²⁹

مقدمة:

منذ انبثاق منظمة التحرير الفلسطينية في 28 أيار/ مايو 1964 شرعت قيادتها على الفور في إنشاء طائفة من مؤسسات البحث العلمي لتكون مُعِيناً لها في صراعها المحتدم ضد الصهيونية وإسرائيل. وفي خضم الكفاح الفلسطيني المتواصل والمسلح الذي دشنته حركة فتح في 1 كانون الثاني/ يناير 1965 تبلورت الحركة الوطنية الفلسطينية لا بصفة كونها مجرد جماعة أو مجموعة من الفصائل المقاتلة، بل بصفة كونها تياراً وطنياً شاملاً يعبر عن تطلعات الفلسطينيين كلهم تقريباً³⁰ في شتى أماكنهم ومهاجرهم. وظهرت في المجرى الكبير لهذا الكفاح مؤسسات إعلامية وعلمية مهمة قدمت إسهامات جلى في البحث والصحافة والإعلام. وقد كان الفلسطينيون رواداً وأوائل في هذا الحقل من حقول المعرفة؛ فهم أول من أسس مراكز البحث العلمي في لبنان، وعلى أيديهم ظهرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الأبحاث ومركز التخطيط. وجهدت هذه المراكز، بباحثيها وكتّابها، في إعلاء شأن القضية الفلسطينية في الديار العربية وفي المنابر الأوروبية والأميركية، وتمكنت، بالتدريج، من إدخال

(29) كاتب وباحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(30) وقفت الهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني، رئيس الهيئة، ضد م.ت.ف، وتحفظت عنها حركة القوميين العرب على الرغم من ناصريتها تحفظاً مؤقتاً، بينما رأى حزب البعث العربي الاشتراكي المناوئ للرئيس عبد الناصر في المنظمة أداة سياسية للرئيس جمال عبد الناصر.

القضية الفلسطينية إلى فضاء الإعلام والصحافة، وإلى الجامعات وعقول الدارسين في شتى أنحاء العالم. وما كان لهذا الجهد أن يينع ويزهر لولا نفر من الباحثين اللامعين، الفلسطينيين والعرب، الذين نذروا أنفسهم لهذه الغاية الجليلة، وتوفروا، برسولية مدهشة، على الكفاح الفكري والعلمي في سبيل فلسطين، وفي سبيل النهضة العربية. وتاريخ الفكر العربي المعاصر مدين، بلا شك، لهؤلاء أمثال: فايز صايغ، ويوسف صايغ، وأئيس صايغ، ووليد الخالدي، وقسطنطين زريق، ونبيه أمين فارس، وبرهان الدجاني، وسامي هداوي، وإدمون رباط، وغيرهم الكثير.

مدخل منهجي:

بين العديد من المراكز والمؤسسات الرديفة التي ظهرت في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية اشتهر، ربما أكثر من غيره بكثير، كل من مركز الأبحاث ومركز التخطيط ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، فضلاً عن "الموسوعة الفلسطينية"، ومؤسسة صامد، وجمعية الدراسات العربية في القدس. وسيكون الكلام هنا مقصوراً على مركز الأبحاث ومركز التخطيط لسبب منهجي هو أن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ليست تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، إنما هي، منذ تأسيسها في سنة 1963 مؤسسة لبنانية قانوناً، وعربية تكويناً، وفلسطينية غاية. بينما مؤسسة صامد كانت منذ بدايتها في سنة 1969 تابعة لحركة فتح لا للمنظمة. أما الموسوعة الفلسطينية فهي هيئة مستقلة انبثقت من اتفاق جرى توقيعه في سنة 1974 بين منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الإليساكو). ومع أن لمنظمة التحرير صلة تأسيسية بالموسوعة، إلا أن هذه الصلة ظلت، بموجب الاتفاق، معنوية لأن "هيئة الموسوعة الفلسطينية" اكتسبت الشخصية الاعتبارية المستقلة عن طرفي الاتفاق فور تأسيسها، وكانت جميع القرارات الإدارية والمالية تصدر عن المدير العام للإليساكو لا عن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. والأمر نفسه ينطبق على جمعية الدراسات العربية في القدس التي كان لمنظمة التحرير ولحركة فتح أصابع غير خافية في تأسيسها سنة 1980، إلا أنها لم تكن خاضعة رسمياً للهيكلية التنظيمية لمنظمة التحرير.

فكرة البحث الفلسطيني:

بدأت فكرة البحث الفلسطيني بالظهور التدريجي في النصف الثاني من خمسينات

القرن العشرين عندما صارت الحاجة إلى الإجابة عن أسئلة النكبة شديدة الحيوية والإلحاح. وترافق ذلك، زمنياً، مع البدايات التأسيسية لحركة القوميين العرب (1956) ولحركة فتح (1959). لكن هذه الفكرة لم تتبلور، بصورة جدية، إلا في سنة 1962 حينما بدأ العمل الحثيث لإنشاء مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت والتي ظهرت إلى الوجود، فعلاً، في سنة 1963. ولعل المؤرخ المعروف نبيه أمين فارس كان ثاقباً آنذاك في عبارة ظل يردها دائماً هي أن العرب والفلسطينيين لا يحتاجون عقولاً البتة، بل أffective. ومعنى كلامه أن لدى العرب والفلسطينيين الكثير من الأدمغة والمهارات، لكن ما ينقصهم ليس هذا، بل أن تقوم هذه الأدمغة والمهارات بالجلوس في المكتبات وعلى طاولات الكتابة، وتتكب على الدرس والبحث والتقيب والتأليف واستخلاص الأفكار، وأن تضع محصلة ذلك كله في أيدي صانعي القرارات وأصحاب الرأي ورجال السياسة والصحافة معاً.

بدأت فكرة البحث الفلسطيني، إذن، بجهود نفر من الرواد الفلسطينيين والعرب، وتجسدت، أول ما تجسدت، في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، إلا أنها اتخذت تجسيداً جديداً وتجديدياً مع تأسيس مركز الأبحاث في سنة 1966، ثم مع مركز التخطيط في سنة 1968. وقد تمتع هذان المركزان، إلى حد كبير، باستقلالية في تقرير البرامج النشورية، وبحرية نسبية في إقرار الخطط البحثية. ولا ريب في أن سؤالاً لحوماً ما برح يحوم في فضاء الكلام على هذا الشأن هو: إلى أي مدى كان مركز الأبحاث، واستطراداً مركز التخطيط، يتمتعان بالاستقلالية والحرية عن المؤسسة الأم، وهما تابعان، عضويًا، لمنظمة التحرير الفلسطينية؟

لنتذكر أن الاسم الرسمي لمركز الأبحاث هو "مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية". ولعلني لا أجازف بالقول حينما أدعي أن مركز الأبحاث ومركز التخطيط التابعين لمنظمة التحرير هيكلياً، واللذين يعملان تحت الإشراف المباشر لرئيسها، كانا يمارسان حيويتهما الفكرية باستقلال كبير، وبحرية في البحث والتفكير والنشر لم يتمتع بها أي مركز مماثل في العالم العربي. ولعل السبب كامن في أن هذين المركزين عملاً بعيداً عن القيادة السياسية الفلسطينية المقيمة، آنذاك، في عمان. وهذا الأمر ربما أسهم في تقليل إمكانات التدخل اليومي في شؤون الأبحاث والتخطيط. ثم إن تقاليد العمل الفكري في بيروت وحرية التعبير المتاحة في لبنان كان لها نصيب في الحد

من احتمالات التدخل السياسي في عمل المرشحين. وبحسب علمي فإن مركز الأبحاث ورصيفه مركز التخطيط ظلّا يعملان في أجواء مقبولة من الحرية بلا تدخل ضاغط من المستوى السياسي، إلا في حدود صلاحيات رئيس المنظمة. واستمرت الحال على هذا المنوال إلى ما بعد سنة 1974 حينما حدث الانشطار المعروف في السياسة الفلسطينية على قاعدة القبول ببرنامج النقاط العشر أو رفضه. ثم اندلعت الحرب اللبنانية، فتغيرت الوقائع تماماً. وبالتدريج، انهمكت جميع المؤسسات الفكرية والإعلامية والتوثيقية في معمعان الحرب، مما أدى إلى انجسار البحث العلمي رويداً رويداً حتى كاد أن يضمحل قبيل الخروج من لبنان في سنة 1982.

وأبعد من ذلك، فإن انحسار البحث العلمي الفلسطيني لم تكن علة الحرب اللبنانية وحدها، أو سطوة القيادة السياسية وتدخلاتها، وإنما البيئة الثقافية للثورة الفلسطينية، وهي بيئة ظلت متخلفة في بعض جوانبها، فشاع في بعض أوساطها احتقار الشهادات العلمية والألقاب الأكاديمية. وكان البعض يتساءل بخفة: لماذا العلم؟ وما نفع الشهادات؟ غداً سنحرر فلسطين وكفى، فنحن إما مقاتلون أو شهداء. وكم سخر البعض من البحث العلمي في القضية الفلسطينية بالقول: إن اليهود أخذوا فلسطين ونحن نريد أن نحررها. هذا كل ما في الأمر، فلماذا الفلسفة، وعمّ تبحثون؟ وفي لجة القتال اليومي انتصرت، إلى حد ما، مقولة "السياسة تتبع من فوهة البندقية" لتصبح هذه المقولة شعاراً للعديد من القيادات من ذوي المخيلة الشاحبة والأدمغة المتخشبة. وجرى استحلاب شعار لاحق من ذلك الشعار السابق هو: "الثقافة تتبع من فوهة البندقية"، وظهر، في النتيجة، مصطلح "أدب البنادق" الذي لا نكاد نتذكر منه اليوم شيئاً. وكان الكلام الساري في الأفواه هو أن الحارس في المخيم أفضل من الباحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية. وهذا الكلام يعكس عقلية التضاد الغريزي بين الفاكهاني ورأس بيروت. لكن، في ما بعد، تبين أن الحارس الذي غادر بيروت في سنة 1982 ترك المخيم بلا حراسة، بينما برهن الباحث الملتزم حينما انبرى إلى الدفاع عن المخيم في الحرب على المخيمات (1985-1987) أنه الحارس الأخير للشعب الفلسطيني. ثم لا ننسى تواطؤ المثقف الفلسطيني نفسه مع المؤسسة السياسية في الكثير من الحالات، مما أعاق التفكير النقدي المستقل والبحث العملي الرصين، ففي كل مجتمع هناك دائماً مثقف السلطة، وهو قليل الإبداع على العموم، وابتكاره الوحيد هو قدرته على التحرش

بالسلطان والاقتراب منه، ثم تسوّل عيشه من خدمته. وهناك المثقف المعزول الذي يحترف التعبير عن تجربته الذاتية شعراً أو فناً أو تصوفاً، وهذا لا يميل إلى البحث المنهجي. وهناك المثقف النقدي المستقل، وهو قليل التأثير في الواقع الفلسطيني.

في هذا المناخ المضطرب قُيِّض للبحث الفلسطيني أن ينشأ وأن يبني مؤسساته وأن ينشر على الناس خلاصة أبحاثه ودراساته، وهي أبحاث ودراسات ذات أهمية فائقة بلا شك. ولعل تجربة مركز الأبحاث وتجربة مركز التخطيط تقدمان لنا لوحة أولية عن هذا الشأن الذي نحن في صده.

مركز الأبحاث:

بدأ مركز الأبحاث كفكرة في رأس فايز صايغ صاحب العقل العلمي النادر، وظهر هذا المركز إلى الوجود في شباط 1965 في خضم أحداث جمّة منها تأسيس جيش التحرير الفلسطيني وإطلاق الرصاص الأولى لحركة فتح، فكان، منذ الولادة، مركزاً للبحث وتابعاً، في الوقت نفسه، لمؤسسة قتالية. وحظي هذا المركز بمكانة علمية مرموقة. وعلى يدي أنيس صايغ الذي أصبح مديراً له في سنة 1966 تحول خلال عشر سنوات من شقة صغيرة في رأس بيروت إلى مبنى من ستة طوابق³¹. وفي هذه الفترة نشر المركز 351 كتاباً³²، وأصدر مجلة "شؤون فلسطينية" في سنة 1971 التي اعتبرت واحدة من أهم المجلات العربية التي صدرت في سبعينات القرن العشرين.

أراد أنيس صايغ لمركز الأبحاث، منذ مراحل الأولى، أن يكون مركزاً علمياً مستقلاً وملتزماً في الوقت نفسه، أي أنه لا ينجاز إلى موقف أي جهة سياسية مع أنه تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكنه يخدم قضية فلسطين بشموليتها. والآن، بعد هذه السنوات الطويلة، أنتدبُ نفسي لأنساءل: لو لم يتمتع مركز الأبحاث بهامش واسع جداً من الحرية والاستقلال العلمي، هل كان في إمكانه أن يُنجز ما أنجزه؟ وأجيب: على الرغم من المداخلات والتدخلات التي مارسها المستوى السياسي، فإن ياسر عرفات، قائد منظمة التحرير الفلسطينية منذ سنة 1969، كان "متسامحاً" إلى حد

(31) بدأ مركز الأبحاث باثني عشر موظفاً وثلاث خزائن من الكتب. وفي سنة 1976 بات يضم 40 باحثاً و20 إدارياً و10 موثقين ومكتبة تحتوي 20 ألف مجلد وعشرات الخزائن من الوثائق والأوراق الخاصة والمخطوطات والكتب النادرة وأشرطة التاريخ الشفوي الفلسطيني.

(32) 217 بالعربية و87 بالإنكليزية و21 بالفرنسية و26 من الكتب المحدودة التوزيع.

عجيب مع مركز الأبحاث الذي وُصف دائماً بأنه مركز متمرد عليه وموروث من عهد أحمد الشقيري. وكانت هناك ريبة من هذا المركز بسبب الانطباع الذي نشأ لدى ياسر عرفات جراء دسائس بعض المثقفين عن أن ولاء أنيس صايغ كان لأحمد الشقيري ولمصر بتمثيل عبد الناصر ثم تحول إلى سوريا³³. ومع أن هذا الانطباع لم يتبدد تماماً من رأس ياسر عرفات، إلا أن أنيس صايغ واجه ذلك كله من غير وجل، وخاض معترك التمرد وعدم الانصياع، وتمكن من أن يحمي مركز الأبحاث إلى حد بعيد، وأن يقدم صورة رفيعة للبحث العلمي الفلسطيني. وهذا يعني، في بعض وجوهه، أن القيادة الفلسطينية آنذاك، كانت تحترم، بدرجة أو بأخرى، مراكز البحث العلمي، ولا يضيق صدرها كثيراً بالاختلاف والرأي الآخر.

في مذكراته الموسومة بعنوان: "أنيس صايغ عن أنيس صايغ"³⁴ أفرد صاحبها الذي اشتهر بعدم الود مع ياسر عرفات فصلاً خاصاً عن العلاقة المضطربة معه. وفي معظم الوقائع التي سردها أنيس صايغ ثمة مآثرة مهمة يمكن استخلاصها، هي أن عرفات كان يتراجع عن تدخلاته في معظم الأحيان، وأن موقف الدكتور صايغ كان ينتصر في نهاية المطاف. وهذا الأمر يُسجل لمصلحة ياسر عرفات بالتأكيد.

من البديهي أن تتدخل منظمة التحرير الفلسطينية في شؤون المؤسسات التابعة لها. هذا الأمر لا يمكن نكران عدم حدوثه؛ فالمنظمة مسؤولة، أولاً وأخيراً، عن هذه المؤسسات معنوياً ومالياً وإدارياً وسياسياً أيضاً. وفي حالة مركز الأبحاث سيكون من المعيب حقاً لو أن قيادة المنظمة تدخلت لتطويع البحث العلمي في سبيل مصلحتها السياسية. لكن، هل كانت المنظمة تتدخل على هذا النحو؟ إنه سؤال يبدو من المحال العثور على برهان قاطع عليه، بل إن وقائع الحال تشير إلى عكس ذلك، أي إلى أن الحرية النسبية في مجال البحث كانت متاحة إلى حد كبير. أما التدخلات الفظة فكانت من نصيب الأمناء العاملين لبعض الفصائل من ذوي الرؤوس الحامية، والذين لم

(33) أنيس صايغ فلسطيني من أصل سوري ويحمل إلى جانب الجنسية السورية الجنسية اللبنانية أيضاً، ونال وساماً سورياً رفيعاً من الرئيس حافظ الأسد بعد نجاته من محاولة الاغتيال في سنة 1972. وزادت شكوك الرئيس عرفات حينما نشرت جريدة "صوت الأحرار" في الصفحة الأولى أن الفلسطينيين يرشحون أنيس صايغ رئيساً للمنظمة بدلاً منه.

(34) بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، 2006.

يتورعوا عن القيام ببعض التصرفات الخرقاء. وفي هذا السياق يروي أنيس صايغ في مذكراته كيف تلقى تهديداً بالقتل من إحدى المنظمات لأنه نعى شاباً كان يعمل في مركز الأبحاث، وتبين أن منظمته أعدته بتهمة عصيان الأوامر، وهي حادثة معروفة³⁵. وقيل له آنذاك: إذا كانت إسرائيل فشلت في قتلك فنحن نستطيع ذلك بيسر. وعلى سبيل المثال، تعرض مركز الأبحاث للتخوين والتكفير من بعض خطباء المساجد لأن مجلة "شؤون فلسطينية" نشرت مقالات تفرق فيها اليهود عن الصهيونية. ولا شك في أن بعض "المثقفين" الفلسطينيين تطوعوا لإبلاغ هؤلاء الخطباء بمضامين تلك المقالات. وفي تصرف مماثل تعرض مركز الأبحاث لهجوم من الكنيسة الكاثوليكية في لبنان لأن أحد الكتب الصادرة عن المركز أورد أن المطران حكيم، مطران حيفا والجليل (البطريرك في ما بعد) دعا الناس إلى الانضمام إلى الهستدروت واستخلاص حقوقهم عبر هذه النقابة، وهي واقعة صحيحة. ولعل قصة صادق جلال العظم تختزن بعض المغزى؛ فقد أراد ياسر عرفات فصل صادق العظم من مركز الأبحاث، إلا أن أنيس صايغ رفض فصله وبقي العظم في المركز بترتيب جديد³⁶.

في آخر عهده بمركز الأبحاث قبيل استقالته، وفي نهاية مكالمة هاتفية، أقفل أنيس صايغ الهاتف في وجه ياسر عرفات فيما كان عرفات يخاطبه معتذراً. ومع ذلك لم يوجه أحد من "فتح" أو من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى أنيس صايغ أي وعيد أو تهديد. ولو وقع هذا الأمر مع مسؤول من الدرجة العاشرة في إحدى الفصائل لكانت حاملات الدوشكا طوّقت المركز وسحبت المفكر الكبير أنيس صايغ إلى الزنازين³⁷.

(35) الشاب الذي أُعدم هو شقيق غازي دانيال. والاثنتان كانا يعملان في مركز الأبحاث.

(36) السبب كان احتجاجاً على عبارات وردت في مقالة للعظم في مجلة "شؤون فلسطينية" (باب "شهريات"). وتزامنت هذه المشكلة مع صدور كتاب للعظم بعنوان: "دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية" (بيروت: دار العودة، 1975). وفي هذا الكتاب قدم العظم مطالعة نقدية حادة في الفكر السياسي لحركة فتح. ومن جانب آخر، ولاحض شائعة المحاصصة في مؤسسات م.ت.ف. التي يروجها بعض قليلي الدراية، فقد كان ثلث الباحثين في المركز من العرب غير الفلسطينيين (لبنانيون وسوريون وعراقيون)، وكان عدد الباحثين المنتمين إلى الجبهتين الشعبية والديمقراطية أكبر من عدد الباحثين المنتمين إلى حركة فتح.

(37) يروي أنيس صايغ القصة على النحو التالي: أصدرت أمراً إدارياً بنقل باحث من مهمة فشل فيها إلى مهمة أخرى تلائمه من دون أي تغيير في الرتبة والراتب. إلا أن هذا الباحث ذهب إلى ياسر عرفات وشكى له هذا الإجراء، فكتب ياسر عرفات على هامش الأمر الإداري: إلغاء القرار والحفاظ على رتبة الباحث وراتبه. فما كان من الدكتور صايغ إلا أن قدم استقالته. وهنا تدخل الكثيرون لمعالجة الأمر،

مركز التخطيط :

ظهر مركز التخطيط إلى الوجود في 18 أيلول/ سبتمبر 1968 على يدي مؤسسه يوسف صايغ³⁸، ثم تعاقب على إدارته كل من نبيل شعث ومنير شفيق وسلافة حجاوي. وكانت الغاية التي نشأ المركز في سبيلها هي وضع الخطط السياسية والدبلوماسية والمالية والثقافية والعسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتحويل هذه الخطط إلى استراتيجية شاملة. وبالفعل وضع المركز خطة شاملة للإعلام الفلسطيني، وخطة استراتيجية للثورة الفلسطينية. وكان المركز ينفج طريقة تأليف فرق عمل متخصصة من متفرغين في المركز وباحثين مرموقين من خارجه لدراسة مسألة محددة.

أسهم مركز التخطيط الفلسطيني إسهاماً مهماً في إدخال التفكير المستقبلي أو البعيد المدى إلى عقول بعض القيادات الفلسطينية، وفي إشاعة نوع من الوعي بالقضايا ذات الطابع الاستراتيجي. وكان للتقرير السياسي الذي صدر بانتظام عن المركز شأن مهم في السجال الداخلي الفلسطيني وفي بلورة خطاب سياسي مختلف. كذلك كان لقسم الدراسات الاستراتيجية³⁹ شأن في نشر جانب من المعرفة في هذا الحقل من التفكير. وإلى ذلك دأب مركز التخطيط على إصدار التقارير الخاصة مثل تقارير قسم الأرض المحتلة والقسم التقني وقسم التخطيط التربوي، والتي كانت تُرفع إلى القيادة السياسية وتوزع على الهيئات ذات الصلة وعلى ذوي الشأن والاختصاص.

أعتقد أن مركز التخطيط لعب دوراً مهماً في تنمية الوعي بالمسائل التربوية والعسكرية بالدرجة الأولى، وبالقضايا السياسية والإدارية بالدرجة الثانية. إلا أنه، بحكم تكوينه الوظيفي وصلته اليومية بالقيادة السياسية والاقتصار على تنفيذ ما تطلبه القيادة من تقارير وتقدير مواقف (على أهمية هذا الأمر) تحوّل، بالتدريج، إلى سكرتاريا

= وكانت آخر محاولة ما قام به محمود أبو مرزوق حينما اتصل بياسر عرفات من منزل الدكتور صايغ وناولته الهاتف، فإذا بأبي عمار يعتذر لأنه اعتقد أن الدكتور صايغ طرد ذلك الباحث وحرمه من راتبه. وهنا، ومن دون أي كلمة، أغلق الهاتف في وجه ياسر عرفات.

(38) اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة المنعقدة في القاهرة (تموز/ يوليو 1967) قراراً ينص على تأسيس مركز التخطيط على أن يكون تابعا مباشرة لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(39) أصدر المركز نشرة "شؤون استراتيجية". ومع أن هذه النشرة اقتصرت على ترجمة أبرز ما كان يُنشر في المجالات الغربية المتخصصة إلا أنها أصبحت زادا معرفيا لا بأس به في مقاييس تلك الفترة.

للقيادة مهمتها كتابة الرسائل والرد على الرسائل الواردة إليها، وكتابة بعض الخطب السياسية⁴⁰. ثم إن التكوين العلمي للجهاز البشري في مركز التخطيط خلال الحرب اللبنانية، وانخراط بعض أفرادها في الحرب، كانا يعيقان، في الكثير من الحالات، إنجاز مشاريع ذات وزن مشهود. وعلى سبيل التذكير، حينما عُرض على منظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1980 اقتراح بأن تقبل القرار 242 معدلاً كمدخل للانضمام إلى الجهد السياسي الدولي، طلب ياسر عرفات من المركز دراسة هذا الاقتراح. وبالفعل، قام الأخ منير شفيق بتأليف فريق عمل أولي لهذه الغاية، وكنْتُ واحداً من هذا الفريق. أما ما حصل بعد ذلك فيثير الأسى، فمنذ أول اجتماع لهذا الفريق نشب اقتتال كلامي على "المبدأ"، أي أن القبول بالقرار 242 ولو معدلاً لا يجوز الخوض فيه مبدئياً. ومع أن منير شفيق حاول جاهداً أن يجرّ فريق العمل إلى مناخ البحث المجرد بقوله: دعونا نبحث المسألة أولاً ثم نتوصل إلى نتائج، وربما تأتي محصلة بحثنا لتعزز فكرة رفض القبول بالقرار 242 معدلاً. غير أن الطريقة الغوغائية لبعض "الباحثين" أعاق النظر العقلي والعلمي في مركز مرصود للتفكير العلمي. وتبين في نهاية المطاف أن قرارات مجلس الأمن وحتى الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تقبل التعديل مطلقاً، بل يمكن السير نحو إصدار قرار جديد. وهذا المثال مجرد علامة من علامات العياء لدى المثقف لا لدى السياسي هذه المرة. أما القيادة، فعلى الرغم من أنها تمتعت ببعض رحابة الصدر حيال البحث العلمي حتى الذي لا يلائم هواها، إلا أنها طالما أهملت التفكير العلمي لمصلحة التفكير السياسي المباشر. وتقدم لنا حادثة الدكتور يوسف صايغ مع القيادة الفلسطينية دليلاً إضافياً على هذا الإهمال؛ ففي أوائل سنة 1970 أنجز مركز التخطيط "الخطة الاستراتيجية الشاملة للثورة الفلسطينية" بجهد متضافر شارك فيه العشرات من الخبراء والباحثين والمفكرين والسياسيين. وطبع المركز هذه الخطة بنسخ قليلة جداً، وأرسلها بالسرية التامة إلى القيادة في عمان. ولما لم يتصل به أحد لمناقشته في تفصيلات الخطة، سافر يوسف صايغ إلى عمان لاستكشاف الأمر، وهناك اكتشف ما لم يكن يخطر في باله قط، لقد وجد نسخة من الخطة "السرية جداً" مركونة في مقر القيادة وعلى غلافها بقع من بقايا السكر والشاي، فتجلد ثم قفل إلى بيروت. وهكذا

(40) مثل خطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة الذي أسهم فيه عدد من أصحاب الأقلام بينهم شفيق الحوت ومحمود درويش. وكان لمركز التخطيط (نبيل شعث ومنير شفيق ومحجوب عمر) نصيب فيه.

تحول الجهد المتضافر والعمل المتواصل لمجموعة مميزة من الباحثين إلى صينية للشاي والقهوة، ومع أن الصفحة الأولى من هذه الخطة، ويا للغرابة، موهورة بعبارة "سري للغاية".

خاتمة:

قدم البحث العلمي في مركز الأبحاث وفي مركز التخطيط إسهامات لامعة لا يمكن نكرانها على الإطلاق. وربما كانت الفترة التأسيسية للمركزين فترة الإخصاب الحقيقية والتي لم تستمر في كل منهما أكثر من عشر سنوات. لكن مرحلة الضمور لم تبدأ جراء هشاشة الإرادة الذاتية أو نتيجة لتدخلات القيادة السياسية بل، بحسب ما أزعم، نتيجة لاندلاع الحرب اللبنانية بالدرجة الأولى. العمل في مناخ الحرب الأهلية من شأنه أن يجعل البحث والتخطيط مسألة لا تحظى بالأولوية، فضلاً عن أن الكثيرين من أصحاب الكفاءات ممن لم يتمكنوا من احتمال الأوضاع المضطربة غادروا مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلى الخارج. لكن، إذا كانت مؤسسات المنظمة لم تتمكن من إرساء تقاليد راسخة في البحث العلمي، ولم تتمكن من حماية مؤسساتها القائمة آنذاك كما جرى لمركز الأبحاث لاحقاً⁴¹، فالغريب أن المنظمات الأخرى التي تلقت ملايين الدولارات من العراق وليبيا والجزائر، لم تتمكن من تأسيس مركز واحد ذي شأن على الرغم من محاولاتها المتكررة.

(41) اندثر مركز الأبحاث في قبرص بعد توقيع اتفاق أوسلو في سنة 1993 وضاعت مكتبته في رمال الجزائر. أما مركز التخطيط فقد صمت تماماً في عهد سلافة حجاوي التي خلفت منير شفيق. وبعد انتقال المركز إلى غزة يبدو كأنه دُفن نهائياً.

الورقة الثامنة

منظمة التحرير الفلسطينية وإدارة ملف اللاجئين

د. سلمان أبو ستة⁴²

أيها الأخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله

لعله ليس من نافلة القول أمام هذا الجمع الكريم الذي يعرف دقائق قضية فلسطين أن نكرر أن أهداف الصهيونية وتطبيقاتها كانت وما زالت ثلاثة: أولها نفي الشعب الفلسطيني بالطرد والإرهاب والإبادة الجغرافية، وثانيها الاستيلاء على أرضه وأملاكه وثرواته الطبيعية، وثالثها إزالة آثاره الحضارية والدينية والتاريخية وإنكار هويته.

وقد استمر الشعب الفلسطيني منذ وعد بلفور وخلال الانتداب، وبالأخص أثناء النكبة وبعدها حتى اليوم، بمقاومة هذه الأهداف الثلاثة بدرجات متفاوتة من النجاح.

وأبرز شاهد، ثابت ودائم، على جريمة الصهيونية هم اللاجئين أنفسهم؛ فقد ضاعت الأرض، وبقيت الهوية في القلب، وبقي اللاجئين يصارعون عدوهم العالمي، ويأملون بالعودة من أخيمهم العربي.

ولذلك، لا عجب أن اللاجئين عادوا إلى الدفاع عن حقوقهم، فور انتهاء حرب 1948 وتوقيع اتفاقيات الهدنة.

ففي قطاع غزة، حيث تجمعت قرى فلسطين الجنوبية، عاد الفدائيون سرّاً إلى العمل رغم حظر الإدارة المصرية أيام الملك فاروق. وفي عام 1950 عقد مؤتمر للاجئين نشأت عنه اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين، وهو أول تنظيم شعبي يطالب بحق العودة، وتحت غطاءه زاد نشاط الفدائيين، خصوصاً بعد ثورة تموز/ يوليو 1952، عندما تعيّن أحد

(42) خبير شؤون الأرض واللاجئين الفلسطينيين، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني.

الضباط الأحرار، وهو عبد المنعم عبد الرؤوف من الإخوان المسلمين الذين شاركوا في حرب 1948، مسؤولاً عن شركة الحدود الفلسطينية ودرّب 250 متطوعاً، وقد حكم عليه بالإعدام لأنه رفض الانصياع لأوامر إيقاف العمليات الفدائية. ولكن بعد اعتداءات إسرائيل المتكررة خصوصاً بعد حادثة شباط/ فبراير 1955 عين عبد الناصر الضابط المعروف مصطفى حافظ، الذي كوّن رسمياً كتيبة من اللاجئيين للأعمال الفدائية. وفي نهاية الخمسينات بدأت الجمعيات السرية الفلسطينية تتكون من اللاجئيين، من أجل العودة إلى الوطن وتحرير أرضه، إلى أن تكونت منظمة التحرير الفلسطينية والباقي معروف.

أما في الضفة الغربية فقد بادر اللاجئون إلى تكوين تنظيمات متعددة ولكن النتيجة كانت مختلفة. فقد عقد محمد نمر الهواري (الذي كان رئيس منظمة النجادة التي سعت لمنافسة المفتي) مؤتمراً في رام الله في 17 آذار/ مارس 1949 سماه "مؤتمر اللاجئيين الأول"، وأرسل وفداً إلى لوزان من كبار ملاك الأراضي لاسترجاع أموالهم النقدية والموافقة على التعويضات. ولقد اتهم بالخيانة وأغلقت مكاتبه وهرب إلى إسرائيل. كما أنشئت لجنة مهجري اللد، ولجنة أخرى باسم اللجنة العامة للاجئ حيفا والجليل، لم تقبل في عضويتها من تعاونوا مع اليهود، ولجنة ثالثة باسم لاجئى قرى القدس الذين تضرروا من التخطيط العشوائى لخط الهدنة، وكذلك أخرى باسم أهالي قرى المثلث، وكانوا أكثرهم غضباً وحنقاً، لأن الملك عبد الله سلّم قراهم إلى اليهود دون قتال، وخارج مباحثات رودس.

وعلى عكس جهود لاجئى غزة التي أثمرت تكوين المجلس التشريعي في غزة بداية الستينات، لم تفلح جهود اللاجئيين في الضفة في إيجاد كيان مستقل، لأن الملك عبد الله استعان بالزعامات التقليدية الكبيرة والصغيرة لعقد مؤتمر شعبي في أكتوبر 1948، نكاه في إعلان حكومة عموم فلسطين في غزة التي يرأسها المفتي، وعقد مؤتمر ثانٍ في أريحا وثالث في نابلس وآخر في الخليل برئاسة الجعبري لمبايعة الملك عبد الله "منقذاً لفلسطين".

ومن الضروري أن نذكر الجميع، عند مناقشة انتخابات المجلس الوطني الجديد في الأردن، أن الأردن تعهدت في ذلك الوقت ألا تعقد صلحاً منفرداً مع إسرائيل، وأن ضم الضفة الغربية لن يؤثر سلباً على الحقوق الفلسطينية، وأن هذه الحقوق ستبقى مصانة.

وعارضت الدول العربية في البداية هذا الضم، وأرادت مصر أن تسمح للأزهر بإصدار فتوى ضد ذلك. ولكن الجامعة أعلنت موافقتها على الضم على أساس أن فلسطين "أمانة في عنق الأردن إلى حين تحرير فلسطين".

وعندما أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وخصوصاً عندما تولت فتح قيادتها عام 1969، كان الهدف أولاً وأخيراً إنشاء منظمة فلسطينية مستقلة عمادها استعادة حقوق اللاجئين في أرضهم.

من المؤسف أن تكون هذا العجالة الضرورية لندكر في هذا الزمن، الذي أصبحت فيه كيفية التعايش مع الاحتلال الصهيوني لما تبقى من فلسطين، وتنظيم المعابر، وغير ذلك من الفتات - من أساليب السياسة الواقعية وبديلاً عن القضية الرئيسية، الأولى والوحيدة، وهي استعادة الفلسطينيين حقوقهم الوطنية الثابتة. لقد تكاثرت تناسخ نمر الهواري في هذا الزمان ولكن مصيرهم سيكون مثل مصيره.

أما موقف الدول العربية فهو معروف لكم جميعاً منذ البداية، عندما عمت مظاهرات الشعب العربي الساخطة العواصم العربية تنادي بإنقاذ فلسطين بعد المذابح الصهيونية في ربيع 1948 قبل خروج الإنجليز، فدخل بعضها فلسطين بقوات غير مؤهلة رفعا للعتب، ودخل بعضها طمعاً في كسب حصة من غنائم الحرب.

وعلى المستوى الدبلوماسي بعد حرب 1948 في كيفية التعامل مع اللاجئين، قررت الجامعة العربية عام 1954 منع ازدواج الجنسية، حرصاً على عدم زوبان الهوية الفلسطينية، لكن بروتوكول الدار البيضاء قرر في 11 أيلول/ سبتمبر 1965 مساواة معاملة اللاجئين الفلسطينيين في بلادهم بمواطنيهم في الحقوق المدنية والاقتصادية، ومنحهم وثائق سفر وليس جوازات سفر لتسهيل سفرهم.

لكن الجامعة عادت في مارس 1970 إلى السماح بازدواج الجنسية، فوافقت عليه بعض الدول العربية فأمكن الجمع بين الجنسيين المصرية واللبنانية، وكذلك الأردنية والعراقية، ولم توافق أخرى مثل الكويت والسعودية.

وهذا التخبط في الرأي مرده أساساً حماية الدول العربية لنفسها من تجنيس الفلسطينيين، وظاهره حماية الهوية الفلسطينية من الضياع. وقد أصبح المجتمع العالمي الآن يفرق بين الهوية القومية (Nationality) والمواطنة (Citizenship).

فبينما تبقى الأولى صفة ملازمة للشخص لا تكتسب غالباً بالتنقل والإقامة، تبقى الثانية حقاً مكتسباً لمن أقام بصفة قانونية في بلد ما حسب قانونها.

وبينما وضعت الدول العربية مشروع تحرير فلسطين على الرف، وجهت جهودها نحو رعاية اللاجئين المقيمين على أراضيها والحرص على ألا يؤثر ذلك على أمنها الوطني، ليس لأن هدف اللاجئين استبدال البلد المقيم بفلسطين، بل لأن روح المقاومة الوطني التي تغلي في نفوس اللاجئين قد تثير نفس الروح في الشعب العربي المضيف.

لهذه الأسباب قررت الجامعة العربية في 7 أيلول/ سبتمبر 1959 بأن تنشئ حكومة كل دولة عربية جهازاً يختص بجميع ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وفي عام 1961، قرر مجلس الجامعة عقد اجتماع سنوي لرؤساء هذه الأجهزة فيما سمي فيما بعد وإلى اليوم، "مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين". ويعقد هذا المؤتمر مرتين في العام لمناقشة كافة القضايا التي تهم الدول المضيضة حول اللاجئين.

وباستثناء رقابة أمنية صارمة على اللاجئين، فإن مؤتمر المشرفين لم يحقق شيئاً ملموساً لتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، ولم ينجح حتى في اعتماد صيغة نهائية لتطوير أعماله.

أما موقف الدول الغربية، وهي الدول الاستعمارية الأوروبية وأمريكا، فقد كان موقفها، وما يزال، إلى اليوم معادياً معاداة لا هوادة فيها لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة.

ومع أن معظم هذه الدول صوّت لصالح الحقوق الفلسطينية في الأمم المتحدة، على الأقل حتى في أوصلو عام 1993، إلا أن كل المشاريع التي قدمت لحل ما يسمى بمشكلة السلام في الشرق الأوسط، وعددها لا يقل عن 40 مشروعاً منذ عام 1948، كلها بلا استثناء تخالف القانون الدولي، وتؤيد إسرائيل في تطبيق أهداف الصهيونية الثلاثة، وتدعو إلى الخلاص من الفلسطينيين بتكريس التنظيف العرقي بالنفي والتوطين والوعد بتعويضات تافهة لبيع الوطن.

ولعل أبلغ دليل على هذا الخداع الغربي، أنه بينما كان الغرب يتغنى بالقانون الدولي علناً، كان يدبر للتخلص من الفلسطينيين سراً.

فقد جاء في وثيقة عُثر عليها قبل عامين في أرشيف الكويكرز بفيلادفيا، أن الخارجية الأمريكية عقدت اجتماعاً سرياً في واشنطن في 15 حزيران/ يونيو 1949، دعت إليه

35 شخصاً يمثلون جمعيات الإغاثة والكنائس وشركات البترول والمقاومات والشحن، لكي تخطط لنقل اللاجئين إلى بلاد عربية بعيدة، وتطلب من الحاضرين دعماً مالياً ولوجستياً لتنفيذ مخطط التوطين، هذا في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة عضواً في هيئة التوفيق الدولية التي كانت تناقش في لوزان كيفية تطبيق قرار العودة رقم 194.

لكن محاولات التصفية الغربية لقضية اللاجئين انتكست انتكاسة كبرى عام 1974، عندما صدرت عدة قرارات في الأمم المتحدة تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحقه غير القابل للتصرف في العودة إلى نفس الديار التي طرد منها عام 1948، وإلزام الدول الأعضاء بمساعدته في التحرير ولو بالسلاح.

وأصبح اللاجئين لأول مرة بشكل قاطع لا ينازعهم فيه عدو أو صديق أصحاب القرار في منظمة التحرير الفلسطينية، وقضيتهم هي سبب وجود هذه المنظمة وغاية أعمالها. والسبب طبعاً في هذا النجاح هو صعود نجم المقاومة المسلحة والتنظيم الشعبي لكافة فئات الفلسطينيين المهنية والعمالية والنساء والطلاب وإعادة تركيب المجتمع الفلسطيني في المنفى، وفي نفس الوقت الهزيمة المعلنة للدول العربية في حرب 1967 واهتمامها بشؤون أمنها الوطني المحدود.

على أن هذا الانتصار الكبير لقضية اللاجئين والتحرير الوطني في السبعينات قد تآكل بسرعة، ولم يمكن تحقيق عوائد سياسية منه عدا الاعتراف بالمنظمة وفتح سفارات لها في بلاد يفوق عددها البلاد التي اعترفت بإسرائيل.

لم يمكن حتى اليوم المعرفة الوثيقة لأسباب هذا التآكل. لكن من الواضح أنه بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان وخروج المنظمة منه، بدأ تغيير في الموقف القيادي الفلسطيني وبدأ الحديث عن فصل التحرير والعودة إلى الوطن إلى عنصرين: الأول هو القبول بتحرير الجزء المحتل من فلسطين عام 1967، والثاني المطالبة بشكل مستقل بعودة اللاجئين إلى ديارهم بغض النظر عن السيادة القائمة على ذلك المكان. وقد تأكد ذلك في مؤتمر المجلس الوطني في الجزائر عام 1988 الذي وافق معظم أعضائه (ولم أكن منهم) على قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة.

لكن معالم هذه الاتجاه كانت ظاهرة في منتصف الثمانينيات قبل إعلان قيام الدولة،

ففي تاريخ لا يمكنني الجزم به، أنشئت دائرة العائدين، وتحول اسمها بعد القبول بها إلى دائرة اللاجئين، وكأما كان هناك إقرار بأن قضية اللاجئين واحدة من قضايا المنظمة، وليست قضيتها الأولى وسبب وجودها.

عين رئيساً لأول دائرة للاجئين أبو ماهر (أحمد اليماني)، ثم أبو علي مصطفى. لكن التهميش الكامل لدائرة اللاجئين بدأ بعد اتفاق أوسلو الذي خلا من أبسط قواعد القانون الدولي، واكتفى بنوع من التسوية هو قبول الضعيف بإملاءات القوي، بحيث يستطيع القوي تجاهل بنود الاتفاق إذا لم ترق له، ويستطيع إجبار الضعيف على تنفيذها إذا كانت في مصلحته.

بعد صراع على رئاسة الدائرة تعيّن أسعد عبد الرحمن رئيساً لها واستقال أثناء مفاوضات كامب دافيد لعدم تمثيل الدائرة، ثم تولى الدائرة لفترة قصيرة محمود عباس وبعدها تعين زكريا الأغا رئيساً للدائرة، وما يزال إلى الآن.

ولقد أتاحت لي فرصة الاطلاع على أعمال الدائرة منذ عام 1997 حتى اليوم، وذلك بالمشاركة في المؤتمرات وكتابة المذكرات وتقديم الاقتراحات وأوراق العمل، وذلك بفضل تعاون شخصي من رؤساء الدائرة: أسعد عبد الرحمن وزكريا الأغا، يشكرون عليه لإتاحة هذه الفرصة لي.

ولدى الدائرة مكاتب في غزة ورام الله وعمان وبيروت ومكتب صغير في نابلس. وجهازها مكون من خليط من قدامى فتح وبعض المختصين وجهاز إداري. وميزانيتها من أضعف الميزانيات، وإنتاجها شبه معدوم، ومعنوية كادرها شبه منهارة.

ورغم وجود بعض العناصر المخلصة، إلا أن عدم الاكتراث والتقرب من الجهات الأجنبية للتمويل هو الغالب، بل إن بعض أفرادها يقيم صلات وثيقة بالجانب الإسرائيلي.

إن حالة دائرة اللاجئين محزنة للغاية، وإهمالها يصل على حد الجريمة في حق الوطن. فهذه الدائرة بعد أن أصبحت جزءاً لا كلاً من المنظمة، تمثل ثلثي الشعب الفلسطيني، أي ما يقرب من 6 ملايين شخص، ولو أضفنا إليهم النازحين بعد حرب 1967 لأصبح عددهم 7 ملايين شخص، أي ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني مهجرون من ديارهم مرة أو مرتين.

فهل يعقل أن يتولى شؤون غالبية الشعب مكاتب نائمة مهمشة ليس لها تأثير يذكر،

وهل المقصود هو إبقاء الدائرة كرمز للقضية وجهة الاتصال مع وكالة الغوث، استعداداً للتوقيع باسم المنظمة فيما بعد؟

إن الوضع السلمي يقضي بأن دائرة اللاجئين تشكل جهازاً من أقوى الأجهزة، يعمل فيه ما لا يقل عن 100 خبير في الشؤون القانونية والسكانية والجغرافية والتاريخية والإحصائية والاقتصادية والإعلام والبحوث والعلاقات الدولية، وأن تصدر أوراقاً حقائقية وسياسية عن كل موضوع، وأن تتمثل في كل المؤتمرات ويكون لها اتصال وثيق ومستمر باللاجئين في الوطن والمنفى عن طريق لجان محلية منتخبة ذاتياً، ويكون لها صوت في السياسة العربية والدولية وفي كل المحافل الدولية الشعبية والرسمية، والقائمة طويلة جداً لكنها موجودة.

وحتى لو تركنا الدائرة في حالها، فلن يتركها أعداؤنا، إذ يقوم العدو الصهيوني عن طريق الكونجرس وبمساعدة الاتحاد الأوروبي على تهيش وكالة الغوث وتقزيم دورها، حيث أنها الشاهد الوحيد الموثق لقضية اللاجئين وهي العنصر الوحيد الباقي من قرار 194، وهي الوكالة الوحيدة التي تخضع مباشرة للجمعية العامة.

ومنذ حوالي سنتين، بدأت هذه المحاولات. أولها بحجة الإشراف على الوكالة وتحسين أدائها، دون تغيير ميثاقها. ثم أدخل عليها الآن ما سمي "بهيئة استشارية" لتحديد أوجه الصرف على مشاريع الوكالة من قبل أكبر المانحين. وهذا معناه أنه خلافاً لما سبق، فإن أميركا وأوروبا تحدد عدم طباعة كتاب مدرسي لأن فيه اسم فلسطين، أو تمنع إعادة بناء بيوت في رفح التي هدمتها إسرائيل لأن هذا يُعدّ مشاريع إسكانية، وغير ذلك كثير يقصر الوصف عنه هنا.

أين الدائرة من كل هذا؟ يقوم المخلصون بجهد قليل، ولكن حجم المهمة يحتاج إلى أضعاف أضعاف هذا الجهد. ولو تحددت أهداف الدائرة على أسس وطنية واضحة، وصرف عليها جزء مما يصرف على ما يسمى بالأجهزة الأمنية، لكانت قضيتنا الأولى في وضع أفضل بكثير.

لهذا كله، لم يكن غريباً أن قامت فئات عديدة من الشعب الفلسطيني بعد أوصلو للدفاع عن اللاجئين وحق العودة، فمنذ عام 1993 تكونت مئات اللجان الشعبية في كل أماكن تواجد اللاجئين، من مخيمات رفح إلى جامعات سان فرانسيسكو، وعقدت

مؤتمرات هامة في معظم العواصم الأوروبية والأمريكية، وبعدها سمح باستحياء بعقد مؤتمرات مشابهة في بعض العواصم العربية. وصدرت خرائط وكتب وأفلام ومواقع إلكترونية عن اللاجئين وحقوقهم غير القابلة للتصرف. وتمثلت هذه اللجان في مؤتمرات دولية لحقوق الإنسان ومؤتمرات شعبية وبرلمانية. وهذه التجمعات عديدة وأغراضها متشابهة، ومنها من له انتشار دولي مثل تحالف حق العودة، ومؤتمر حق العودة وغيرها.

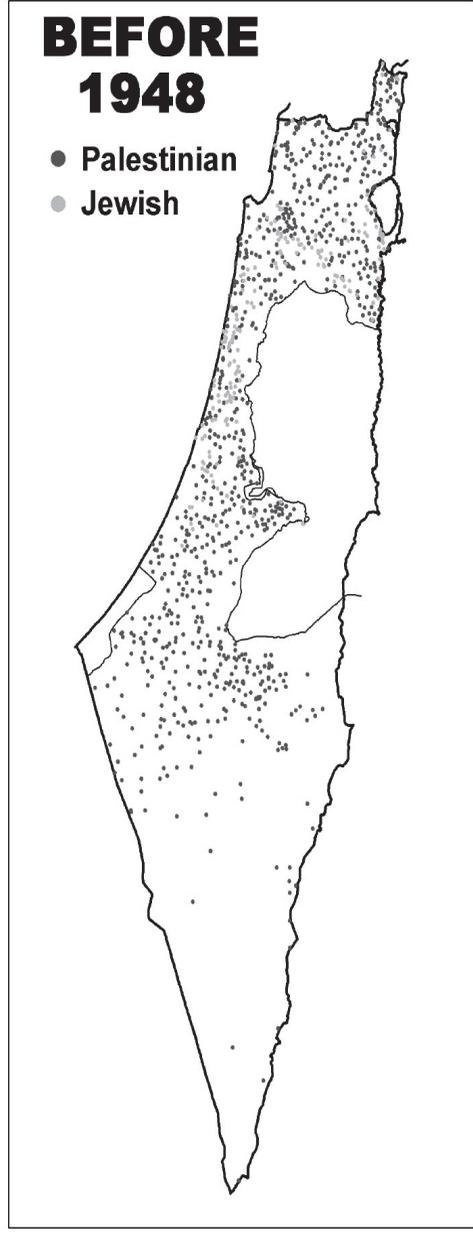
وقد تصدت هذه التجمعات الشعبية لمحاولات التفريط في الحقوق الفلسطينية. ونحن نذكر أن مشاريع التوطين والإقصاء عن الوطن تقدمت بها دول غربية ما بين 1948-1967، وتقدمت بها إسرائيل في الفترة 1967-1993. لكن من مهازل القدر أنه بعد أوصلو اشتركت فئة ضالة فلسطينية، ولأول مرة في تاريخ الصراع، مع إسرائيليين لاقتراح مبادرات لتصفية قضية اللاجئين، أعلنت في مهرجانات عقدت في العواصم الأوروبية بمباركة الغرب ومباركة القيادة الفلسطينية بشكل معلن أو خفي. هذه البثور التي طفحت على جسم الأمة ليس لها قيمة أخلاقية أو قانونية، لأنها لا تمثل جماهير الشعب، ولأن حقوقنا غير قابلة للتصرف، ولكنها أضرت بقضيتنا في المحافل الدولية (وأنا شاهد على ذلك) لأنها أعطت الانطباع الخاطئ عن مطالب وحقوق الشعب الفلسطيني.

لقد نشأت هذه التجمعات الشعبية لكي تملأ الفراغ الرهيب الذي خلفه غياب التأكيد الفعلي، وليس الرسمي فقط، على حق العودة، وهزال دور دائرة اللاجئين في هذا الواجب، وهو قصور لا يغتفر من القيادة الرسمية. وستبقى هذه التجمعات تقوم بدورها للتعبئة والإنارة والتحذير من مواردها الخاصة ومن متطوعيها، على أمل أن تصبح الدائرة شريكاً فاعلاً مؤثراً في هذا الجهد الوطني، فهذا هو دورها وسبب وجودها.

ولكي نستشرف المستقبل ونضع له الخطة المناسبة، يجب أن نسأل أولاً من هم اللاجئين، وأين هم الآن.



شكل رقم ٢: النكبة: تهجير أهالي ٦٧٥ مدينة وقرية من ديارهم.
طرد أهالي ٦٧٥ مدينة وقرية وأصبحوا لاجئين، بينما بقي أهالي ٩٩ قرية في إسرائيل.



شكل رقم ١: الفلسطينيون في ديارهم قبل ١٩٤٨.
عاش الفلسطينيون في ١٣٠٣ مدينة وقرية بما فيها ١٨١ مستعمرة صهيونية وقعت منها ٧٧٤ مدينة وقرية فلسطينية تحت سيطرة إسرائيل عام ١٩٤٨.

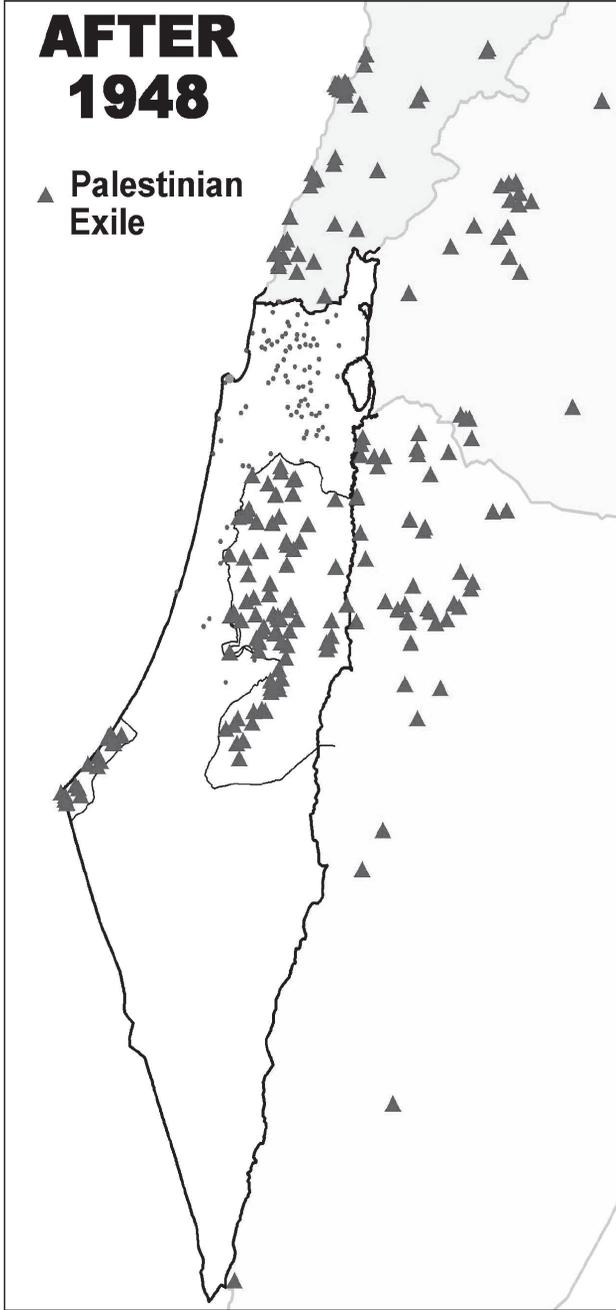
أيها الأخوة والأخوات

لا يمكن أن يستمر تهميش ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني، فهذه جريمة لا تغتفر. وإذا كان ولع الحرس القديم بالسلطة الفلسطينية الأولى قد همد بعد تولي حماس الحكومة الفلسطينية إثر انتخابات نزيهة، وإذا كان فقدان الحرس القديم للسلطة قد أدى بهم إلى بعث المنظمة من جديد، فلا بد أن نستفيد من هذه اللحظة لتصحيح الأوضاع المقلوبة.

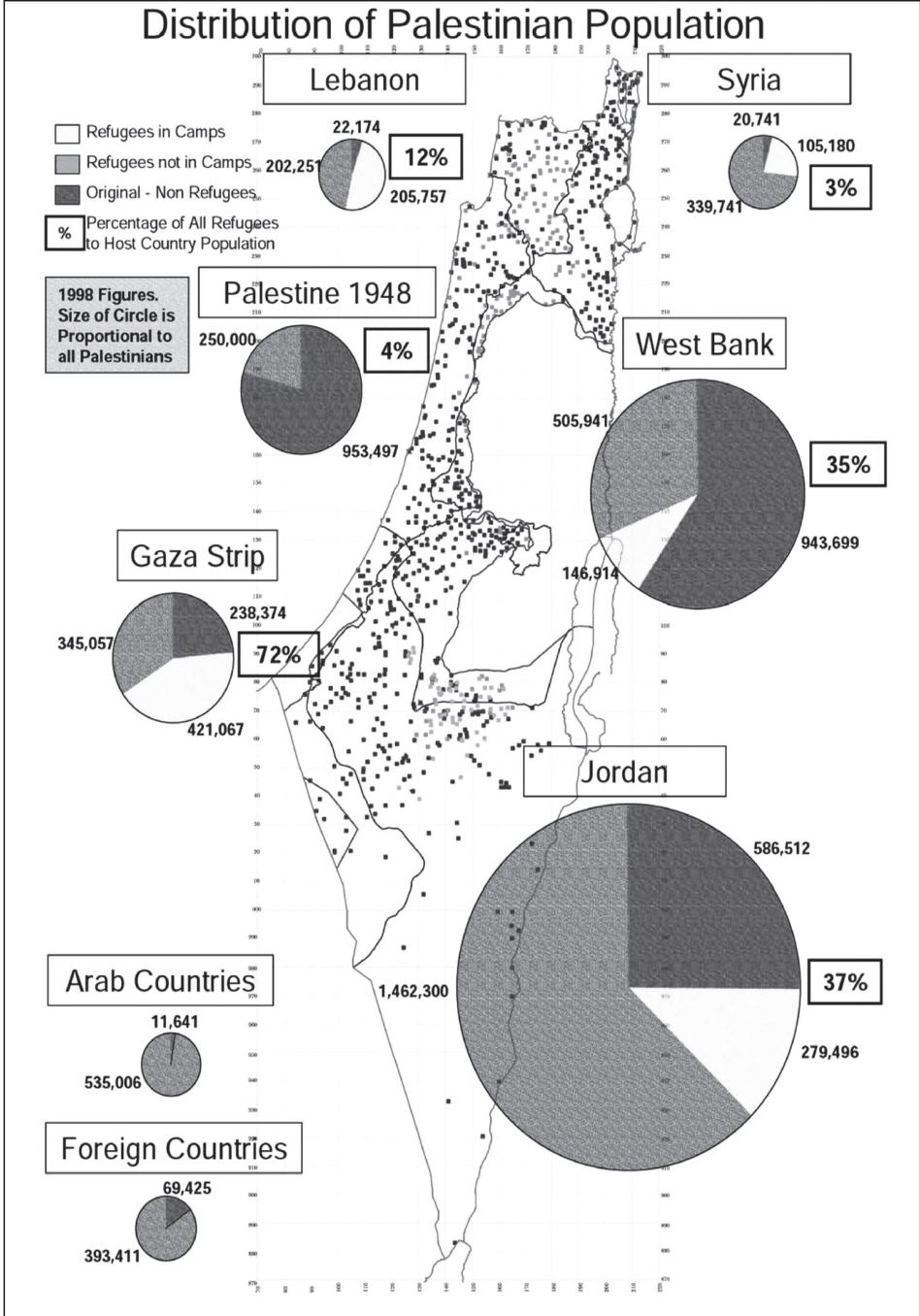
إن محاولات المجتمع المدني لإعادة هيكلة منظمة التحرير قد باءت سابقاً بالفشل والإهمال المتعمد من قبل القيادة. وعلى سبيل المثال، قدمنا مذكرات منذ عام 1998 إلى المرحوم أبو عمار ومحمود عباس وسليم الزعنون وفاروق القدومي ورؤساء الفصائل، وتصدر هذه الجهود المرحومان إدوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد وشفيق الحوت أطال الله عمره، ولكن لم يأبه أحد في السلطة والمنظمة آنذاك حتى بالرد.

صحيح أن بعض المحاولات لإعادة هيكلة المنظمة الآن لها أغراض حزبية محضة. ولكن في المقام الأول قبل هذا كله يجب تكوين مجلس وطني نظيف كفاء عدده لا يتجاوز 250 أو 300 عضواً بمعدل معقول، وهو عضو لكل 40 ألف شخص، تمثل فيه كافة فئات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، بما فيهم ثلاثة أرباعه من اللاجئين والنازحين.

يقول المرجفون أن الانتخابات النزيهة غير ممكنة في كل الأماكن، كما أننا لا نعرف أين هم اللاجئون، بل لا نعرف أين كافة الفلسطينيين. هذا الكلام غير صحيح (انظر الجدول والخرائط).



شكل رقم ٣: المنافي في ما تبقى من فلسطين والدول العربية المجاورة.
نفي اللاجئين المسجلون إلى ٦٠٢ موقع تشرف عليه وكالة الغوث، هذا عدا حوالي ١,٥ مليون لاجئ غير مسجل لدى الأمم المتحدة يعيشون في المدن العربية والأجنبية.



شكل رقم ٤: التوزيع الجغرافي للفلسطينيين عامة واللاجئين خاصة عام ١٩٩٨. رغم انتشار الفلسطينيين في العالم لا يزال ٨٨٪ من الفلسطينيين على أرض فلسطين وفي الدول المجاورة قرب الحدود.

شكل رقم 5: التوزيع العالمي للفلسطينيين عام 2005

يقرب عدد الفلسطينيين من عشرة ملايين، لكن ثلثيهم من اللاجئين وثلاثة أرباعهم من اللاجئين والنازحين

Place of Refuge	Palestinians 2005	Percentage	المكان	of which: Refugees 2005	Percentage
Palestine 1948 (Israel)	1,180,674	%12.2	فلسطين المحتلة 1948 (إسرائيل)	309,564	%4.8
Gaza Strip	1,243,826	%12.9	غزة	948,658	%14.8
West Bank	1,976,944	%20.5	الضفة	808,402	%12.6
Truncated Palestine	3,220,770	%33.4	فلسطين المحتلة 1967	1,757,060	%27.3
Total Palestine	4,401,444	%45.6	مجموع فلسطين	2,066,624	%32.1
Jordan	2,883,043	%29.9	الأردن	2,156,790	%33.5
Lebanon	532,676	%5.5	لبنان	505,219	%7.9
Syria	576,609	%6.0	سوريا	550,926	%8.6
Egypt	60,406	%0.6	مصر	50,110	%0.8
Border Countries	4,052,733	%42.0	مجموع البلاد المجاورة	3,263,045	%50.8
Saudi Arabia	340,226	%3.5	السعودية	340,226	%5.3
Kuwait	46,677	%0.5	الكويت	42,559	%0.7
Other Gulf	130,733	%1.4	باقي الخليج	130,733	%2.0
Total Gulf	517,636	%5.4	مجموع الخليج	513,517	%8.0
Iraq. Libya	91,983	%1.0	العراق وليبيا	91,983	%1.4
Other Arab Countries	6,865	%0.1	بلاد عربية أخرى	6,865	%0.1
Total Arab Countries	4,669,217	%48.4	مجموع البلاد العربية	3,875,410	%60.3
USA	252,094	%2.6	الولايات المتحدة	214,280	%3.3
Other Countries	321,016	%3.3	أقطار أجنبية أخرى	272,863	%4.2
Total non Arab Countries	573,110	%5.9	مجموع البلاد الأجنبية	487,144	%7.6
Grand Total	9,643,770	%100.0	المجموع	6,429,178	%100.0

Upgraded from 1998 at 3.1%

في أوروبا يمكن عقد الانتخابات لما مجموعه 150,000 فلسطيني، معظمهم لاجئون من لبنان. وفي أمريكا وكندا، يمكن عقد الانتخابات لما مجموعه 250,000 فلسطيني. وفي أمريكا الجنوبية، توجد مجموعات من المهاجرين الجدد والقدامى، ويمكنهم عقد انتخابات. وفي سوريا ولبنان يمكن عقد الانتخابات، وفي مصر والخليج لا يمكن عقد انتخابات إلا باتفاق مع الحكومات، أو عن طريق الإجماع الودي. أما في مناطق

السلطة، فإن انتخابات المجلس التشريعي قد حسمت الأمر، هذا مع العلم بأن 33 % من كافة الفلسطينيين (أو ربع اللاجئين) هم في مناطق السلطة، ولا يمكن تمثيل المجلس التشريعي بنصف أعضاء المجلس الوطني، فهذا يعني أن الفلسطيني في الداخل يساوي 1.5 من فلسطيني الخارج.

أما في فلسطين 1948، فيوجد 285,000 لاجئاً من أصل 1,200,000 فلسطيني هناك، ويجب تمثيلهم، خلافاً لموقف المنظمة السابق.

وفي الأردن يوجد أكبر عدد من الفلسطينيين خارج فلسطين، يبلغ عددهم عام 2005، 2,900,000 غالبيتهم الساحقة من اللاجئين والنازحين، ويمثلون جميعاً 30 % من كافة الفلسطينيين. ومسألة تمثيلهم في المجلس الوطني، أو حتى في دائرة اللاجئين، مشكلة مزمنة.

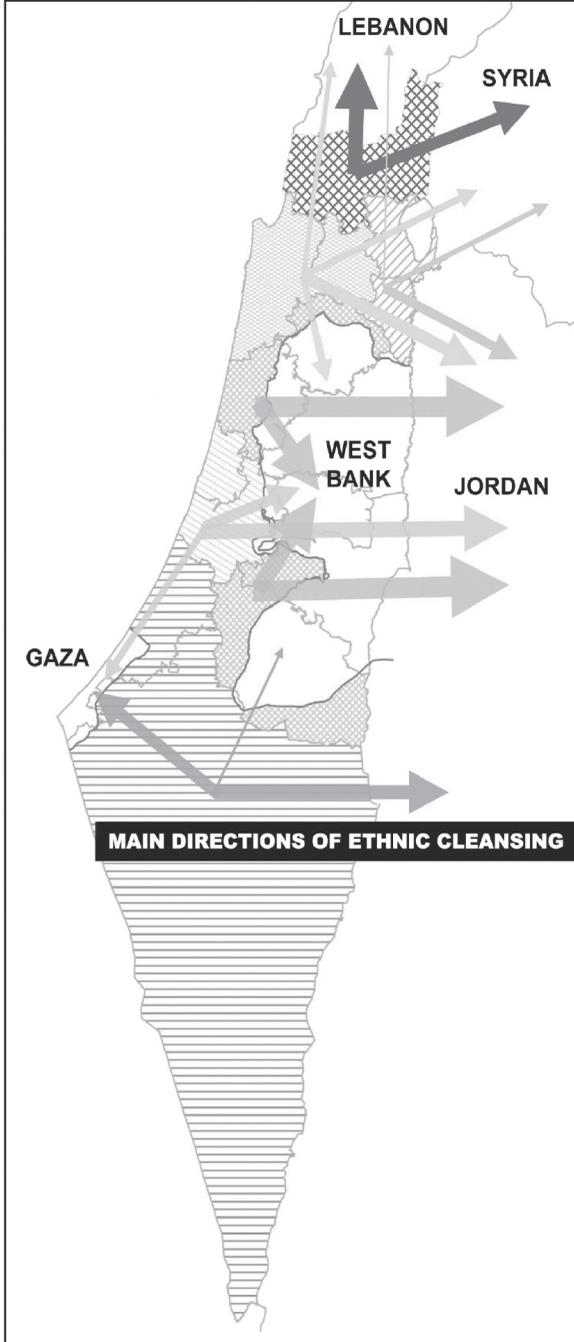
ولكني لا أعتقد أن جهداً كافياً قد بذل في هذا الشأن. أولاً يمكن العودة إلى تأكيدات الأردن عام 1950 حول ضمان الحقوق الفلسطينية. ثانياً يمكن الاستعانة بقرارات الجامعة وتحفيزها لاتخاذ دور دبلوماسي فعال. ثالثاً يمكن الاستفادة من الوضع الدولي الذي يؤكد على ضرورة تطبيق الديمقراطية. ورابعاً وربما أولاً هو المحادثات الهادئة مع الأردن حيث أن حقوق الفلسطينيين في فلسطين لا تتناقض مع مواقف الأردن، والمواطنة هي غير الهوية، وإذا كان اليهودي البريطاني واليهودي الأمريكي يستطيع أن يعيش في إسرائيل ويحارب في جيشها دون أن يخسر جنسيته، وإذا كان الفلسطينيون المواطنون في أوروبا وأمريكا يستطيعون الانتخاب والترشيح للمجلس الوطني، فلماذا لا يستطيع ذلك الفلسطيني في الأردن؟ وإذا لم تتجح هذه الجهود، فهناك طرق أخرى قانونية عديدة عن طريق التمثيل غير المباشر وغير ذلك.

إذن فالركيزة الأولى لتفعيل حقوق اللاجئين هي انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني على أسس نزيهة ديمقراطية، ومنه تتكون اللجنة التنفيذية التي تعطي اللاجئين الأولوية القصوى في جهودها.

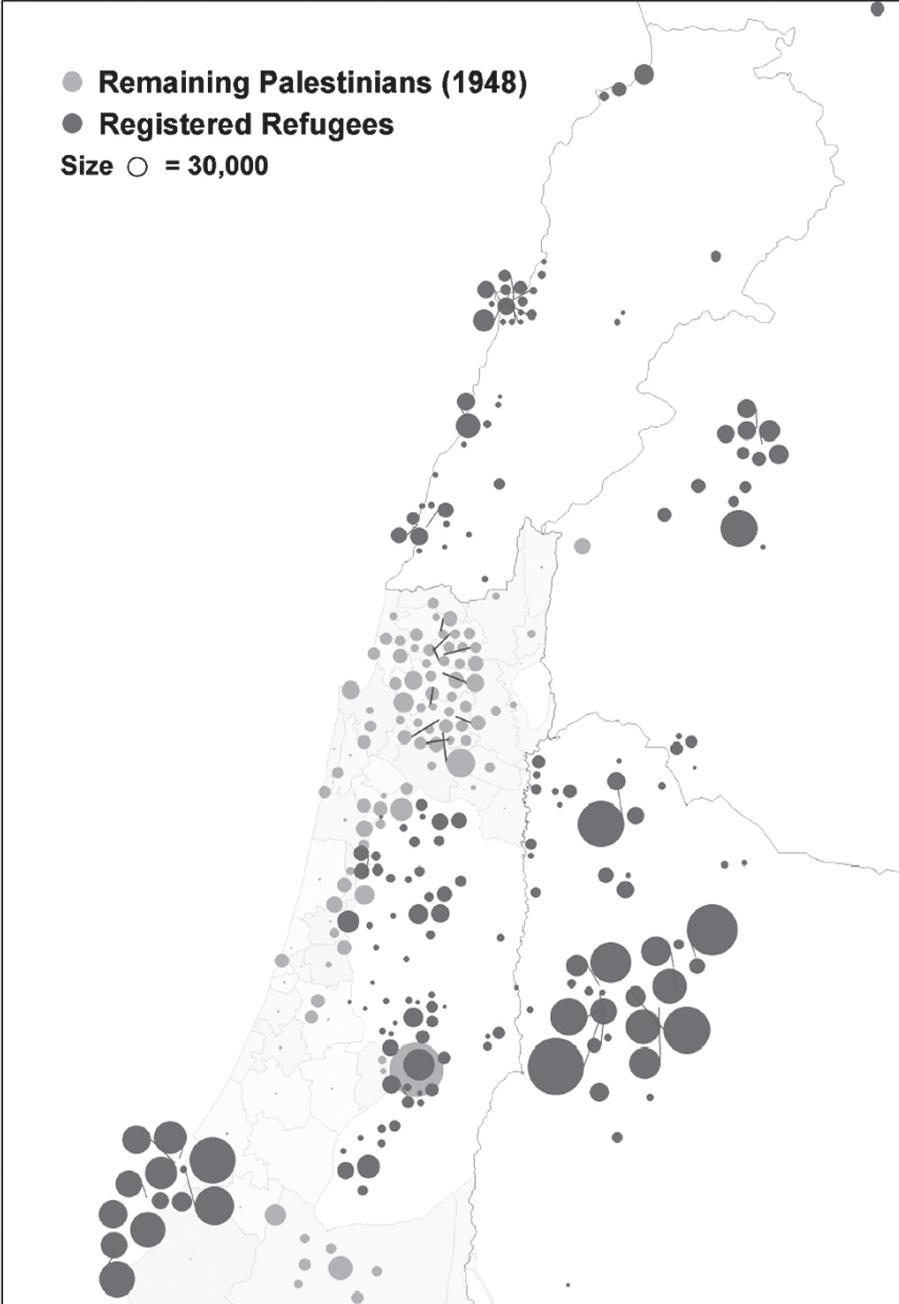
والركيزة الثانية للعمل من أجل حقوق اللاجئين هو إعادة تفعيل التربية الوطنية وثقافة العودة. إن 86 % من الفلسطينيين لم يولدوا قبل عام 1948 وأن 6 % منهم فقط يحتفظون بذكرى واضحة عنها. ولذلك فإن معلومات الغالبية ناقصة، خصوصاً وأن برامج التعليم الفلسطيني قد همشت حقيقة التاريخ الفلسطيني، بسبب الضغوط الخارجية. إن 45 % من الشعب الفلسطيني أقل من 15 سنة، أي أن نصف الفلسطينيين

		WBK	GAZA	LEB	SYR	JOR	Total	net Total	Equiv Vill
CENTRAL	Jerusalem	76	1	1	0	94	172	170	54
	Hebron	38	1	0	0	46	85	84	27
	Tulkarm	62	3	4	4	74	147	136	46
	Jenin	31	1	0	2	42	76	73	24
	Total	207	6	5	6	256	480	463	150
		WBK	GAZA	LEB	SYR	JOR			
NORTHERN	Acre	3	0	74	21	3	101	95	32
	Safad	3	0	76	79	5	163	155	51
	Total	6	0	150	100	8	264	250	83
		WBK	GAZA	LEB	SYR	JOR			
EASTERN	Beisan	7	0	2	5	47	61	54	19
	Tiberias	0	0	9	35	28	72	72	23
	Total	7	0	11	40	75	133	126	42
		WBK	GAZA	LEB	SYR	JOR			
SOUTHERN	Gaza	7	55	0	2	31	95	93	30
	Beersheba	15	56	0	0	100	171	171	54
	Total	22	111	0	2	131	266	264	83
		WBK	GAZA	LEB	SYR	JOR			
COASTAL	Jaffa	35	19	2	3	51	110	105	34
	Ramle	55	34	0	0	112	201	201	63
	Total	90	53	2	3	163	311	306	97
		WBK	GAZA	LEB	SYR	JOR			
SPECIAL	Haifa	52	0	17	29	80	178	178	56
	Nazareth	4	0	21	17	20	62	62	19
	Total	56	0	38	46	100	240	240	75
						Grand Total	1694	1649	530
						by 530	3.196226	3.111321	
	Total	388	170	206	197	733	1694		
	Equiv Vill	121	53	64	62	229	530		

شكل رقم ٨: التوزيع الجغرافي لعدد القرى المهجرة في أقطار اللجوء. يمكن معرفة أسماء وعدد القرى التي هاجرت إلى باقي فلسطين والدول المجاورة في كل من مناطق وكالة الغوث الخمسة، ولذلك يمكن عمل انتخابات لهذه القرى حسب مواطنها الأصلية، وليس مكان اللجوء.



شكل رقم ٦: خطة التنظيف العرقي وإتجاهاته.
 طرد اللاجئون إلى الدول المجاورة لكن معظم القرى بقيت متماسكة ولم
 تنتشر في أكثر من منطقتين من مناطق وكالة الغوث. ولا يزال ٩٤٪ من
 اللاجئين يعيشون على بعد ١٠٠ كم من الوطن.



شكل رقم ٧: الباقون في فلسطين واللاجئون المسجلون في المنفى عام ٢٠٠٢.

(عدا أقصى الشمال والجنوب)

بقي في فلسطين ١٩٤٨ اليوم أكثر من مليون فلسطيني من بينهم ٢٨٥ ألف لاجئ. وفي باقي فلسطين والبلاد المجاورة يوجد حوالي ٦ ملايين لاجئ.

على الأقل يحتاج إلى دراسة شاملة وتذكير مستمر بحقوقه التاريخية.

والركيزة الثالثة هي تفعيل دور المجتمع المدني بين اللاجئين في الداخل والخارج، وتنظيمه في مؤسسات شعبية فعالة. ويجب انتخاب لجان شعبية في كل المخيمات والتجمعات الفلسطينية، ويجب تنسيق أعمالها، وليس قيادتها، خلال مجلس عام عالمي يضم جميع اللجان والجمعيات والهيئات على أساس التوافق وليس السيطرة، وتكون أول مهامه وضع الخطة الاستراتيجية والتنفيذية للسياسة الوطنية لحق العودة، وبعد أن تقرها اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني، تصبح ملزمة لكل أجهزة المنظمة والدولة. ويجب دعم منظمات المجتمع المدني هذه مالياً، حيث أن معظمها معدوم الموارد، ودعمها إعلامياً بالمواد والأشخاص، ودعمها سياسياً أثناء تمثيلها في مؤتمرات إقليمية.

والركيزة الرابعة هي توثيق الصلات مع المحافل الشعبية منها والرسمية. لقد قطعت لجان العودة شوطاً كبيراً في هذا المجال، ووثقت صداقات وتحالفات مع منظمات أجنبية لحقوق الإنسان أو ضد العنصرية أو ضد الاحتلال أو لنصرة فلسطين. لقد كان دور دائرة اللاجئين غائباً تماماً عن هذا النشاط، ولم تقدم المنظمة أي دور في الخارج عدا النشاط الذي قام به بعض السفراء الفلسطينيين المتميزين، بحافز شخصي. ولذلك فإن دور الدائرة الجديد يستطيع دعم كل هذه النشاطات، وليس السيطرة عليها. وتستطيع الدائرة أن تكون الظهير لكل هذه الجهات الشعبية، وتكون المتصدر في العلاقات الرسمية. وهذا يتطلب أن كادر الدائرة يتمتع بحس وطني عالٍ مع مستوى عالٍ من الثقافة الأجنبية لغة وقانوناً واجتماعياً.

أيها الأخوة والأخوات

هل يعقل أن يترك ثلاثة أرباع شعبنا دون تمثيل، وحقوقه دون مدافع؟ بل الأسوأ: هل تترك هذه الحقوق ليساوم عليها ويبيعها أصحاب المبادرات والأطماع وأرباب الفساد؟

هل يمكن أن نكون أقل وطنية أو أقل كفاءة أو أقل إدراكاً لأمر العالم اليوم من أهلنا، الذين رفضوا الاستسلام قبل خمسين سنة وهم لم يملكوا ما نملكه اليوم من قوة ومعرفة وانتشار؟

هذا لا يمكن أبداً. وعلينا أن نستمر في هذه المسيرة الوطنية بكل عزم وإخلاص وكفاءة.

وما ضاع حق وراءه مطالب.

والسلام عليكم

مناقشة الجلسة الثالثة

هشام دبسي:

ملاحظات سريعة دون مناقشة: كل المناقشات اتسمت بالتجريدية واستنساخ النظريات والأيدولوجيات وتقديم الخصوصية في النظرة للقضية الفلسطينية، الحركة تقودنا ثم نبحث عن كيفية إيجاد إطار نظري لها عند مراجعة التجربة، عندما نتحدث عن إنجازات نعزوها فوراً إلى كفاح الشعب الفلسطيني، وعندما نتحدث عن إحيات نعزوها إلى الأداء السياسي، لم أسمع أحد يتحدث عن إنجازات المنظمة، لا يمكن الحديث عن أوصلو إذا كان هو السبب في الانتفاضة الأخيرة، نعدّ السياسة رذيلة ونتحدث عن الإنجازات على اعتبارها من كفاحية الشعب.

ثانياً، في مسار عملنا السياسي وفي المؤتمرات الوطنية والمجالس والبرامج التي تصاغ لدى الفصائل أو المجلس الوطني، هناك محاولة إيجاد حلول، نحن لا نعترف بالوقائع إلا بعد أن تذبحننا وتركعنا، فتأتي الاستجابة لما حصل، لم يحدث حتى الآن أن تقدم الوعي على الحركة.

فيما يخص منظمة التحرير؛ منظمة التحرير قامت على الميثاق الوطني والقومي وتطور الأمر، كان عقداً وطنياً عكس استراتيجية وأنتج شرعية، ولكن أقول لمن يعيب على عدم الالتزام في داخلها، هل هناك مفهوم راسخ للشرعية الفلسطينية، مفهوم بحاجة إلى المزيد من الدراسة إذا كنا نبحث عن عقد وطني جديد، أو بالعودة إلى القديم يجب علينا حل إشكالية راهنة كبيرة، لمجلس وطني كبير، استراتيجية الدولتين واستراتيجية تحرير كامل التراب؟ كيف يمكن عقد ميثاق وطني جديد يجمع كل الفلسطينيين هنا السؤال.

أحمد نوفل:

كم مركز أبحاث أنشئ منذ عام 64؟ الدراسات التي كانت من قبل تشكل صورة عن الخلاف الحقيقي بين قيادة المنظمة وبين السلطة الفلسطينية، هناك هوة في العلاقة

بين المثقف الفلسطيني، والقيادة الفلسطينية. بالنسبة للاجئين في الأردن القضية حساسة، وقضية إجراء انتخابات في الأردن صعب تنفيذها ولكن قبل أشهر حين أجريت انتخابات في العراق شارك العراقيون في الأردن في الانتخابات، إذا كان هناك إجماع عربي لتسهيل عملية الانتخابات ممكن أن تحصل، أيهما أهم حق العودة أم إقامة دولة فلسطينية؟

ماجد عزام:

كنا نستحق قائداً أفضل من عرفات، مركز الأبحاث هو انعكاس لواقع الشرذمة الذي كنا نعيشه، وطالما أن قادتنا يفكرون بهذه الطريقة، من المنطق أن تقوم الحرب الأهلية.

محمود الحنفي:

تعليقاً على ملف اللاجئين، ما ربط بين اللاجئين في لبنان والمنظمة هو اتفاق القاهرة، بعد افتتاح مكتب المنظمة نشر كلام مفاده أن اللبنانيين اشتروا أن يضطلع المكتب بأي مسؤولية فيما يتعلق بشؤون اللاجئين، أتساءل إذا لم يكن مسموحاً لمكتب المنظمة أن يهتم بأوضاع الفلسطينيين في لبنان، فماذا يكون دوره ولماذا في هذا الوقت بالذات؟

غابي الجمال:

الفلسطينيون كانوا مجرد أرقام، اليوم هناك محاولة لإعادتهم أرقام على جداول البنك الدولي على قاعدة أن يصبح الخوف على مرتباتنا برنامجاً فلسطينياً عاماً بدل مقاومة الاحتلال، ونسيان أن الفلسطينيين لديهم قضية تحرر وطني.

حول القضايا الفكرية غياب الفكر يؤدي إلى مصائب من نوع عسكرية الفصائل، وغياب الفكر الاستراتيجي، أي مأزق، نبحث عن تسوية، ثم نفرضها على الآخرين، كل فصيل له برنامجه لم يكن هناك مواءمة في منظمة التحرير بين هذه الفصائل بل كانت هناك كوتا.

شفيق الحوت:

لم أرد أن أتكلم، ولكن في الربع ساعة الأخير استفزت، نحن نتكلم عن عشرات

الآلاف من الشهداء والأيام المريرة الصعبة أربعون عاماً بالخدق، هذه هي منظمة التحرير والتنظيمات الفلسطينية، ما هكذا تورد الإبل، علينا أن نتق الله في أنفسنا في الحديث عن عرفات، مرة أخرى تغيب الصورة عنا، ونتهم المنظمة، من كان يمسك بالمنظمة، أنتم! هل صار كل ما حصل يتحملة ياسر عرفات، أنتم من صنعتم ياسر عرفات، ولولا سكوتنا، لم يستنسر ولم يستأسد، الدم لم يبرد بعد، والعدو ما زال يذبنا، ونحن ما نهاجم بعضنا، انتم من يجب أن يضع الشروط، في النهاية كل واحد منا مجبر أن يتكلم مع الطرف الآخر. كل الكون ضدنا، الغرب كله ضدنا، الدول العربية في أسوأ حالاتها في التاريخ، ونحن؟ أين نحن اسألوا أولادكم، تريدون الهجرة، فكروا بشيء من الواقعية المؤلمة وليست الشامتة، أقول لحماس لا تعيدوا تجربة فتح، ولا تفكروا بالوحدانية لا مجال لفصيل واحد أن يحكم الشعب الفلسطيني. لا أحد يستطيع أن يكون وصياً على الشعب الفلسطيني، وما تقدمونه للشعب هو الذي يحكم لكم أو عليكم، أنا أعرف مأساة أخي أنيس الصايغ مع أبي عمار، حتى هو نفسه لم يعرف أن يفسرها في مذكراته، ولكن كل زعماء الثورات في العالم كانوا أعداء الثقافة، وأبو عمار واحد منهم. أبو عمار ليس ملاكاً وهو مليء بالأخطاء، ولكن غيره ليس أفضل، الأمور نسبية جداً.

عزام التميمي:

يجب أن نقترح كيف نعيد تفعيل أو ترتيب أوضاع المنظمة، ويجب أن يكون التركيز على ذلك دون أن يحرفنا عن ذلك إعادة سرد الوقائع التاريخية التي ليس لها علاقة بالمهمة المطلوبة، يجب أن يتركز الجهد على كيفية إيجاد آلية إعادة ترتيب الوضع الداخلي للمنظمة، حتى تصبح فعلاً ممثلاً حقيقياً لنا جميعاً.

أسامة حمدان:

ابتداءً أنا لم أكن بوارد التعليق لأنني عندما جئت إلى هذه الحلقة أردت أن أستمع وأستفيد، لأننا لا نريد تكرار تجارب سابقة كتجربة التفرد، ولا التجارب التي قادت بعض المؤسسات إلى الانهيار، لا نريد أن نكرر هذه التجارب، أقف لأنساءل لأكتشف أن المنظمة هي كيان سياسي، والوطن الاعتباري، ومرة جبهة تحالف وطني فلسطيني، ومرة ثالثة الوجه الآخر لتنظيم فلسطيني بعينه، ولذلك يجب إعادة تعريف منظمة

التحرير، أنا فعلاً كنت أتمنى أن نظل في دائرة أخذ الدرس من خلال لمس الأخطاء دون الغوص في التفاصيل، ورفض الأخطاء هو نوع من الإرهاب الفكري، مع تأكدي أن لا يصل الأمر إلى الإساءة إلى أحد، المهم أن يكون تقييم التجربة رائده المصلحة المستقبلية. نحن نعيش محطة مفصلية في تاريخنا، لكن أعتقد نحن الآن أمام فرصة لإعادة ترتيب أوراقنا كشعب ومشروع وطني على الرغم من تبايناته، ويجب عدم تضيق الفرصة بالتناحر، بل بتوفير فرصة للتقدم خطوة إلى الأمام. الحقيقة أود أن أشير إلى مسألتين: أولاً حتى الآن أعتقد أنه لم يتضح لي ما هي العلاقة بين صانع القرار السياسي ومراكز الأبحاث والتخطيط؟ إلى أي مدى كان هذا حاصلًا، وما هي العقبات، بالنسبة لموضوع اللاجئين يجب طرحه ليس فقط على حق العودة وحده، بل إضافة إلى ذلك حق اللاجئين في المقاومة لكي يرجعوا، ولا أعني مجرد حمل السلاح بل المقاومة بالمعنى الشامل.

منير شفيق:

في تعاملتي مع القضية الفلسطينية وخصوصاً تقييم تجاربها أو تحديد الموقف المستقبلي منها، بداية أتوقف عند موازين القوى، موازين القوى العالمية والإقليمية لم تكن مواتية للشعب الفلسطيني منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبالتالي كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تسبح ضد التيار الجارف والقوي، وكانت تأخذ القرارات وتناضل ضمن تلك المعادلة. إلى جانب هذه المعادلة، هناك المعادلة العربية التي كانت بشكل أو بآخر نتاجاً لموازين القوى تلك، التي جزأت هذه القوة العربية، أو جعلتها خاضعة لهيمنتها وتدخلها المباشر أو غير المباشر. لذلك عندما جاء الجيل الذي بنى منظمة التحرير، فإنهم حسبما أرى قد ظلموا كثيراً الحاج أمين الحسيني وتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، ولم يأخذوا بعين الاعتبار صعوبات تلك المرحلة من حيث موازين القوى والوضع العربي. وإنما ظنوا أنهم باستطاعتهم إذا ما أجهزوا على هذه القيادة، باعتبارها يمينية أو إلى آخره أن يأتوا بالعجائب، إذا طرحوا برامج أخرى وأحزاب أخرى، غير مدركين لصعوبة تلك المرحلة. وقد جربت منظمة التحرير نفسها، ودخلت المعترك أيضاً في موازين قوى غير مواتية، وفي وضع عربي في بعض نواحيه كان أفضل من أيام الحاج أمين ولكنه أيضاً لم يكن مواتياً بالمعنى الدقيق، وبالتالي كانت هنالك سياسات مضطرة إلى أن تواجه ظروفًا بمنتهى الصعوبة فعلاً، وأنا برأيي

لم يكن هناك من إمكانات لانتصارات أو لحسم القضية الفلسطينية مع الدول العربية والمشروع الصهيوني، لا في مرحلة الاحتلال ولا في المرحلة التي جاءت فيها المنظمة. كانت هناك سقوف يمكن تحقيقها بالصمود والمقاومة والقتال، منها مثلاً عدم السماح للمشروع الصهيوني أن يتمدد ويتحرك كما يريدون، ومنع التدهور في مجموعة قضايا حُقت أو حُقق جزء كبير منها. فعلاً الانتصار لم يكن بين أيديهم، وحتى هذه اللحظة ليس هناك انتصار بين أيدينا بمعنى إنزال الهزيمة بالمشروع الصهيوني. وهذا برأبي مهم جداً عند تقييم التجربة.

حقيقة، باعتبار أنني كنت عضواً في منظمة التحرير أريد أن أبدي رأبي ضمن هذه المعادلة، وإن اختلف معي كل منظمة التحرير، فبرأبي أنه كان على منظمة التحرير الفلسطينية وفتح أن لا يدخلوا في اللعبة الدولية وفي لعبة التسوية وأن يبقوا في المقاومة فقط، مقاومة الاحتلال. وما دامت هناك ظروف عربية وظروف دولية تسمح باستمرار المقاومة، فلتبقى في المقاومة، وليتركوا موضوع التسوية للملتزم بها مثل مصر والأردن والبلدان العربية. ولكن أن يسعوا للدخول في هذا الموضوع، ليس كمقاومة، ولكن كطرف ويسعوا لتقديم الحل، ويتمسكوا به، كان هذا برأبي جوهر الخطأ الذي ارتكب. أعتقد الآن أن المشكلة نفسها قد تواجه حماس: هل ستبقى في موقع المقاومة وموقع التمسك بالثوابت، ولا تدخل في اللعبة معتبرة أنها تستطيع أن تستحصل منها على أفضل مما كان يمكن أن يحصل عليه عبد الناصر رحمه الله أو الملك حسين أو ياسر عرفات أو أي زعيم عربي. برأبي نحن بحاجة أن يبقى الشعب الفلسطيني في موقع المقاومة. وفي نظري أن منظمة التحرير كان هذا خطأها الأول، وخطأها الثاني أن تقبل أن تجعل الدولة الفلسطينية هدفاً. الهدف كان دائماً استرجاع الأرض وليس إقامة الدولة، فمن الخطأ أن تقايض الأرض (وهي الأولوية) مقابل الدولة، فربما إن استرجعت الأرض تصبح الدولة في متناول اليد.

العمل السياسي يشبه باخرة في قلب عاصفة وأمواج عالية، وعليك أن تخطط كيف تفلت منها، فالأمر مختلف عندما يكون الشيء مستقراً.

صقر أبو فخر:

سأبدأ من كلام الأخ العزيز أسامة حمدان وهي نقطة جوهرية جداً: ما هو دور مراكز

البحث والتخطيط في صنع القرار الفلسطيني، وحبذا لو كان هناك ورقة مستقلة في هذه النقطة. برأيي إن القرار السياسي الفلسطيني كان يصنع في ثلاث أمكنة: في رأس ياسر عرفات وفي اللجنة المركزية لحركة فتح وفي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وبهذا المعنى دور المراكز يكاد لا يُلاحظ في صنع القرار الفلسطيني، كان ربما دوراً استشارياً ودوراً معرفياً، بحيث يقدم تقارير للقيادة للتنوير.

أما الأخ جابر سليمان أخذ علي أي قلنت أن الأخ أبو عمار كان متسامحاً في بعض المسائل، وهذا الكلام غير موضوعي، وأنا أقول صحيح معك حق لو كنت موضوعياً لقلت أبو عمار كان متسامحاً جداً، وكان متسامحاً معك، كان متسامحاً جداً، رحب الصدر، قادراً على أن يستوعب المتناقضات، وقادراً على أن يستوعب المثقفين.. فمثلاً أنيس الصايغ لم يفصله ياسر عرفات بل هو قدم استقالته، لا يوجد شخص يسمع لأبي عمار ويقفل الهاتف بوجهه ولا يحاسبه أحد. هذا ذكره أنيس الصايغ نفسه في مذكراته.

أرجو أن تسمحوا لي بكلمة أخيرة، هناك كلام كثير عن "كوتا"، هذا الكلام لا يعكس المعرفة الحقيقية، مجرد ثرثرة، الكوتا في المقاومة الفلسطينية تعني الديمقراطية التوافقية. لو تريد أن تجري انتخابات لاتحاد طلاب فلسطين على سبيل المثال، لو أجريتها عام 1974 لا ينجح أحد، ربما قد ينجح مرشح واحد للجبهة الشعبية، ولا أعلم إن كان سينجح أحد للجبهة الديمقراطية، هذا معنى الديمقراطية الانتخابية. لكن في التقليد الفلسطيني: الكل يأخذ نصيباً، لهذا واحد وللآخر واحد وللآخرين ثلاثة الكل موجود في البيت. دعونا ننظم خلافاتنا ضمن هذا المنطق. هذا شكل من أشكال الديمقراطية. أما الديمقراطية الأخرى، فلم يكن أحد لينجح سوى فتح. فهناك نوع من المبالغة، وعدم خبرة في العمل الفلسطيني على عله وهي كثيرة.

وبالنسبة لجماعة "بهذا الوقت بالذات"، دائماً يشككون: لماذا هذا الوقت بالذات؟ من سنة 1982 كان هناك مطالبة بإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في لبنان، والآن عندما افتتح يسألون لماذا في هذا الوقت بالذات؟ لو افتتح قبل عشر سنين السؤال نفسه سيُطرح، ولو بعد سنتين سيسألون السؤال ذاته، هذا دليل على عجز في التفكير.

سلمان أبو ستة:

أيهما الأولى؛ حقنا بالدولة أو حقنا بالعودة؟

طبعاً كما تعلم لا يوجد أي منافسة ولا مقايضة بين الاثنين، كلاهما حق وكلاهما يجب السعي لهما. طبعاً إذا نظرنا من ناحية القانون، فكل واحد له صفة معينة، واحد حق قابل للتصرف والآخر غير قابل للتصرف، وحق العودة منطبق على أي مكان وزمان، وهو حقنا وهو حق غير قابل للتصرف. ومن الخطأ جداً أن يدعي بعض الناس أنه بإمكاننا أن نعمل دولة ونقايض بها حق العودة، هذا غير وارد. وفي الواقع، الدليل على أن هذين حقان وليساً حقاً واحداً، أنه لما أُدخلت إسرائيل إلى الأمم المتحدة في مايو 1949، كان شرطاً عليها، وهي الدولة الوحيدة المشروط عليها أن تقبل قراراً الدولة وحق العودة في أن واحد وإلا ستكون عضويتها مرفوضة، ولو وجدنا ساسة عرباً وفلسطينيين مخلصين، لكانوا استعانوا بهذه النقطة لرفض عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة.

الآن، حق العودة وحق المقاومة، هذا شيء طبيعي، إن كان لديك حق فيجب أن تقاوم كي تصل إلى هذا الحق. بل أكثر من ذلك، أصدرت الأمم المتحدة في العام 1974 قراراً واضحاً: على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوقوف إلى جانب الفلسطينيين في تحقيق حقوقهم ولو بالسلاح. فهذا الحق موجود إذا كنا ننظر إليه من هذه الناحية.

وإذا كنا ننظر من وجهة نظرنا نحن، طبعاً نحن نقاوم بالكلمة وبالسلاح وبالاقتصاد وبالمقاطعة وبكل شيء والآن العالم صغير فيجب أن لا نترك ميداناً إلى أن نحارب فيه. وبالرغم أن السؤال لم يكن موجهاً إلي، أريد أن أقول كلمة في صناعة القرار ومراكز البحث، تعلمون جميعاً كيف تُصنع القرارات في أوروبا وأمريكا، تأتي طبعاً الأمور كلها من مراكز بحث كثيرة، يعقدون ندوات وتعرض أفكار مختلفة ويرون إلى أين تتجه هذه الأفكار وإلى آخره، ثم ترتفع هذه الخلاصة من الندوات والاجتماعات وأوراق العمل، وتصبح اقتراح أوراق عمل للحزب الحاكم أو الحزب المضاد. ثم تناقش هذه الأوراق مرة أخرى في الحزب الحاكم أو الحزب المضاد، ثم تتقدم بها مجموعة من النواب في البرلمان إلى البرلمان، ثم تبنيها لتصبح سياسة الحكومة. وبالتالي يكون القرار مدروساً على عدة مستويات وليس من وحي زعيم ملهم أو أي شخص يستيقظ صباحاً ويطلع بقرار، عملية طويلة ولكنها تصل إلى القرار.

الجلسة الرابعة

مدير الجلسة

الدكتور عدنان السيد حسين

أستاذ الحقوق في الجامعة اللبنانية

الورقة التاسعة

منظمة التحرير وإدارة المفاوضات مع إسرائيل

أ. حلمي موسى⁴³

يصعب الحديث عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بمعزل عن مشروع التسوية وتبلوره في الساحة الفلسطينية. وليس من المبالغة استنكار أن ميل منظمة التحرير الفلسطينية والقوى المتنفذة فيها نحو التسوية كان في واقعه إقرار بفشل - ليس فقط - منهج المقاومة وإنما كذلك فكرة المصير العربي المشترك. فقد قاد النضال الفلسطيني، بفعل أساليبه وإخفاقاته إلى المزيد من الابتعاد عن المنطلقات، وأسهمت اندفاعة دول عربية، وفي مقدمتها مصر، نحو التسوية المنفردة إلى سعي قادة المنظمة للبحث عن مكان لهم فيها.

ومن المجافي للحقيقة عدم الأخذ بالحسبان في كل ذلك ما جرى لمنظمة التحرير التي خاضت من وجهة نظرها في لبنان "معركة القرار الوطني المستقل" بعد أن انتهت من "حرب الإبادة" التي أعلنتها إسرائيل عليها عام 1982. ولكن بالمقابل لا يمكن إنكار أن فكرة التسوية كانت تطل في عقول عدد من قادة فتح منذ أواخر الستينات. ومن أبرز الشارات على ذلك ما أعلنه عضو لجنة مركزية في حركة فتح في ندوة في العاصمة البريطانية عن الجهد الذي بذلته حركته منذ عام 1968 لتطويع العقل الفلسطيني لتقبل فكرة التسوية مع إسرائيل.

والواقع أن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية كانت على الدوام حلاً لدى البعض في الجانبين. فقد حاول وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان بعد عام 1967 المبادرة إلى فتح قناة تفاوضية مع المنظمات الفلسطينية. وقد فشلت هذه المحاولة. كما أن

(43) خبير الشؤون الإسرائيلية، محرر في صحيفة السفير.

القيادة الفلسطينية حاولت طوال سنوات بعد ذلك إعطاءشارات باستعدادها للتفاوض، ولكن الحكومة الإسرائيلية كانت ترفض ذلك. وهكذا استقرت الاتصالات بين الطرفين طوال السبعينات والثمانينات على اعتماد وسطاء الطرف الثالث أو الاتصال عبر اليسار الإسرائيلي.

ويمكن القول أن معظم هذه الاتصالات ظلت محصورة في الجانب الفكري السياسي وذات طبيعة تمهيدية أكثر مما كانت اتصالات سياسية عملية. ولم يتغير الوضع تقريباً إلا بعد نشوب الانتفاضة الفلسطينية الأولى من جهة، وثبوت الاستعداد الرسمي العربي للتخلي عن القضية الفلسطينية كما حدث في قمة عمان قبل الانتفاضة بقليل من جهة أخرى. وجاء الغزو العراقي للكويت وما تركه من آثار كارثية على الوضع العربي ثم الحرب الأميركية على العراق لتمهد الطريق لأول مفاوضات رسمية بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد تم ذلك في مؤتمر مدريد الذي شارك فيه الفلسطينيون ضمن وفد مشترك مع الأردن ولكن بأعضاء اختارتهم منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد أدارت المنظمة الوفد الفلسطيني بطريقة كانت تركز على إظهار أن المهم هو أن يعرف الجميع أن منظمة التحرير هي التي تمسك وتحرك جميع الخيوط. ورغم أن أعضاء الوفد أبدوا حرصاً شديداً على إيفاء منظمة التحرير حقها إلا أن وتيرة المفاوضات التي أجراها الوفد لم تكن مريحة لقيادة المنظمة. ومن تحت الطاولة حاولت قيادة المنظمة فتح قناة اتصال وتفاوض سرية مع الحكومة الإسرائيلية بعد سقوط حكم اليميني إسحق شامير وتشكيل حكومة يسارية برئاسة إسحق رابين.

وشكلت قناة الاتصالات السرية التي عرفت بقناة أوصلو مفاجأة ليس فقط للمفاوضين الفلسطينيين في واشنطن وإنما كذلك للأميركيين.

وقد بدا واضحاً في قناة أوصلو أن الأمر اختلط على قيادة منظمة التحرير بين المحافظة على الوطن المعنوي والمحافظة على الوطن الطبيعي. ورأت أن بالوسع استغلال المأزق الذي خلقته الانتفاضة لإسرائيل للخروج من المأزق الذي خلقه الواقع العربي للمنظمة. وهكذا تبلورت أول قواعد التفاوض وأهدافها، فالمنطلق هو حماية منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد بوصفها عنوان القضية، والغاية هي تجسيد ذلك بالعودة إلى التراب الوطني ولو من بوابة السياسة التجريبية. أما الوسيلة فكانت

إشعار الإسرائيليين بالاستعداد لحل القضية من خلال مقايضة الأمن بالعودة، وإدارة أوضاع الفلسطينيين بشكل يقرب الجميع من الحل الذي لم تكن صورته النهائية واضحة. وبين هذا وذاك الارتكاز إلى ورقتي قوة: أولاهما حاجة إسرائيل للتخلص من أعباء إدارة الوضع الفلسطيني كقوة احتلال، والثاني اللعب بورقة فتح الأبواب العربية المغلقة أمام إسرائيل.

وهكذا كان بوسع القيادة الفلسطينية أن ترى في إعلان المبادئ أرضية تقرب الفلسطينيين خلال مهلة زمنية محددة من الحل النهائي الذي هو دولة فلسطينية مستقلة. أما إسرائيل فلم ترَ أن الإعلان يقود بالضرورة إلى ذلك بل أنه يفتح الباب أمام الفلسطينيين للحصول على شيء ما بين الحكم الذاتي والدولة محدودة السيادة. وأياً يكن الحال فإن إعلان المبادئ شكل أول نقلة نوعية للقيادة الفلسطينية من الفكر التسووي إلى الفعل التسووي. فقد تغيرت بهذا الإعلان استراتيجية وهدف ووسائل منظمة التحرير وباتت الشرعية الدولية واحدة من أهم أدوات التفاوض.

غير أن هذا التغير عني بين ما عناه انتقال عناصر التأثير الفعلي على الموقف التفاوضي من الواقعيين الفلسطيني والعربي إلى الواقع الدولي. وغدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللاعبين الأهم على الصعيد الفلسطيني، سواء بسبب قدرتهما في التأثير على إسرائيل، أو بفضل الدعم المالي الذي تقدمانه للسلطة الفلسطينية.

وأياً يكن الحال فإن من الملاحظ أن الإدارة الفلسطينية للمفاوضات مع إسرائيل لم تتخذ صورة واحدة في كل المراحل بل أنها تغيرت بتغير الظروف. فقد بدأت بوفد يضم عدد من الكفاءات تحت إشراف سياسي شبه علني لمنظمة التحرير، وانتهت بوفد سري من منظمة التحرير يكاد يخلو من الكفاءات. وكان الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات يمسك بيديه بقوة بالفعل التفاوضي في الحالتين.

وبقي عرفات ممسكاً بالخيوط التفاوضية حتى بعد إقامة السلطة الفلسطينية. غير أن عوامل جديدة دخلت على الخط أبرزها اكتشاف الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني لعناصر كانت خافية. وأول هذه العناصر على الصعيد الفلسطيني اكتشاف أهل أوصلو أن الاتفاق أنقذ قيادة المنظمة ولكنه لم ينقذ الشعب الفلسطيني. وأن الشعب الراح تحت الاحتلال ما زال يملك القدرة على المقارعة وأنه مستعد للتضحية من أجل نيل

حقوقه. وبالمقابل فإن التسوية من الجانب الإسرائيلي لم تكن ناضجة بما فيه الكفاية وأن قوة الاعتراض الداخلية عليها أقوى مما كان يعتقد.

وهكذا أفلحت الطلقات التي أوردى بها يجئال عمير رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين في إظهار عجز التسوية. إذ لم يفلح القائم بأعماله وشريكه في جائزة نوبل للسلام من الجانب الإسرائيلي، شمعون بيريز في تنفيذ اتفاقية الخليل. وأوكلت هذه المهمة لرئيس الحكومة من اليمين بنيامين نتنياهو الذي اضطر للقبول أيضاً باتفاقية واي ريفر. ولكن كل ذلك صار يجري في ضوء تعاضم الشكوك في الجانبين كل تجاه الآخر. وليس صدفة أن أحداث نفق الأقصى وفرت للجيش الإسرائيلي فرصة الاستعداد للمعركة المقبلة التي كانت ستقع مع نشوب انتفاضة الأقصى.

وفي هذه الأثناء كانت إشكالية العلاقة بين المنظمة والسلطة تحسم لمصلحة السلطة من دون أن تطفو هذه الإشكالية على السطح بوجود الرئيس عرفات. وغدت المفاوضات واحدة من مهمات السلطة مع إبقاء خيط شكلي يربطها بالمنظمة. وقد كان إعلان المبادئ وتوقيع اتفاقيات غزة - أريحا عام 1994 آخر الاتفاقات التي أبرمتها المنظمة. وبعد ذلك صارت الاتفاقيات، وبرتوكولي القاهرة وواشنطن عام 1995، تتحدث عن مرجعية منظمة التحرير ولكنها صارت تحصر الصلاحيات في يد مؤسسات السلطة.

وفي الحديث عن المفاوضات بين السلطة وإسرائيل لا يمكن إغفال حقيقة أن النظام السياسي الفلسطيني كان يعيش برمته في ظل أسلوب فردي في القيادة انعكس على كل أوجه العمل. وكثيراً ما كانت قرارات المجالس والهيئات الشرعية في واد والأفعال التفاوضية في واد آخر. وليس أدل على ذلك من حقيقة أن منظمة التحرير أدارت المفاوضات مع إسرائيل على أساس القرارين 242 و338 اللذان لا يتطرقان للحقوق الفلسطينية. والأدهى أنه تم إجبار المنظمة من أجل نيل الشرعية على الموافقة مسبقاً بالتعهد بالعيش "مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها"، وأنها تنبذ "العنف الفردي والجماعي" ولن تلجأ إليهما.

فقد كانت المفاوضات تجري غالباً قبل المفاوضات الفعلية سواء لتسهيل الحصول على الموافقة الأميركية أو "الشرعية الدولية". وهذا ما تم مثلاً في القبول الرسمي الفلسطيني بالشروط الأميركية لإجراء اتصالات مع المنظمة. ونظراً لتعدد أنواع الضغوط فإن

المفاوض الفلسطيني كثيراً ما كان في عجلة من أمره لتحقيق اتفاق من خلال المراهنة على ورقة استباق المسارات الأخرى، الأردنية حيناً والسورية حيناً آخر.

ولا يمكن المرور بعجالة على المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من دون الإشارة إلى أن الأمر استغرق سنوات طويلة إلى أن تم تشكيل دائرة للمفاوضات في منظمة التحرير. وقد استفادت هذه الدائرة من منح قدمتها عدة دول بينها بريطانيا لتأسيس أو تطوير نوع من الخبرات القانونية في التفاوض. وكانت هذه الثغرة واحدة من أبرز الثغرات التي ميزت المفاوض الفلسطيني في اتفاقات أوسلو، والتي دفعت شخصاً مثل شمعون بيريز للقول بأن إسرائيل كانت كمن يفاوض نفسها، في إشارة لافتقار الطاقم الفلسطيني للخبراء القانونيين. ومعروف أن مصر أسهمت بقدر كبير في سد الثغرات القانونية التي عانى منها الوفد الفلسطيني.

ومع صعود حركة حماس إلى رئاسة الحكومة الفلسطينية وسيطرتها على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي نشأ وضع جديد يصعب وصفه بالنسبة للمفاوضات الفلسطينية. صحيح أن المفاوضات بقيت تحت إمرة منظمة التحرير غير أن وجود حكومة فلسطينية برئاسة حماس يثير تساؤلات حول مدى التفويض الذي تحظى به المنظمة في هذا الشأن.

الورقة العاشرة

منظمة التحرير وإدارة العلاقات الفلسطينية العربية

د. محمد السيد سعيد⁴⁴

مقدمة:

تنطلق هذه الورقة من الاعتقاد بأن القضية الفلسطينية هي بالفعل قضية العرب الجماعية، وهي ملك لجميع الشعوب العربية والإسلامية. غير أن ترجمة هذا المبدأ العام لم تكن ناجحة أو فعالة في الواقع، وفيما يتعلق بإدارة العلاقات الفلسطينية العربية.

وتناقش هذه الورقة أولاً مفارقات العلاقات العربية الفلسطينية، وتؤكد أهمية التمييز والفرز الدقيق بين نماذج الإدارة السلبية وتلك الخلاقة للعلاقة بين منظمة التحرير والسياسات العربية، وأخيراً تضع نموذجاً عاماً لبناء علاقة مستقبلية أكثر مواتاة للنضال الوطني الفلسطيني، وتستنتج أن تطبيق هذا النموذج مشروط إلى حد كبير بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها في سياق عالمي وعربي جديد.

أولاً: مفارقات العلاقات الفلسطينية العربية:

هل تستحق الساحة السياسية العربية أن تكون المجال الرئيسي للسياسة الخارجية أو للنضال الفلسطيني خارج الأرض المحتلة؟ نبدأ بهذه الصياغة الفظة وشديدة الخشونة للسؤال لأن الواقع العربي الراهن يصدمننا بعدد من المعطيات والمفارقات على الأقل بالمقارنة مع الساحة العالمية باتساعها والساحتين الأوروبية والأمريكية على وجه الخصوص.

(44) خبير استراتيجي مصري، نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة.

وربما نبدأ أيضاً بوضع السؤال في سياق المفارقة الرئيسية التي يجب على أي باحث جاد أن يفهمها جيداً.

تتشكل هذه المفارقة من حقيقتين متعارضتين: الأولى أن العلاقة الفلسطينية العربية ليست فقط عضوية بل هي علاقة تماهي على الأقل من حيث معطيات الهوية، ومن حيث الارتباط الاستراتيجي المتبادل بين الأمن الوطني والقومي العربي من ناحية، والقضية الفلسطينية من ناحية أخرى. أما الحقيقة الثانية فهي أن النضال الوطني الفلسطيني واجه في أكثر البلاد العربية حصاراً أشد، وبطشاً أعظم مما واجهه حتى داخل إسرائيل ذاتها، وبكل تأكيد أشد مما فرض عليه في العالم الخارجي وخاصة أوروبا وأمريكا.

يُحرَم المواطنون الفلسطينيون من فرص التعبير عن ذاتهم بحرية في غالبية - إن لم يكن كل - البلاد العربية، وتُفرض عليهم أنظمة أمنية صارمة تكبلهم تماماً من الناحية السياسية، وتشوه بشده علاقاتهم بالمجتمع العربي المحيط بهم. ومن البديهي أنها تفرض على النضال السياسي الفلسطيني قيوداً أشد صرامة وعنفاً مما هو مفروض على المجتمع الفلسطيني المقيم بضيافة مختلف البلاد العربية.

غير أن هذه القيود الصارمة والقمعية ليست حكراً على المجتمع الفلسطيني وقواه المناضلة في البلاد العربية، بل عانت الشعوب العربية ذاتها من تلك القيود ومن الممارسات الباطشة لنظم الحكم العربية. وقد أدى هذا الواقع تاريخياً إلى ضعف الإسناد الشعبي العربي للحركة الوطنية الفلسطينية وحصر هذا الإسناد في الحدود التي تريدها مختلف النظم في كل مرحلة أو لحظة بعينها. وظهر هذا الضعف بصورة كارثية منذ الغزو الإسرائيلي للبنان، والذي استهدف توجيه ضربة قاصمة للنضال الوطني الفلسطيني، حيث لم تخرج مظاهرة عربية واحدة تضاهي المظاهرات الكبيرة التي وقعت داخل إسرائيل ذاتها.

ويجب في الواقع أن نفهم هذه المفارقة لا بصورة ميتافيزيقية، أو كتعبير عن تناقض أصيل مع النضال الفلسطيني، وإنما كجزء لا يتجزأ من التطور التاريخي لنظم الحكم العربية وانعكاس هذا التطور على الموقف من النضال السياسي الفلسطيني، أو في الحقيقة على الموقف من مفهوم النضال ذاته وخاصة النضال الشعبي المفتوح. فدولة ما

بعد الاستقلال صادرت جميع صور النضال الشعبي وأجهضت أو سيطرت على جميع مؤسسات الفعل الجماعي المستقل للجماهير العربية. وواجهت النضال الفلسطيني المباشر بقدر لا بأس به من الخشونة بسبب خشيتها من امتداد عدوى النضال الفلسطيني إلى الجماهير العربية. وبينما توقع الثوريون العرب أن يعمل النضال الوطني الفلسطيني كشرارة للنضال الشعبي العربي في كل مكان، وقع العكس إلى حد كبير، حيث امتدت الهيمنة البيروقراطية والتسلطية الرائجة في العالم العربي إلى حقل النضال الفلسطيني، وبالذات داخل هياكل منظمة التحرير ذاتها.

وعلى الدرجة نفسها من الأهمية يمكن القول أيضاً أن تشوهات عميقة ومفارقات أشد وطأة وتوتراً قد نشأت في مستوى العلاقات الفلسطينية العربية، وبصورة خاصة على المستويات الرسمية، خلال المراحل الأخيرة.

ويمكن أن نصنف هذه المفارقات إلى مستويات متعددة. لم تقع المسؤولية دائماً على النظم العربية وحدها، بل يتحمل الجانب الفلسطيني جانباً من هذه المسؤولية. وربما يكون النموذج الأكثر شيوعاً وضرراً هو الزج بالفلسطينيين في الخلافات والنزاعات بين الدول العربية، وهو ما وصل إلى قمته وأسوأ تعبيراته في أزمت الخليج. وحتى الآن يتحمل النضال الفلسطيني والشعب الفلسطيني نفسه بعض النتائج المدمرة للانطباع السائد بأن الفلسطينيين كجماعة وطنية أو منظمة التحرير، باعتبارها الإطار النضالي للشعب الفلسطيني، قد أخذ جانب هذا الطرف أو ذاك في الأزمات والصراعات العربية - العربية أو الصراعات العربية مع دول الجوار الإقليمي وخاصة إيران. وما زالت آثار هذه النتائج والتصرفات والمرارات واضحة في الأعمال الانتقامية التي اتخذت ضد المنظمة والفلسطينيين عموماً في الكويت خلال التسعينات، والعراق في الوقت الحالي.

أما النموذج الثاني فهو الزج بالفلسطينيين بالمنظمة في أتون الصراعات المحلية والحروب الأهلية في عدد من الدول العربية. ولا شك أن أسوأ تعبيرات هذا النموذج وقعت في لبنان، وبدرجة أقل في الأردن. ودفع النضال الفلسطيني ثمناً باهظاً لهذه المفارقة التي فرضت عليه غالباً ضد إرادته. وعلى أي حال كان الثمن المدفوع فلسطينياً لقاء هذه الحالة المؤلمة أشد وأعلى مما تعين على الحركة الوطنية الفلسطينية أن تدفعه لقاء نضالها المباشر ضد إسرائيل ذاتها.

أما النموذج الثالث لهذه المفارقات فيتعلق بإدارة الخلافات المشروعة حول مسارات الصراع العربي الإسرائيلي أو طرائق وأساليب تسويته. وهنا يمكننا أن ندرج الخلافات مع القاهرة بمناسبة زيارة القدس وكامب ديفيد الأولى، ومع دمشق بمناسبة كثيرة مثل دخول القوات السورية لبنان عام 1976 أو توقيع اتفاق أوسلو 1993. وبوجه عام افتقدت الثقافة السياسية العربية بما في ذلك الثقافة السياسية الفلسطينية خبرات مناسبة في إدارة النزاعات الفكرية والسياسية بصورة إيجابية وسلمية حفاظاً على أفق التحالف الاستراتيجي. وهنا أيضاً دفعت المنظمة والنضال الوطني الفلسطيني ثمناً كبيراً بدءاً بتعميق الخلافات والتناقضات الأيديولوجية والسياسية بين الفصائل الفلسطينية ذاتها، والتي ارتبط بعضها بنظم عربية متباينة وأحياناً متصارعة، وصولاً إلى محاولات إلغاء الوجود الفلسطيني سياسياً وعسكرياً، وأحياناً بشرياً أيضاً، فضلاً عن التكلفة الماثلة في الحرمان من حقوق إنسانية أساسية ولا غنى عنها. ومثل إصرار بعض النظم العربية وخاصة ذات الأيديولوجيات القومية على تتبع النضال الفلسطيني أشد حلقات النضال الفلسطيني الحديث مأساوية وتكلفة، ووصل الأمر في بعض الحالات مثل العلاقة مع ليبيا إلى حد العبث الكامل.

ولا شك أنه كانت هناك نماذج أخرى سلبية، وإن كنا نكتفي بهذه النماذج في السياق الحالي. لقد أدى الأثر التراكمي لسلاسل الأزمات التي ضربت العلاقات الفلسطينية العربية إلى فرض طوق عجيب من العزلة والشعور بالوحدة أو بالحصار على الشعب الفلسطيني ككل، وبالتأكيد على نضاله السياسي، بصوره ومستوياته المختلفة بما فيها الوجود والتمثيل الرسمي لمنظمة التحرير حيثما كان وما يزال مسموحاً به.

وبوجه عام كان من الممكن أن يكتفي الباحثون بالتعبير بأسى عن واقع العزلة المفروض على النضال الفلسطيني باعتباره حالة نضال وطني متأخرة وشديدة الخصوصية، لولا أن التجربة فتحت آفاقاً أخرى بالمقارنة مع الأفق العربي. فالنضال الفلسطيني المباشر وغير المباشر في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية حقق عائداً أعلى بكثير مما تحقق في الساحة العربية، وبالرغم من الحرب المنظمة والهائلة التي تشنها الحركة الصهيونية واللوبيات الإسرائيلية وأنصارها في العالم الغربي كله. ويمكننا بقياس المؤشرات السياسية أن نثبت أن العائد الحقيقي للنضال الفلسطيني والمؤيد له في العالم الغربي كان أعظم منه في العالم العربي. وبكل بساطة يمكن القول بأن النضال الفلسطيني

يحقق عائداً أفضل بكثير في المجتمعات الديمقراطية عما يحققه في الدول التسلطية والبوليسية. وأمكن في سياق الانتفاضة أن ينتقل الفلسطينيون لأول مرة إلى الهجوم حتى في الساحة الأمريكية ذاتها (حملة نزع الاستثمارات من إسرائيل في الجامعات الأمريكية مثلاً). واليوم أمكن إنهاء أسطورة إسرائيل اللطيفة والديمقراطية في أذهان ملايين من الأوروبيين والأمريكيين، واليوم يعلم هؤلاء بصورة أفضل الطبيعة الحقيقية والعنصرية لدولة إسرائيل. وحتى في المنطقة العربية كان العائد في البلاد العربية التي حققت إنجازاً ديمقراطياً أفضل، مثل المغرب ومصر مثلاً أو حينما تحقق تقدم ديمقراطي ولو في قطاع بعينه من قطاعات الحياة الاجتماعية، مثل الفضاء الإلكتروني والإعلام التلفازي بالمقارنة بالصحافة المطبوعة المحلية.

ولكن هل تؤدي بنا هذه المقارنات إلى إهمال العمل وسط الجماهير العربية أو إهمال الإسناد العربي للقضية الفلسطينية؟ بالطبع لا بد أن تكون الإجابة بالسلب. إذ لا يملك النضال الفلسطيني رفاهية الاختيار بين الساحات المختلفة، ولا يملك بالأخص التفريط في الساحة الجماهيرية العربية ولا الساحة العربية عموماً بمستوييها الرسمي والشعبي. ويجب أن يضع النضال الفلسطيني أهدافاً طموحة من خلال نماذج فعالة وبناءة لتنسيج العلاقات مع الشعوب العربية وحتى الحكومات العربية. وهذا هو ما نعالجه في القسم التالي من هذه الورقة.

ثانياً: الإدارة الفلسطينية للعلاقات مع العالم العربي:

كيف تدير إذن منظمة التحرير الفلسطينية علاقاتها مع العالم العربي؟ البداية السليمة هي أن تبدأ منظمة التحرير بتعريف نفسها: مهمتها وطبيعتها واستراتيجيتها لكسب الصراع مع العدو الصهيوني، ومن ذلك تعرج إلى دراسة إرث العلاقات مع العالم العربي، وتقرر تصحيحه وإعادة تسيير هذه العلاقات على ضوء المنهجية والاستراتيجية التي تأخذ بها.

فلا يمكن تصحيح العلاقات مع العالم العربي رسمياً وشعبياً إلا إذا استقرت المنظمة على تعريف ذاتها ودورها وتكوينها ومسئولياتها في حقل النضال الفلسطيني، كما لا يمكن أن تصحح هذه العلاقات إلا إذا قامت باستنتاجات سليمة من المعطيات الراهنة والمستقبلية المباشرة للعالم العربي.

وإذا افترضنا أن المنظمة أعادت تعريف ذاتها باعتبارها الهيئة ذات الولاية السياسية العامة على جميع أوجه القضية الفلسطينية بما فيها قضية اللاجئين، وباعتبارها المرجعية التنظيمية للسلطة الوطنية بما يحل - ولو بقدر - إشكالية ازدواج التمثيل (منظمة - سلطة)، ونقصه في الوقت نفسه (عدم تمثيل التيار الإسلامي داخل المنظمة رغم قوته في صفوف الشعب والمجتمع بقسميه المقيم واللاجئ)، فإن العلاقة مع الشعوب العربية تختلف تبعاً لمتغير واحد أصيل وهو الاستراتيجية العامة، وحسم القضية الأساسية في هذه الاستراتيجية العامة، وهي ثقل ومدى الكفاح المسلح وسط مجمل آليات النضال، بالمقارنة بآليات التفاوض السياسي والسلمي.

وفضلاً عن ذلك فإن معطيات الساحة العربية ذاتها لا بد أن تحتل أهمية كبيرة في عملية تصحيح العلاقات التاريخية. ويجب أن يكون واضحاً للمنظمة أن الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية سيأخذ وقتاً طويلاً، وأنه سيكون محاطاً بالشكوك وإمكانية الانتكاس. وسوف تستمر النظم العربية الشمولية والبوليسية قوية للغاية ومهيمنة على الواقع السياسي في معظم البلاد العربية.

وبناءً عليه يمكن للمنظمة أن تحسم أولاً منهجها في التعامل مع العالم العربي، وتقريب هذا المنهج مما يمكن تسميته الواقعية الطموحة، بمعنى محاولة الوصول بالعلاقات مع الجماهير والحكومات العربية إلى أعلى السقوف الممكنة، في كل لحظة ومرحلة، وذلك بمؤشرات تعظيم الإسناد العربي للنضال الوطني الفلسطيني سواء كان عسكرياً أو دبلوماسياً أو بحزمة من الآليات النضالية التي تشمل الإثنين معاً.

وبوجه عام فإن الواقعية الطموحة تعنى بداية إسقاط عدد من الأوهام والأساطير التي علقت طويلاً بأذهان المنظمة أو قيادات كبرى فيها وتضافرت مع تقاليد متجذرة في الساحة السياسية الفلسطينية.

أول هذه الأوهام والأساطير أن الشعب الفلسطيني مسؤول عن تغيير الواقع السياسي الداخلي أو على المستوى العربي العام أو أنه قادر على ذلك.

انطلقت هذه الأسطورة من حقيقة مهمة، وهي أن تعبئة الشعوب العربية والقدرات العربية أمر ضروري ضرورة مطلقة، لتمكين الشعب الفلسطيني من الانتصار. وقد دفعت هذه الحقيقة قيادات وكوادر الثورة الوطنية الفلسطينية للعمل بصور معقدة

سافرة أو مستترة للتحالف مع أو ضد بعض النظم العربية أو على العمل في أوساط شعبية على غير رضا حكوماتها. كما أن قوى سياسية داخلية عديدة في مختلف البلاد العربية كانت تدفع في الاتجاه نفسه بأن سعت باستماتة للزج بالمنظمة في صراعاها ضد حكوماتها، أو على الأقل الاستعانة بقدرات وموارد المنظمة لبناء قدراتها أو خوض معاركها الخاصة. وقد انتهى ذلك كله في الحالتين بكارث كبيرة.

وبينما تعلمت الفصائل التقليدية في منظمة التحرير هذا الدرس بعد دفع ثمن باهظ، من المحتمل أن تكرر التيارات الإسلامية بعض الأخطاء المرتبطة بالنظرية نفسها أو الأوهام والأساطير نفسها.

ويمكن نظرياً أن يناقش الفلسطينيون خبراتهم في هذا المجال حتى يتجنبوا دفع ثمن إضافي باهظ في المستقبل.

ومع ذلك فإن هذه الخبرات لا تحل بالضرورة مشكلة وضع استراتيجية سليمة لإدارة العلاقة مع العالم العربي والإسلامي. فبينما يجب أن تسقط أوهام "تحرير" الشعوب العربية من حكوماتها، أو ما يقاربها من أوهام وأساطير فإنه لا يمكن في الوقت نفسه التخلي عن الأمل في تعظيم الإسناد الشعبي العربي للنضال الوطني الفلسطيني.

وبكل بساطة، يمكن أن نجد نطاقاً معقولاً لإدارة العلاقات مع الشعوب والحكومات، انطلاقاً من جملة من المبادئ الواقعية الطموحة. أول هذه المبادئ هو القاعدة الأصولية المعروفة والتي تقول بأن دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة. فقد دفع الشعب الفلسطيني ثمناً غالياً للغاية في سياق تسديد فواتير الأوهام الثورية دون أن يحقق أي هدف مفيد أو أية مصلحة حقيقية. وبوجه عام يتعين على النضال الفلسطيني ألا يكرر هذه الأخطاء، وأن يدرأ عن نفسه أضرار التأمّر على وجوده وقواعده، وأن ينأى بنفسه عن الزج في سياقات داخلية تقود إلى خسارة قطاع مهم من المجتمع أو المؤسسات الرسمية. يجب أن تؤسس العلاقة وألا تتجاوز كثيراً في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور حدود الإحداثيات العامة للتضامن الضروري والذي توضع قواعده على مستوى النظام العربي الكلي، بغض النظر عما إذا كانت هذه الإحداثيات كافية أو غير كافية.

إن الحياد السياسي الفلسطيني في الساحة السياسية العربية الرسمية وغير الرسمية، الداخلية والعربية العامة هو شرط لازم لدرء أو دفع الضرر الواقع، والذي

يمكن أن يقع على الشعب الفلسطيني أو على منظمة التحرير. ويجب أن يصبح هذا الحياض السياسي واضحاً وغير ملتبس ومعلناً وليس مضمراً، وأن يرتبط بمبدأ إقامة العلاقات مع الشعوب والمجتمعات العربية بكل تياراتها واتجاهاتها السياسية وانتماءاتها الطبقية.

ومن المفيد للغاية أيضاً أن تنشأ العلاقات على قاعدة من المساواة والتضامن الحقيقي؛ ففي حالات كثيرة تعمدت القيادات الفلسطينية أن تصطنع لنفسها "وكلاء" في الواقع السياسي أو الثقافي أو الفكري المحلي في عدد من الدول العربية لقاء الدعم المالي. وعكست مثل هذه العلاقات امتدادات كئيبة في الحقيقة لنفس نمط الموالي-المحاسب الذي طبع العلاقات بين القيادة وبعض الكوادر في المستوى الفلسطيني. وثبت في الممارسة أن هؤلاء الوكلاء لا يفيدون في الحقيقة النضال الفلسطيني بقدر ما أفادوا أنفسهم. وثمة انطباع عام بأن المال الفلسطيني أهدر على شبكة واسعة من العلاقات التي تصنف في جانب الفساد بأكثر بكثير مما تصنف في جانب التضامن النضالي. لقد جفت هذه العلاقات في سياق الانتفاضة وما فرضته من ظروف، ولا يجب أبداً تجديد هذه النوعية من العلاقات مع الواقع السياسي والثقافي والفكري المحلي في أي بلد عربي. يجب ببساطة تأسيس العلاقات على الإسناد الفعلي للقضية الفلسطينية انطلاقاً من الواجب النضالي وليس من المنافع الشخصية أو علاقات المحاسبية أو أوهام وأساطير وأساليب الوكالات السياسية.

ثمة مبدأ ثالث أراه هاماً في وضع صيغة قابلة للحياة للعلاقات مع العالم العربي على المستويين الرسمي والشعبي في المستقبل المباشر والقريب، وهو مبدأ "من كل حسب قدرته". وبوجه عام فإن ثمة قانوناً للتطور غير المتوازن بين مختلف المجتمعات العربية، فيتطور المجتمع ويصل إلى مستوى مرتفع من الطفرات الثورية والديمقراطية، في مرحلة معينة ثم يتراجع في مرحلة أخرى بينما يخوض شعب أو مجتمع عربي آخر تجربة سياسية في الاتجاه المعاكس في المراحل نفسها، ومن ثم تظهر فجوات كبيرة بين مستويات التطور الثوري والديمقراطي بين مختلف المجتمعات والدول العربية في كل مرحلة بعينها. ومن هنا نهتم بأن يعطي كل شعب وكل مجتمع للقضية الفلسطينية بقدر ما يمكنه وبقدر ما يتفق مع مستوى تحرره الخاص. ويعنى ذلك أنه لا يجب أبداً التخلي عن العمل في أي بلد عربي، أو تعميق الصلات النضالية والسليمة مع الحركات

المدنية والسياسية المساندة للنضال الفلسطيني مع تفهم تباينها في طبيعة الظروف، ومستوى نضج النضال واستقرار الحضور السياسي والعام لمختلف القوى والحركات في مختلف البلاد العربية. ومن المرجح أن ذلك كان يعني في الماضي أن مجموع الإسناد السياسي كان متساوياً في مختلف المراحل الزمنية، محسوباً بالنسبة لمجموع المنطقة أو مجموع البلاد العربية.

ويمر العالم العربي في العامين الأخيرين بظروف بالغة الخصوصية، حيث بدأت في التفجر تناقضات الركود السياسي الطويل بما صاحبه من قهر سياسي وفوضى اجتماعية واقتصادية وسوء أداء على جميع المستويات. وفي هذا السياق فإن كل مجتمع سياسي عربي يغير من جدول أعماله بصورة محسوسة لكي يعطى أولوية كبيرة لأهدافه الداخلية. وقد وقع تطور مشابه في حالة الأرض المحتلة. وحتم هذا بدوره أن ينتقل مركز الثقل تدريجياً في السياسة الخارجية الفلسطينية الرسمية والشعبية إلى العالم الخارجي، أكثر كثيراً من العالم العربي. ولم يعطل هذا التطور سوى التحولات العاصفة في السياسة الفلسطينية مع فوز حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيلها لحكومة السلطة الوطنية. ومع ذلك فمن المرجح أن يستأنف هذا الاتجاه التاريخي لنقل بؤرة الاهتمام في السياسة الخارجية الفلسطينية من العالم العربي إلى المنظومة الدولية وبالذات أوروبا وأمريكا الشمالية.

ومع ذلك يجب أن تؤسس منظمة التحرير الفلسطينية سياستها العربية على ما تحقق من إنجازات فعلية في مختلف البلاد العربية خلال السنوات القليلة الماضية وتحديداً منذ الانتفاضة الثانية، وأن تطوّر هذه الإنجازات. ففي مصر ومختلف البلاد العربية وخاصة بلاد الطوق، نشأت بصورة تطوعية وإرادية بحثة منظمات كثيرة لدعم وإسناد الانتفاضة، وقامت هذه المنظمات بدور كبير في إرساء عمل شعبي حقيقي وفعال على المستويين النفسي والمدني وبدرجة أقل على المستوى السياسي. ورغم أن هذه المظاهر النضالية قد هبطت في العام الأخير بسبب الظروف الخاصة بتطور الأجندة السياسية في هذه البلاد العربية، فقد حققت ما لم تحققه عقود من العلاقات الرسمية وشبه الرسمية مع "الوكالات السياسية التقليدية"، وهو تحويل القضية الفلسطينية من حيز في الخطاب الرسمي العربي إلى واقع شعبي معاش، وإلى رغبة في الإسناد الشعبي المباشر للقضية الفلسطينية، وبالارتباط مع النضال المباشر للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة.

ومن ناحية أخرى فإنه رغم التحويل المهم للأجندة السياسية في عدد ملحوظ من البلاد العربية نحو الداخل، فإن فوز النضال الشعبي الداخلي بقدر أكبر من الحريات الديمقراطية يمكن أن يترجم إلى إسناد أعمق وأوسع وأكثر أصالة مما تحقق في ظل هيمنة النظم العربية على الخطاب والممارسة في حقل النضال الفلسطيني. وفي مصر نجد أن صعود النضال الديمقراطي الداخلي قد أظهر عمق الارتباط مع القضية الفلسطينية، وهو ما يمكن ملامسته من خلال الشعارات المرفوعة في المظاهرات الشعبية التي تقودها الحركات الإصلاحية المصرية وعلى رأسها كفاية والحملة الشعبية من أجل التغيير (والأخيرة هي امتداد موضوعي للجنة الشعبية لمنصرة الانتفاضة). وقد يعود ذلك إلى أن القوى المناضلة من أجل الديمقراطية هي ذاتها التي شغلت طويلاً بالقضية الوطنية والقومية وبالإسناد الشعبي للنضال الفلسطيني، ومع ذلك فربما تعلمت هذه القوى مع الأجيال الشابة دروساً ثمينة تتعلق بالارتباط الموضوعي بين النضال من أجل الديمقراطية من ناحية، والنضال ضد الامبريالية وخاصة التحالف الأمريكي الإسرائيلي من ناحية أخرى. وعلى أي حال، فإن الأمر لا يتطلب أكثر من تجديد وتوسيع روح الحوار بين القوى الوطنية والديمقراطية في كل من مصر وفلسطين، لكي يتعمق الإسناد الشعبي المصري للنضال الفلسطيني. ويمكن البناء على هذا المثل أو الحالة في عموم الأرض العربية.

ثمة مبدأ رابع وهو حتمية النضال على مستوى أممي لنيل العدالة الدولية عموماً والعدالة في الحالة الفلسطينية تحديداً. لم يعد من الممكن - مهما تعلق الناس هنا بدعايات التيارات الجهادية أو الإسلامية السياسية - تجاهل هذا المستوى الأممي. بل لم يعد من الممكن شن نضال مظفر من أجل أية قضية جوهرية بما فيها وعلى رأسها القضية الفلسطينية على المستوى العربي وحده، دون بناء أو اصر العمل المشترك مع أوسع القوى الديمقراطية في العالم، دون النضال على مستوى أممي حقيقي. ويحتم هذا المبدأ أن تنشئ منظمة التحرير علاقاتها على المستوى العربي في سياق وبالتلازم مع علاقات عميقة وتحالفات واسعة على المستوى الكوكبي. وهذا ما نتناوله في القسم التالي.

ثالثاً: نحو نموذج لإدارة العلاقات الفلسطينية العربية:

ما نقترحه في هذا الحيز يلخص في الحقيقة بعض المعطيات والأفكار التي طرحناها

في الفقرات السابقة. والنموذج الذي نقترحه هنا بإيجاز يقوم على فكرة فهرسة العلاقات مع الممكنات العربية المتغيرة، وبتعبير آخر فإن على منظمة التحرير الفلسطينية أن تحاول الحصول على أقصى ما يمكنها الحصول عليه من الإسناد العربي تبعاً لظروف كل بلد وكل مرحلة. وهي تستطيع أن تعظم العائد التضامني لهذه العلاقات أو على الأقل تثبيتها عند أعلى مستوى ممكن في كل لحظة بالنظر إلى هذه العلاقات في مجموعها.

وتعنى فهرسة العلاقات مع الممكنات العربية معاني متعددة، فأولاً يجب فهرسة العلاقات على أساس ما يسمى بالسرعات المتغيرة لنمو وتطور الإسناد الشعبي والرسمي العربي للقضية الفلسطينية، فلكل بلد عربي ظروفه وربما اتجاهات تطوره الخاصة، وهو ما ينعكس على القضية الفلسطينية. ويجب في هذه الحالة أن تواكب عملية إدارة العلاقات صعود وهبوط الإسناد الشعبي والرسمي من ناحية مختلف البلاد العربية. وبوجه عام من المتوقع أن يقل إسناد النضال الفلسطيني من جانب بلاد معينة مثل ليبيا وتونس ولبنان بينما قد يزيد من بلاد أخرى مثل الإمارات والسعودية وربما اليمن ومصر. ويجب أن تتجه العلاقات إلى البلاد المرشحة للزيادة، وبصفة خاصة بلاد الخليج، التي يتعاظم وزنها الاستراتيجي في المستقبل المباشر.

وثانياً يجب فهرسة العلاقات على ضوء مفهوم السرعات المتغيرة أو المستويات المتباينة القوة. فثمة فارق كبير في مستوى التبني الفعلي للنضال الفلسطيني بين الرسمي وغير الرسمي أو الشعبي، وبينما يتوقع أن يقل الأول فالثاني مرشح للزيادة كلما تحقق مستوى أعلى من التطور الديمقراطي. ويجب أن تتجه العلاقات أكثر إلى المستوى الشعبي دون التورط في التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية أو إغضاب الحكومات. كما أن ثمة فارق كبير بين توقعات نمو الإسناد الشعبي والرسمي معاً بين مختلف الدول العربية...

ويجب ثالثاً أن تتم فهرسة العلاقات من حيث المجالات تبعاً لظروف كثيرة ومتفاوتة بين الدول العربية. وعلى سبيل المثال فإن الدعم السياسي للنضال العسكري سيقبل من جانب جميع الدول العربية تقريباً، بينما قد يزداد الدعم المالي، من حيث المبدأ، نظراً لتدفقات السيولة الكبيرة الناجمة عن الارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط. ومن ناحية أخرى، فإن لكل بلد عربي ميزة نسبية في نوعية معينة من الدعم السياسي

والدبلوماسية، فبينما تستطيع دمشق مثلاً أن تصل فلسطين دبلوماسياً بإيران وربما بالروس، فإن مصر وحدها تستطيع أن تقدم تسهيلات مهمة في العلاقة مع إسرائيل. وتستطيع دول المغرب العربي أن تقدم خبرات في إدارة العلاقات مع أوروبا، أما دول الخليج فلا غنى عنها في إدارة العلاقات المعقدة مع الولايات المتحدة. ويجب الاستفادة من كل هذه الإمكانيات.

ثمة جانب آخر من عملية الفهرسة المطلوبة للعلاقات مع المنطقة العربية وهي نظم الارتباط بين المستويين العربي والدولي للنشاطية المدنية. وبتعبير آخر فإن المناضلين الفلسطينيين يتمتعون الآن بخبرات كبيرة في العمل مع المجتمع المدني العربي والدولي، وخاصة المنظمات المشتغلة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن تستثمر منظمة التحرير الفلسطينية هذه الخبرات في ربط المستويين العربي والدولي، والتنسيق بينهما، كما تتوفر لدى منظمات عربية علاقات قوية مع نظيراتها الدولية، وثمة دائماً ما يمكن عمله للحصول على دعم المنظمات العربية المدنية في إدارة العلاقات مع المجتمع المدني الدولي.

ويمكن بل ويجب أن يتم توظيف الجاليات العربية والإسلامية في العالم الخارجي لصالح النضال الفلسطيني. وتبدي جاليات ومنظمات عربية وإسلامية كثيرة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية استعداداً كبيراً للتنسيق مع المنظمات المدنية الفلسطينية، وهو ما يسمح للمنظمة بحيز كبير للتأثير.

وبوجه عام فإن ما أطره للمناقشة في هذه الورقة هو أن يتم التركيز على "تعريب" القضية الفلسطينية في سياق "عولمة" هذه القضية وليس العكس. إن تمكن النضال الفلسطيني من جعل القضية مسؤولية عامة لجميع الشعوب، يؤثر بصورة إيجابية أكبر ويعمق فعلياً من "تعريب" القضية أو كونها مسؤولية عربية عامة، وأن العكس لم يعد صحيحاً.

خاتمة:

اقترحت هذه الورقة تركيز الجهد الفلسطيني على تدويل أو عولمة النضال الفلسطيني، أي جعلها مسؤولية مشتركة لجميع الشعوب والنظم الثقافية. وتحتاج هذه العملية إلى جهد كبير في صياغة الاستراتيجيات الملائمة وحل تعقيدات كثيرة قد تواجهها. ويمكن

في الحقيقة تصحيح العلاقة مع النظام العربي ومع المجتمعات العربية عندما تقطع الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية شوطاً أكبر وتحقق مستوى أعمق من عولة القضية.

غير أن هذه الأفكار تتطلب حل تعقيدات إحياء منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، وحل مشكلاتها وإطلاق قدراتها.

الورقة الحادية عشرة

نحو دبلوماسية دولية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية

السفير الدكتور عبد الله الأشعل⁴⁵

من المفيد ونجن بصدد البحث في انطلاقة جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية أن نقدم تقويماً لتطورها ولعلاقاتها الدولية، ثم نقدم تحليلاً قانونياً لطبيعتها القانونية في إطار إدارة العلاقات الدولية لفلسطين وعلاقة المنظمة بالسلطة الوطنية بكل أجهزتها، وأخيراً، نقدم تصوراً لدبلوماسية المنظمة التي تستطيع بها أن تنتشل القضية الفلسطينية من تراجعها المستمر بسبب الدبلوماسية الإسرائيلية الناجحة.

أولاً: دور منظمة التحرير في إدارة القضية الفلسطينية:

كان تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية خطوة هامة في تجسيد حركة التحرير الوطني الفلسطيني وقيادة العمل الدولي والداخلي للقضية. والمعلوم أن المنظمة طوال مراحل وجودها، كانت هدفاً مستمراً للحركة الصهيونية لأن المنظمة كانت تذكر إسرائيل بالوكالة اليهودية التي أسهمت جذرياً في إنشاء دولة إسرائيل أولى مراحل المشروع الصهيوني، حيث أشار إعلان قيام إسرائيل في 15/5/1948 إلى أن إسرائيل هي التجسيد السياسي لحق تقرير المصير اليهودي. ويترتب على ذلك أن منظمة التحرير هي بدورها التجسيد السياسي لحق تقرير المصير الفلسطيني، مع فارق جوهري بين الحق الفلسطيني والحق اليهودي، وهو أن الفلسطينيين يمارسون حقهم في تقرير مصيرهم، ضد الاغتصاب أولاً، ثم ضد احتلال بقية أراضيهم منذ 1967، بينما يمارس اليهود حقاً موهوماً صنعته أحلامهم على أرض غيرهم، مما يفقد هذا الحق المدعى أهم أركانه القانونية لمصطلح تقرير المصير.

(45) خبير العلاقات الدولية، وسفير مصري سابق.

وما دام الصراع في فلسطين هو صراع بين المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني والمشروع التحرري الفلسطيني، فقد واجهت المنظمة تحديات في الإطار العربي والدولي، ولكنها جاهدت للتغلب عليها. من أهم تحديات البيئة العربية الصدام مع عدد من النظم العربية تارة لتوسيع دائرة الحركة السياسية أو الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وتارة أخرى للإفلات من وصاية هذه النظم. غير أن التحدي الأكبر الذي واجهته المنظمة هو توقيع مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل، بعد سبع سنوات من الضربة القاصمة التي سدها شارون للمنظمة عام 1982، وتوابع هذه الضربة عام 1983، وحيث قلب بهذه الضربة خريطة الصراع بعد أن أبعد المنظمة عن منطقة الصراع إلى تونس، وقضى على الكفاح المسلح تماماً.

وكانت إسرائيل قد حققت النقلة الكبرى الأولى في المشروع الصهيوني وذلك بعدوان 1967 الذي حول مركز الصراع من إزالة إسرائيل إلى إزالة آثار عدوان إسرائيل، فأصبح هذا الكيان يتمتع بمشروعية واقعية وأن المطلوب ليس زواله كحل للقضية الفلسطينية، وإنما إزالة ما أدى إليه عدوانه من آثار وهي احتلال سيناء والجولان وبقية الأراضي الفلسطينية.

أما على المستوى العربي، فإن تأكيد قمة الرباط عام 1974 أن منظمة التحرير هي، وليس الأردن، وغيره، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وهو المقدمة الطبيعية التي حققت ثلاثة إنجازات هامة؛ الأول هو قرار الملك حسين بعد 14 عاماً بفك الارتباط بين الأردن والأراضي الفلسطينية، والتسليم بأن منظمة التحرير هي التي يجب أن تطالب بتحرير هذه الأراضي في مواجهة إسرائيل، حتى لو لم يكن هذا التسليم كاملاً في جميع آثاره. الإنجاز الثاني، هو أن هذا القرار فتح الطريق أمام اعتراف مماثل بالمنظمة من جانب الأمم المتحدة، التي منحت المنظمة مقعد المراقب الدائم الذي يدعى لحضور المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تدعو إليها الأمم المتحدة، كما تحضر اجتماعات أجهزة المنظمة بما فيها مجلس الأمن، وهو حق ليس مقررراً إلا للدول، وأن يكون للمنظمة مكتب في نيويورك لبعثتها المراقبة تتمتع بقسط وافر من الحصانات والامتيازات مكنتها من تحدي القرار الأمريكي عام 1987 الذي أصدره وزير العدل الأمريكي تطبيقاً لقانون الكونجرس الخاص بمكافحة الإرهاب، والذي عدّ المنظمة ضمن المنظمات الإرهابية وقرر إغلاق مكتبها، على أساس أنه ينتمي لمنظمة إرهابية.

وكان إغلاق المكتب يمثل انتهاكاً خطيراً من جانب الولايات المتحدة لالتزاماتها وفق اتفاقية مقر الأمم المتحدة وهو موقف أكسب المنظمة والقضية الفلسطينية دفعة هائلة، وفتح الباب واسعاً أمام مزيد من العلاقات الدبلوماسية بين المنظمة ودول العالم. وهكذا حملت المنظمة عبئاً ثقيلاً ينقل القضية الفلسطينية إلى أفق أرحب خاصة في العالم الثالث وفي بعض الدول الأوروبية، طوال عقدي السبعينات والثمانينات تطور مطلب المنظمة من تحرير كامل التراب الفلسطيني، إلى الاندماج مع إسرائيل، إلى إقامة الدولة على أي جزء يتحرر من أراضي فلسطين، وهو مضمون الإعلان الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988.

ثانياً: منظمة التحرير وأوسلو وتبعاتها:

لسنا بحاجة إلى استحضار الظروف التي أبرم فيها اتفاق إعلان المبادئ بين إسرائيل والفلسطينيين المعروف باتفاق أوسلو، يكفي في هذا المقام أن نشير إلى أن منظمة التحرير وقد انحسرت أوراقها بعد مؤتمر مدريد عام 1991، وكادت آثار الانتفاضة الأولى أن تتبدد وسط الجدل حول تمثيل الفلسطينيين في الوفود المشاركة في المفاوضات التي انطلقت من مدريد. ورغم أن اتفاق أوسلو ليس محل إجماع الفلسطينيين، وهو أمر طبيعي، إلا أن للاتفاق علاقة مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية إذ جعلت تحديد مضمونها القانوني أشد إلحاحاً. فقد سبق أن وصمت إسرائيل والولايات المتحدة المنظمة بالإرهاب وناهضتها بهذه الصفة، بينما كانت المنظمة منذ أواسط السبعينيات هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، واعترفت بها ثلاثة أرباع دول العالم، وأقامت في الربع الباقي مكاتب إعلامية في الولايات المتحدة وغيرها باعتبارها حركة تحرير وطني. ولكن المنظمة كانت تعامل على المستوى الدولي على أنها في مرتبة أعلى بكثير من كونها حركة للتحرر الوطني. وقد انتهينا في دراسة بعنوان "المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية" في أوائل عام 1988 إلى أن المنظمة تمثل حكومة المنفى الفلسطينية لدولة في طور النشأة توفرت لها أركان الدولة وهي الشعب والأرض التي استهدفتها إسرائيل بالالتحام، والشعب الذي استهدفته إسرائيل بالإبادة، ثم كانت المنظمة هي السلطة السياسية، فلم يفصل فلسطين عن وضع الدولة سوى الاحتلال. كما لم يفصل المنظمة قبل أوسلو عن الشعب والأرض سوى عدم اعتراف إسرائيل بالمنظمة.

ومن الواضح أن اتفاق أوسلو وما سُمي بوثيقة الاعتراف المتبادل يعتبراً حزمة واحدة، وكان يجب النص على ذلك في اتفاق أوسلو، ولكن إسرائيل نظرت إلى الاتفاق على أنه فاتح الشهية لهذا الاعتراف. ومعلوم أن إسرائيل تصر دائماً على ضرورة اعتراف الفلسطينيين بها كمبدأ، والسبب في ذلك أن إسرائيل تشعر بعدم شرعيتها وأن اعتراف صاحب الحق هو الذي يخلع عليها هذه الشرعية. ولذلك تصر إسرائيل على أن يعترف بها الجميع داخل فلسطين وخاصة حماس، وهي تعلم أن صاحب الحق في منح الاعتراف هو منظمة التحرير الفلسطينية وليس الفرع التنفيذي في السلطة الوطنية الفلسطينية. ولا يهم أن يعترف بها الغير إلا بقدر ما يؤدي هذا الاعتراف إلى جلب الشرعية الدولية لها بما يدفع إلى الاعتراف الفلسطيني بها. والسبب في أن هذا الاعتراف هو عين الشرعية لإسرائيل يعود لكون إسرائيل تشعر دائماً بأنها كيان مغتصب وأن صاحب الحق، مهما كان ضعيفاً، هو الذي يعطي الشرعية للحياة الإقليمية، وإذا أنكر صاحب الحق ذلك، فسوف يظل التقابل والتعارض قائماً بين الملكية والحيازة، فتسمو الملكية على الحياة خاصة إذا كان أساسها وغطاؤها محل شك.

ووثيقة الاعتراف المتبادل هو مصطلح عام يتسم بعدم الدقة، لأن الاعتراف من الجانبين ناقص، كما أنه ليس متبادلاً، فضلاً عن أنه ليس متساوياً. ولذلك لا يمكن تنفيذ هذا الاعتراف إلا من خلال اتفاق أوسلو. ولذلك فإن إنكار إسرائيل لاتفاق أوسلو أو إغفاله أو الإعراض عنه، يبطل هذا الاعتراف. ومعلوم أن ياسر عرفات قد اعترف بإسرائيل من حيث المبدأ، أي في حدود القرار 181، أو حدود 4 حزيران/ يونيو 1967 بعد قبوله القرار 242 عام 1988، وهو نفس الموقف الذي أعلنته حماس في منتصف أيار/ مايو 2006 مع خلاف في الدلالات والتفاصيل. ولكن تحديد ماهية إسرائيل التي اعترف بها عرفات تتطلب مفاوضات بين الطرفين على موضوعات الوضع النهائي التي شملت في اتفاق أوسلو؛ القدس، واللجئيين، والمستوطنات، والحدود، والأرض. فإسقاط أوسلو يجعل اعتراف عرفات مبدئياً وقاصراً ما لم يتم الاتفاق على هذه القضايا الخمس. أما رابين فقد اعترف فقط بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل. يترتب على هذه الصيغة أن إسرائيل لا تعترف بأي منظمة فلسطينية خارج إطار منظمة التحرير، وأن تظل وظيفة الاعتراف قاصرة على أهلية المنظمة للتخاطب مع إسرائيل، أي أن

هذه الصيغة لا تشمل الاعتراف بالحقوق الفلسطينية حتى من حيث المبدأ، أسوة بقبول عرفات بإسرائيل.

وفي ضوء ذلك، فإن الإصرار على أن تعترف حماس بإسرائيل مثلما اعترف عرفات لا يضر بحماس مادامت قد قبلت إقامة دولة فلسطينية على أراضي 4 يونيو 1967، أي 22% من أراضي فلسطين التاريخية. وليس معنى ذلك أن حماس يجب أن تعترف بإسرائيل، فليست هي السلطة المخولة بذلك فضلاً عن أن حماس لا يمكن أن تقدم اعترافاً مجانياً بإسرائيل دون مقابل، خاصة وأن اعتراف عرفات بإسرائيل كان في إطار أوسلو، بالإضافة إلى أن مثل هذا الاعتراف لا يكون إلا في إطار اتفاقية سلام، ولا يمكن القول إن أوسلو هي هذه الاتفاقية، فهي اتفاق مرحلي بين الشعب المحتل والدولة المحتلة للتفاوض على تحديد مصير الأراضي المحتلة. ومعلوم أن هذه هي السابقة الأولى التي يتم فيها مثل هذا الترتيب، وما حدث في السوابق التاريخية هو أن الدولة المحتلة تتفاوض مع حركة التحرر الوطني حول ترتيبات الاستقلال وليس حول اغتصاب الأرض كما يحدث في حالة إسرائيل. وقد سبق لإسرائيل أن اعترفت بمنظمة التحرير في اتفاق وقف إطلاق النار في يوليو 1981 بوساطة فيليب حبيب، ولكن الاعتراف كان واقعياً وكان مقتصرًا على أن المنظمة موجودة كقوة عسكرية. وهذه هي نقطة انطلاق شارون للقضاء عليها كقوة عسكرية بحملته العسكرية على بيروت في حزيران/يونيو 1982، ولم ينسحب إلا بعد إنهاء الوجود العسكري للمنظمة، وإرغامها على العمل السياسي عبر آلاف الأميال من تونس. وقد أثار اتفاق أوسلو عدداً من القضايا القانونية الهامة أولها حول ما إذا كانت السلطة الفلسطينية هي نتاج أوسلو. بحيث أن تنكر إسرائيل لأوسلو يؤدي إلى القضاء على السيطرة وإضعافها، ذلك أن إسرائيل داخلها خشية كبيرة من أن أوسلو قد أدت إلى تجسيد الوجود السياسي للسلطة وإكسابها أبعاداً دولية توطئة لإنشاء الدولة الفلسطينية. وهذا هو السبب في أن اليمين الإسرائيلي المطالب بكل فلسطين قد اعتبر أوسلو عقبة وأثراً معاكساً لهذا الهدف، فإذا كان شارون لم يسقط أوسلو رسمياً وأعلن سخطه على فكرتها وآثارها فإنه لم يتكفل بالقضاء على السلطة باعتبارها أثراً من آثارها، وإنما لأن السلطة وتوسعها وإحاحها على تنفيذ أوسلو تطيح بخطته الانفرادية التي تنكر على الشعب الفلسطيني ليس فقط حقه في الشراكة السياسية مع إسرائيل، وإنما حقه في الحياة

على أرضه. وعندنا أن السلطة الوطنية الفلسطينية، وإن كانت أثراً مباشراً لأحكام اتفاق أوسلو، إلا أننا نرى أن الارتباط بين أوسلو والسلطة ليس ارتباط السبب بالنتيجة أو ارتباط الوجود والعدم، وإنما كانت أوسلو هي التي سمحت بتجسيد حق طبيعي، وهو إنشاء سلطة سياسية عن طريق الانتخاب؛ فالسلطة تدين بوجودها إلى الشعب الفلسطيني وليس إلى اتفاق أوسلو، ولا ترتبط بمصيره، حتى لو كان قد قصد بها أن تكون جهازاً إدارياً لتنفيذ هذا الاتفاق، مع كل احترامنا للآراء التي عبر عنها السيد فاروق قدومي وزير خارجية فلسطين في رسالته إلى الدكتور محمود الزهار وزير الخارجية في السلطة الوطنية الفلسطينية.

أما المسألة القانونية الهامة لموضوعنا فهي علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية، ومصير المنظمة أصلاً، حيث ترتفع الكثير من الأصوات المطالبة بإحياء وتقوية منظمة التحرير الفلسطينية كمخرج من المأزق الحالي في فلسطين، وإن كنا لا نعلق أهمية كبيرة على ذلك، نظراً لأن سبب المشكلة والمأزق هو المشروع الصهيوني الذي تجتهد إسرائيل في تنفيذه.

وإذا كانت بعض فصائل منظمة التحرير لم توافق على أوسلو واعتبرتها خضوعاً لإملاءات الواقع أو وقوعاً في شرك الإلهاء الإسرائيلي لزعامة المنظمة، فإن ذلك لا يقدح في أن عرفات مؤهل للحديث نيابة عن المنظمة، وأن إسرائيل اعترفت بأن المنظمة مؤهلة للتعبير عن مواقف الشعب الفلسطيني، أي أن إسرائيل قبلت اعتماد المنظمة متحدثاً باسم الشعب الفلسطيني في شكل عقد الوكالة الفلسطينية في مواجهة إسرائيل، بحيث تسعى المنظمة إلى انتزاع حقوق الشعب الفلسطيني من إسرائيل. ولذلك تظل علاقة المنظمة بالسلطة من خلال رئيس المنظمة والسلطة في أن المنظمة هي مصدر الإلهام والتوجيه للسلطة، وأن أجهزة المنظمة هي الدائمة، بينما مهمة السلطة كان يفترض أن تكون مؤقتة حتى عام 1999 وهو عام الانتهاء من تنفيذ أوسلو، ولهذا انتخبت أجهزة السلطة لمدة تنتهي في ذلك العام، ولم يتم انتخابها إلا عام 2006 أي بعد 7 سنوات من انتهاء صلاحية السلطة. ولا يمكن القول إن المنظمة التي قادت الكفاح المسلح ووضعت القضية الفلسطينية طوال العقود الثلاثة الأخيرة في صدارة الاهتمامات الدولية والعربية، وواجهت كافة تحديات البيئة العربية والدولية بصرف النظر عن حظوظها من النجاح والفشل قد انتهت بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، بل على

العكس بقى دورها راعياً للسلطة ومشاركاً في تنفيذ اتفاق أوسلو مع السلطة. ولكن إضعاف دور المنظمة اختزلها في شخص عرفات وجمعه بين رئاسة المنظمة ورئاسة السلطة، هو الذي مكن إسرائيل من محاصرة القضية والتخلص من عرفات، وكان يجب الفصل بين رئاسة المنظمة ورئاسة السلطة.

يترتب على ما تقدم النتائج الهامة الآتية:

النتيجة الأولى: أن حكومة حماس ليست صاحبة الاختصاص للاعتراف بإسرائيل، وأن منظمة التحرير قد سبق لها الاعتراف بإسرائيل اعترافاً مبدئياً، ومن ثم فإن الإلحاح على مطالبة حماس بهذا الاعتراف هو مجرد ذريعة للتخلص من عملية سلام حقيقية. فالمنظمة، وليس السلطة بأكملها رئيساً ورئيس الحكومة والمجلس التشريعي، هي المختصة بالقضايا الاستراتيجية. ولذلك فإن الخلاف بين أبو مازن وحكومة حماس هو خلاف بين حركتي فتح وحماس، ويتحدث أبو مازن بصفته رئيس فتح، بينما عليه أن يرتفع إلى مستوى رئيس المنظمة وليس مجرد رئيس للسلطة فيقع الصدام بين جناحي السلطة الرئاسي والتنفيذي.

النتيجة الثانية: أنه مادام الصراع حزبياً، وما دام الحزبان مسلحين، فإن استمرار الصراع سوف يؤدي حتماً إلى صدام مسلح يفضي إلى حرب أهلية، فتصبح قيادة الشعب الفلسطيني برمتها سبباً في شقائه مما يدفع إسرائيل إلى العمل على تخليص الشعب الفلسطيني من هذه القيادة، التي لا تتمتع في نظرها بالأهلية القانونية والسياسية اللازمة لخدمة مصالحه. ولهذا السبب فإن الهدف الأساسي من الحوار الوطني يجب أن يكون واضحاً للجميع؛ وهو أن الحرب الأهلية هي هدف إسرائيل وأن زيارة أولمرت للولايات المتحدة قد أسهمت في دفع الشعب الفلسطيني إلى الحرب الأهلية من خلال التركيز على دور أبو مازن، وعزل حماس، والتقرب من الشعب الفلسطيني لكي يناهض حماس وينضم إلى معسكر الراغبين في التعاون في تنفيذ مشروع أولمرت.

النتيجة الثالثة: هي أن سيطرة فتح على منظمة التحرير هو الذي أثار الشكوك حول هذه المنظمة في الداخل وعند حماس. ومما زاد في هذه الشكوك أيضاً أن "أبو مازن" علق موافقته على رئيس الحكومة التي شكلتها حماس على موافقة منظمة التحرير، وذلك بصفته رئيس السلطة وليس رئيس المنظمة، فأقحم المنظمة في صراع بين فتح

وحماس. وقد تزايد الشك بسبب أن حماس ليست عضواً في المنظمة، كما زاد بشكل أكبر إزاء محاولات إحياء دور المنظمة بمناسبة الصراع بين حماس وفتح وليس للبحث عن مخرج لأزمة التسوية وضياع الحقوق الفلسطينية، فأصبح إحياء هذه المنظمة مؤشراً على تصعيد مع حماس وتكتيل الفصائل الأخرى المكونة مع فتح للمنظمة ضد حماس لإسقاطها.

ونحن نعتقد أن الفصل بين السلطة والمنظمة يفيد المصالح الفلسطينية، وأن المنظمة هي الجبهة الأعرض وهي تشبه كما أشرنا من قبل الوكالة اليهودية مع فارق في المهمة، حيث تسعى الوكالة مع إسرائيل إلى اغتصاب الحقوق الفلسطينية، بينما تسعى المنظمة مع السلطة إلى استعادة هذه الحقوق. ويجب أن تبحث المنظمة عن مراجعة لوضع القضية على الخريطة العامة وتحديد البوصلة التي تتجه إليها المنظمة باعتبارها الإطار العام الحامي للقضية؛ وهي التي تتدخل لفك الاشتباك بين أجهزة السلطة، وهي الأقدر على تسوية أزمة حماس مع الأردن التي ثارت في حزيران/ يونيو 2006.

غير أن إعادة بناء منظمة التحرير تتطلب إجراءات إدارية وتنظيمية ورؤية واضحة ومقبولة من كل الفصائل وضم حماس والجهاد وغيرهما إلى دائرة العمل السياسي. فليس صحيحاً ما رده البعض في فتح في إطار الصراع مع حماس من أن على حماس أن تختار بين العمل الفدائي والعمل السياسي، فقد كانت فتح دائماً تمارس العمل المسلح والعمل السياسي الدولي معاً. وعندما اعترف بمنظمة التحرير كممثل سياسي للشعب الفلسطيني لم يطلب أحد من المنظمة التخلي عن سلاحها. ولكن ظروف منظمة التحرير في العقود السابقة على غزو بيروت 1982 كانت أفضل بكثير من ظروف حماس، لأن المنظمة كانت تتمتع بحماية عربية واسعة وتعمل من لبنان والأردن حتى اندلعت أزمته عام 1970 مع الأردن، وعام 1969 في لبنان، حتى أزمة الاحتلال الإسرائيلي لبيروت عام 1982. أما حماس فتعمل من ساحة فلسطينية تتعرض للانكشاف الكامل أمام إسرائيل وتحيطها إسرائيل إحاطة الأسورة بالمعصم وتجفف عنها مصادر الدعم، وتنتهج معها سياسة الإبادة الشاملة بافتراض أنها في الأصل "منظمة إرهابية" ليس لها حق محاربة إسرائيل.

وأخيراً، فإن منظمة التحرير بحاجة إلى استعادة ثقة الشعب الفلسطيني بها. ولا يجوز الخلط بين من يمثل الشعب أي المنظمة أم حماس مما زاد الأمر تعقيداً. ولفك

هذا الاشتباك مؤقتاً فإن حماس تمثل الشعب في المجلس التشريعي، والمنظمة تمثله في الخارج، ولا تناقض أو تدخل إذا صحت النوايا وارتفع وعي الجميع بأن الخطر يستهدف الجميع.

غير أن الازدواج بين حكومة حماس ومنظمة التحرير في مجال السياسة الخارجية يمكن أن يحدث لبساً على النحو الذي حدث بين السيد فاروق قدومي والدكتور محمود الزهار في ماليزيا خلال اجتماع مجموعة عدم الانحياز، مما يضعف التمثيل الفلسطيني في الخارج، ولذلك يجب التنسيق الكامل بين هذه المؤسسات الفلسطينية الهامة.

وأخيراً، فإن وجود بعثات دبلوماسية لفلسطين في الدول الأخرى هو وضع استثنائي لأن فلسطين ليست دولة بالمعنى القانوني وأن التمثيل المتبادل يقصد به دعم وجود الشعب الفلسطيني على المستوى الدولي.

مناقشة الجلسة الرابعة

مجدي حماد:

أين النقطة التي بدأ عندها الخطأ في المفاوضات؟ أبو عمار قدّم في جنيف تنازلات جسمية فقط من أجل التفاوض مع الأمريكان بلا أي مقابل. أهداف التفاوض ملتبسة وغير معروفة، وكذلك مرجعيته وأولوياته، فأولويات إسرائيل كانت واضحة في أخذ كل شي وبعدها الجلوس إلى التفاوض، القضية المركزية ليست القضية الفلسطينية، بل التقدم والوحدة والقومية العربية لمواجهة الصهيونية.

وليد محمد علي:

دون التمكن من عوامل القوة لا يمكننا الحصول على أي شيء، فالسياسة حالياً تقوم على أساس النظرية الداروينية، البقاء للأقوى، وتخلف الأمة وتجزئتها من أهم العوامل التي تحول بيننا وبين امتلاكنا للقوة.

رأفت مرة:

هناك ملاحظتان؛ مشكلتنا الذاتية في الساحة الفلسطينية تكمن في الإدارة، نحن أردنا التسوية بطريقة خاطئة، مثل الاستناد إلى مجموعة من القرارات الدولية وغياب الاستراتيجية الواضحة في التفاوض، بالإضافة إلى ضعف آليات المراقبة والإشراف وضعف الوفد المفاوضات. للأسف تحولت التسوية من وسيلة إلى غاية، ومن أداة إلى مشروع، التسوية هي وسيلة من وسائل النظام، لكن صارت فرضاً لا نستطيع التهرب منه في الساحة الفلسطينية. صار هناك من يطلب من الحكومة الاعتراف وتسليم السلاح. مكونات العلاقة الفلسطينية الداخلية هي الأخوة والوحدة والمصالح المشتركة، الخروج من الخلل يتم عبر الحوار والاقتناع، ربما يكون الوقت متأخراً جداً على هذا النهج لذا من الأجدى الانتهاء من عملية الانتخاب التي ولدت تمثيلاً سياسياً جديداً، وإعادة التجربة انطلاقاً من منظمة التحرير، مع شرط التمسك بالأرض والمقاومة ووحدة الشعب الفلسطيني.

أحمد نوفل:

بخصوص المفاوضات أحب أن أشير إلى ثلاث ثغرات: ضعف المفاوضات الفلسطيني، فقد كان يستعين بخرائط باللغة العبرية، ولم يكن هناك وقت لترجمتها. عدم الاستعداد الكافي للمفاوضات، ونقص الخبرة في التفاوض. بخصوص رؤية الدكتور محمد السيد سعيد فهي مهمة جداً، فهناك قيود كبيرة على الفلسطينيين فيما يخص التعبير عن وجهة نظرهم في الدول العربية، أحياناً المواطن العربي يقوم بدعم الفلسطينيين، ولكن لا يسمح للفلسطينيين في الدول العربية أن يفعلوا ذلك. بعض الدول العربية تتناول القضية الفلسطينية، وبعضها الآخر استفاد من القضية الفلسطينية لاستعادة أراضيها على حساب الاعتراف بإسرائيل. وفيما يخص الدعم المالي فإن أي دولة عربية نفطية لم تقدم الدعم للشعب الفلسطيني.

ينظر إلى مؤسسة التحرير منذ تأسيسها على أنها مولود غير شرعي، وبالتالي فقد حوربت من الدول العربية، ما عدا مصر، أستذكر في هذا المقام ما قاله المرحوم أحمد الشقيري بأن كل الدول العربية تتحدث عن دعم فلسطين، ولكن الواقع غير ذلك، فهم يخنقون الشعب الفلسطيني.

هشام دبسي:

لا يمكن نقد تجربة منظمة التحرير، بمعزل عن كل ما أحاط بالشعب الفلسطيني، الانتقال الذي حصل في النضال الوطني بعد حرب 73، هناك مفارقة لم يناقش بها أحد، منظمة التحرير نشأت لإزالة دولة إسرائيل، لكن بعد 73 أصبح النضال الوطني أقرب لبناء دولة فلسطين على أراضي 67، وكل القوى نتفق على ذلك. عندما نريد نقد تجربة المنظمة لا بد من رؤية الموقف والعلاقة مع كل التيار القومي المتجسد في الأنظمة العربية، ومع التيار الإسلامي الذي سمعنا نموذجاً عنهم اليوم، يجب عدم جلد الذات والتخلي بقليل من الموضوعية.

حسن نافعة:

هل قدمت منظمة التحرير نموذجاً لقيادة الصراع يختلف عن الأنظمة العربية الأخرى؟ للأسف نموذج إدارة الصراعات هو نموذج فردي، والدرس الذي ينبغي أن نستخلصه هو تحويل قيادة الصراع من أسلوب فردي إلى أسلوب مؤسسي.

علاقة القضية الفلسطينية: هل هي قضية عربية أو مركزية، مسؤولية إدارة الصراع هي مسؤولية فلسطينية بالدرجة الأولى، والتضامن العربي طبيعي، عندما تدير المنظمة صراعها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أن هناك تضامناً عربياً وإسلامياً لكن يجب أن تجد أسلوباً أو صيغة لمنع استغلال الدول العربية من توظيف القضية الفلسطينية. ويجب التركيز على علاقة المشروع الصهيوني بالقوى العالمية المهيمنة، الفكر العربي منقسم ولكن المشروع الصهيوني أليته منقسمة، ويجب الفصل بين المشروع الصهيوني والقوى العالمية في إدارة الصراع. إن أي اتفاق لا يجبر إسرائيل على وقف الاستيطان لا يمكن الدفاع عنه والتمسك به.

قاسم قصير:

هل صحيح أن المتغيرات الدولية ليست في صالح القضية الفلسطينية؟ ولماذا ترفض حماس دائماً المفاوضات؟ هذا خطأ لأن المفاوضات جزء من الصراع. المطلوب من حماس الاستفادة من تجربة المنظمة وفتح لموازنة مواقفها. هناك مؤثر إيجابي للدعم العربي والإسلامي لصالح الشعب الفلسطيني؛ وهو الحملات التي تقوم بها الدول الحملات التي تقوم بها الدول العربية. أحد أخطاء منظمة التحرير أو فتح أنها دخلت في الصراع عربياً. المهم لحماس الاستفادة من الأخطاء السابقة وعدم التدخل في الصراعات العربية.

منير شفيق:

يجب تقييم التجربة خصوصاً استراتيجية أوسلو والمفاوضات، لم تعد الوقائع كما كانت في البداية، عندنا الآن نتائج واقعية، والمشكلة ليست مشكلة في كفاءة المفاوضين الفلسطينيين، فياسر عرفات كان أكفأ الناس في المفاوضات، المشكلة في جوهر النظام العربي الذي رأى أن السلام هو جوهر المفاوضات، جاء أبو مازن وفي يده مشروع ولكن تم استبعاده هذا المشروع لأن المطلوب هو الاستجابة للإملاءات الإسرائيلية. الآن أمامنا مشروع أولمرت الذي أصبح مشروع بوش أيضاً، وحين محاولة العودة إلى المفاوضات سيقال إن الطريق مسدود أمامها، لا بد من أن تبنى استراتيجية أخرى ويجب أن تقتنع بذلك فتح وأبو مازن، وأنها أظن أن أبا مازن سيصل إلى وقت يقدم فيه استقالته من الرئاسة كما قدمها من رئاسة الوزراء. المشكلة هي مشكلة مواجهة

موازن القوى والإملاءات، والضعف العربي. كيف نواجه هذه اللحظة مستفيدين من تجربة عرفات وأبي مازن، يجب أن تقوم وحدة وطنية لمواجهة خطة أولمرت وإسقاطها، يجب على الذين كانوا في المفاوضات أن ينسحبوا منها ويعودوا إلى خط المواجهة حتى يقال إنهم يفاوضون ويهاجمون.

عبد الله الأشعل:

أولاً، لو كانت أوصلو قد نُفذت لكانت هناك دولة فلسطينية وكان التفاوض حول الموضوعات للوضع النهائي قد انتهى. ولكن مشكلة أوصلو هي أن إسرائيل دخلتها لكي تكون محطة ضمن مشروعها والفلسطينيون دخلوها لإنقاذ الوضع، أو لاستثمار الانتفاضة الأولى. نحن الآن أمام خطة أولمرت، وعندنا مشروع جديد، وهذا المشروع الجديد يؤدي إلى التهام ما تبقى من الأراضي الفلسطينية. وطبعاً أولمرت لا يريد أن يحظى "بالشرف" لنفسه فقط وإنما يريد أن يترك أيضاً "جزءاً" من الأراضي الفلسطينية لغيره، هذه محطات في "المجد الصهيوني"، حيث أن كل واحد فيهم يحاول أن يكون له مكانة ناصعة في التاريخ الصهيوني.

المطلوب من حماس، أصبح مطلوباً من قبل فتح، للأسف أصبحت فتح وإسرائيل والدول العربية، والرباعية والأمم المتحدة والدنيا كلها أصبحت ضد حماس، وحماس هي العدو. يعني القضية الآن أصبحت إرغام حماس لقبول الشروط، ولنفترض أن حماس قبلت الشروط، ماذا نفعل بعد ذلك؟ هل سنحرر فلسطين؟ هل سنوقف أولمرت؟ هذه مأساة. ما يحدث ليس خلافاً سياسياً، بل خنقاً لحماس. حماس تقول كلاماً نقياً، أنتم تقضون على شخص في العالم العربي يتكلم لصالح الفلسطينيين. فإذا فشلت تجربة حماس في فلسطين، فالفشل ليس لأنها تجربة إسلامية، بل لأن الدول العربية تعتبرها إسلامية، وخالفة من الإخوان المسلمين، وهذا هو سبب تحفظ مصر عن دعم حماس.

المطلوب من حماس الاعتراف بإسرائيل، وما معنى الاعتراف بإسرائيل؟ يجب أولاً أن تدخل في مفاوضات وتعمل على تسوية، مصر اعترفت بإسرائيل بعدما اتفقوا على كل الأمور، واتفقوا على انسحاب إسرائيل و... وبعدها اعترفت مصر بإسرائيل، إذن الاعتراف لا يكون إلا باتفاقيات السلام والتسوية.

ليس مطلوباً من حماس الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار الذي يخاطب إسرائيل، وهذا الأمر موجود في أوصلو، حماس هي عبارة عن السلطة التنفيذية داخل الأراضي الفلسطينية يجب أن تَأتمر بمنظمة التحرير الفلسطينية وتأخذ توجيهات منها. إنما إيصال الموضوع للمنظمة في هذا الوقت هو أمر مشكوك فيه، لأن أبو مازن قال أنه لن ينتظر استشارة حماس إنما سيستشير منظمة التحرير، فأصبحت منظمة التحرير هي الفزاعة للتقييمات. نريد أن ننتهي من هذا الموضوع كي يتوحد الشعب، وتبقى منظمة التحرير هي المظلة العامة للجميع. كلكم مهددون. عندما يتحدث الكل نفس اللغة، دفاعاً عن فلسطين وليس عن حماس، ستعتبر إسرائيل أن هناك صوتاً فلسطينياً محترماً، فتقبل بالمفاوضات. العالم العربي لن يساعدكم إلا إذا أنتم ساعدتم أنفسكم، يجب أن تكونوا صوتاً واحداً، هذا الافتراق الفلسطيني هو الطريق الوحيد لتصفية القادة، وأخشى إن اجتمعنا السنة القادمة أن يكون حالنا أسوأ بكثير من الآن.

أما بالنسبة لنبذ العنف بمعنى نبذ الإرهاب، لو قلنا نبذ الإرهاب هذا يعني أنك اقتنعت أن الذي تمارسونه اسمه إرهاب، كلمة العنف كلمة خبيثة جداً. اللجنة الرباعية كانت تقول إنه يوجد عنف وعنق مضاد. العنف هو العنف الفلسطيني، والعنف المضاد هو الإسرائيلي يعني نقطة البداية هي الفلسطينيين وليس الاحتلال وسياسات القمع الاحتلالية. ويوم أن تحدث الرئيس مبارك في قمة شرم الشيخ أمام الرئيس بوش نيابة عن الدول العربية، رجوت أن لا يفهم بوش من الرئيس مبارك أنه يعتبر أن الدفاع الفلسطيني إرهاباً، وأنه هو السبب في تعويق التسوية، أو السبب في وقف المفاوضات. اليوم بوش أو أولرت أو غيرهم عندما يتكلمون عن العنف، فإنهم يقصدون طبعاً المقاومة الفلسطينية. وبالنسبة لهؤلاء فإن المطلوب من الفلسطينيين أن يموتوا من غير أن يئثوا.

الجلسة الخامسة

مدير الجلسة

الدكتور حسن نافعة

رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة

الورقة الثانية عشرة

إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

رؤية حركة فتح

أ. فتحي أبو العردات⁴⁶

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة أصحاب الدعوة الكريمة "مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات"

أيها الحضور الكريم

تحية طيبة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في أحلك الظروف وأشدّها سواداً كانت النكبة في العام 1948، حيث تمكن التحالف الاستعماري الصهيوني الغربي من اقتلاع شعبنا الفلسطيني من أرضه وتشريده منها وترجمة مضمون وعد بلفور في إقامة وطن قومي يهودي فوق تراب أرضنا التاريخية مما أدى إلى نشوء مأساة العصر التي ألمّت بهذا الشعب المكافح الذي تشبث بأرضه واستمات في الدفاع عنها، إلا أن حجم المؤامرة التي حيكت ضده والدور السلبي الذي لعبه النظام الرسمي العربي في ذلك الوقت والمجازر التي ارتكبت في قراه ومدنه أسهمت في تهجير شعبنا وتشريده وأحدثت نكبة اعتبرت الأبرز في القرن العشرين.

بعد الاقتلاع والتهجير تشتت شعبنا في كل أصقاع الأرض وخاصة في الدول العربية المجاورة، حيث تعرض لمحاولات تذويب شخصيته الوطنية ومحاصرة أي محاولة للتعبير عن اهتمام الإنسان الفلسطيني بقضيته الوطنية الفلسطينية، وهذا ما أدى بالتالي إلى عمليات قمع وكبت وحرمان واضطهاد وملاحقة مدروسة وممنهجة،

(46) عضو المجلس الوطني الفلسطيني، أحد قيادات حركة فتح في الساحة اللبنانية.

إلا أن أصالة شعبنا الوطنية وتجذّر علاقته بتراب أرضه ووطنه شكّلت عاملاً مهماً في مقاومة كل هذه المعوقات ومحاولات الشطب والإلغاء والتذويب، وهذا ما قاد إلى نهوض الإنسان الفلسطيني من جحيم النكبة والمأساة محطماً الأغلال والقيود لبحث عن إعادة تكوين شخصيته الوطنية الفلسطينية، وأمام هذا الواقع الصعب والمرير والمعقد المجبول بالإحباط وأجواء الهزيمة والتخاذل اختارت الطليعة من أبناء شعبنا الفلسطيني طريق الكفاح المسلح لمقاومة الاحتلال الذي يحتل الأرض والوطن، وإبراز دور الإنسان الفلسطيني في عملية الصراع، لأن جوهر المشكلة هي الأرض التي احتلت والشعب الذي هجر واقتلع من أرضه وبيوته وممتلكاته.

وبعد الانطلاقة المجيدة وانخراط شعبنا في عملية الكفاح الوطني المسلح عبر فصائله الوطنية حيث أسهمت نكسة 1967 وهزيمة الجيوش العربية في ظهور الحاجة إلى تعميق وتوسيع المقاومة الفلسطينية، وإبراز دور م.ت.ف كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وإعادة تكوين مقومات الشخصية والكيانية الفلسطينية المستقلة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، حيث لم تعد أشكال استيعاب الفلسطينيين سياسياً وتنظيماً وحرزياً قادرة على التعبير المنسجم مع ما يخترنه شعبنا من قدرات وطاقات، فإذا كانت الجامعة العربية والزعيم الراحل جمال عبد الناصر قد فوض المناضل المرحوم أحمد الشقيري بإنشاء م.ت.ف، فإن نجاح الشقيري الحقيقي كان في التفويض الشعبي والسياسي الذي مكنه من إطلاقه هذه المؤسسة الكفاحية، وهذا ما أتاح للمرة الأولى بعد النكبة في 48 والنكسة في 67 تجميع شتات شعبنا وطاقاته وقدراته في إطار واحد موحد تعترف به جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، حيث وقف الزعيم الشهيد ياسر عرفات مخاطباً العالم من على منبر الأمم المتحدة ليعلن ولادة الإنسان الفلسطيني الجديد وليقول للعالم: "لقد جنّتكم بغصن الزيتون الأخضر بيد، وبيندقية الثائر بيد فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي"، هذا بعد أن كان ينظر للفلسطينيين على أنهم مجموعة من اللاجئين المساكين الذين يصطفون طواير لأخذ فتات المساعدات من قبل المنظمات الدولية والإنسانية. وهكذا تمكن شعبنا الفلسطيني من خلال مسيرته النضالية، وعبر التضحيات الجسام، وعبر آلاف من الشهداء والأسرى والمعتقلين والمعاقين، وعبر وقوف الأحرار في أمتنا العربية والإسلامية والأحرار في العالم إلى جانب كفاحه العادل والمتواصل ودعم الحقوق الوطنية المشروعة وحقه في تقرير مصيره

على أرضه، وحقه في العودة تمكّن مجدداً من فرض نفسه على مسرح الأحداث الدولية فإرضاً بقوة الحق ليخاطب العالم باسم الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في العودة إلى أرضه ووطنه عبر مسيرة نضالنا هذه واستعادة شخصيتنا الوطنية الفلسطينية، وانطلاقاً مما تقدم:

فإن حركة فتح أدركت من البداية أهمية الشرعية الفلسطينية ومكانتها في المجتمع الدولي والعلاقات الإقليمية، وكذلك أهمية شرعيتها لدى الشعب الفلسطيني التوّاق لمرجعية سياسية ثابتة وراسخة تشكل الكيان السياسي والمادي والمعنوي لشعبنا في الوطن والشتات.

نرى في قيام م.ت.ف. أهم الإنجازات الوطنية باعتبارها رافعة تاريخية للقضية الفلسطينية وإطاراً موحداً وجامعاً لكل أنواع الطيف السياسي دون استثناء، لذلك تحرص حركة فتح على تفعيل م.ت.ف. عبر مشاركة كل القوى وتحديداً حماس والجهاد الإسلامي، وعبر إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني كما خلصت إلى ذلك كل الفصائل التي تحاورت في القاهرة، كما أن البرنامج الرئاسي الذي انتخب على أساسه الأخ الرئيس أبو مازن، وضع مهمة إنجاز الانتخابات البلدية والتشريعية ومهمة تفعيل وتطوير م.ت.ف. كقضايا عاجلة وملحة.

لذا نرى نحن في حركة فتح أن واقع الخلاف والاختلاف السياسي بين فصائل المقاومة الفلسطينية يجب أن لا يرقى إلى خلاف حول مرجعية التمثيل، وشرعيته وحول المفهوم الكياني لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعليه فإن وجود كل القوى والاتجاهات الفلسطينية في الحوار الوطني دون استثناء هو للإسهام الفعال في تحمل مسؤولياتها وللمشاركة في صياغة القرار السياسي الوطني عبر الخيار الديمقراطي لاستخلاص القواسم المشتركة وتعزيزها بما يؤدي إلى صيانة الوحدة الوطنية في إطار م.ت.ف. على قاعدة التمسك بالثوابت الوطنية كما نصت عليها وثيقة أبطال الحرية إخواننا الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال. (إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى من أجل تحرير أرضه، وإنجاز حقه في العودة والحرية والاستقلال، وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشريف على جميع الأراضي المحتلة عام 67، وضمان حق العودة للاجئين، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين مستنديين في ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء

والأجداد وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية).

- (الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة آذار/ مارس 2005 فيما يتعلق في تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وانضمام حركتي حماس والجهاد إليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده وبما يتلاءم مع التغيرات على الساحة الفلسطينية، وعلى أسس ديمقراطية وتكريس حقيقة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد لشعبنا، وبما يعزز قدرة م.ت.ف في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي، وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في مختلف الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية، وإن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديدة قبل نهاية العام 2006 بما يتضمن تمثيل جميع القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية، وتجمعات شعبنا في كل مكان وكافة القطاعات والاتحادات والمنظمات الشعبية والمؤسسات والفعاليات على أساس نسبي في التمثيل والحضور والفعالية النضالية والسياسية والاجتماعية والجماهيرية، والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً حيويًا عريقاً وائتلافاً وطنياً شاملاً، وإطاراً وطنياً جامعاً للفلسطينيين في الوطن والمنافي ومرجعية سياسية عليا).

إننا نرى أن العدد الموضوعي لأعضاء المجلس الوطني هو 500 عضو، ويكون بالتساوي بين الداخل والخارج (الشتات) (250 للداخل و250 للخارج).

إن الحوار الوطني الشامل هي اللغة الوحيدة التي يجب أن تسود داخل البيت الفلسطيني ومن خلال الحوار لا بد من توحيد الرؤية حول برنامج عمل وطني ينجز ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الحوار المنعقد في القاهرة وما يسفر عنه مؤتمر الحوار الوطني الراهن في فلسطين، وضرورة توسيعه ليشمل كل الشتات الفلسطيني ضمن أولوية إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وتفعيل مؤسسات م.ت.ف لتتمكن من تحمل المسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتقها في ظل التحديات والاستحقاقات الراهنة.

الورقة الثالثة عشرة

إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية رؤية حركة حماس

أ. أسامة حمدان⁴⁷

أبدأ من خلال مدخل جوهري في بحث الموضوع، وأضعه في صيغة سؤال محدد:
ما هي منظمة التحرير الفلسطينية التي نتحدث عنها؟
• هل هي كيان سياسي معنوي (الوطن) للشعب الفلسطيني؟
• أم هي جبهة تحالفية، أو صيغة تحالف جبهوي بين فصائل وقوى من الشعب الفلسطيني؟

• أم أنها وجه آخر لتنظيم فلسطيني بعينه؟

إذا كانت منظمة التحرير وجهاً لتنظيم آخر فإن الحديث عن إعادة البناء لا مجال له، بل إن المنطقي عندها أن يتحدث هذا التنظيم عن حقه في صياغة وجهه الآخر أو أكثر من وجه له، ومن الطبيعي أن نسمع ونرى رفض هذا التنظيم أي حق للآخرين في انتزاع هذا الوجه منه، وعليهم إن أرادوا ذلك أن يدخلوا في صراع معه وهو سيدافع عن حقه هذا باستماتة.

وإذا كانت جبهة تحالفية، فإننا نعتقد أن من حق أي مجموع من الفصائل أن يشكل أي جبهة يرى أن من المصلحة تشكيلها، ومن حقه أن يرى أن جبهة ما قد انتهت أو انتهى دورها، وعندها لا تكون بحاجة لكثير من الصيغ القائمة الآن.

أما إذا كانت كياناً سياسياً معنوياً للشعب الفلسطيني، فإن من الضروري الحديث

(47) ممثل حركة حماس في لبنان.

عن إعادة البناء لاعتبارات عديدة، من أبرزها حالة الفساد والترهل وغياب المؤسسة عن م.ت.ف، ومنها كذلك الانهيار السياسي الذي عانته القضية الفلسطينية جراء قرارات كثيرة اتخذتها قيادة م.ت.ف، ومن الأسباب الوجيهة حدوث تطورات جوهرية في التركيبة السياسية الفلسطينية منذ هيمنت فتح على م.ت.ف وحتى الآن، والقائمة لذكر أسباب إعادة البناء تطول ويكفي أن يتفق الجميع في آذار من العام 2005 في إعلان القاهرة على ضرورة إعادة بنائها.

نحن نسعى لتكون م.ت.ف إطاراً فعلياً بمستوى وطن معنوي، يجري فيه تداول الإدارة (السلطة) وتحمل المسؤولية تجاه المصالح الاستراتيجية لشعبنا الفلسطيني، وقيادة وإدارة الصراع مع الاحتلال في إطار من التنافس الإيجابي (لصالح الحقوق والقضية وقبل ذلك الإنسان).

ومن هذا المنطلق نقدم هذه الرؤية:

كان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية واحداً من أهم التطورات في التاريخ السياسي للشعب الفلسطيني بعد النكبة؛ فللمرة الأولى تواجد للفلسطينيين الممزقين بين ما تبقى من وطنهم ومنافي متعددة مؤسسة سياسية تجمعهم وتمثلهم، وذلك بعد أن تم ضم الضفة الغربية إلى الأردن، وانهارت فعالية حكومة عموم فلسطين خلال فترة قصيرة من تأسيسها. وبالرغم من أن إنشاء المنظمة جاء بقرار عربي رسمي وفي ظروف صراعات عربية داخلية، فإن المنظمة سرعان ما تغلبت على الكثير من عقبات مرحلة التأسيس. وقد زاد من أهمية المنظمة الاعتراف العربي والدولي بها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. بيد أن المرحلة الأخيرة شهدت بروز ثلاثة تطورات أثرت تأثيراً مباشراً وكبيراً على وجود المنظمة وفعاليتها لتمثيلها للشعب، وعلى دورها من أجل القضية الفلسطينية:

1. إنشاء سلطة الحكم الذاتي في مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة، وانتقال مركز القرار إلى السلطة، ونظراً لأن هدف السلطة تحدد بالعمل على إنشاء دولة فلسطينية في نهاية العملية التفاوضية، فقد حُصرت وظيفة المنظمة في التوقيع على الاتفاقيات بين السلطة والكيان الصهيوني.

2. محاولات تذويب المنظمة وإنهاء دورها الإقليمي والدولي لصالح السلطة، ولعل أبرز

هذه المحاولات كان تحويل جيش التحرير إلى قوات أمن وطني للسلطة، وتحويل أعمال الدائرة السياسية إلى وزارة خارجية السلطة، وإنهاء مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني وجعله بنداً من بنود الصرف في مالية السلطة، وكذلك إلحاق وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) بالسلطة، كما تراجع دور اللجنة التنفيذية إلى حد التجاهل لصالح مجلس وزراء السلطة.

3. بروز حركات فلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي)، وتصاعد دورها، وتعاضم شعبيتها، واتساع نفوذها بينما ما زالت خارج إطار المنظمة، على الرغم من أنها أعربت مراراً عن استعدادها لدخول المنظمة ضمن شروط محددة. وقد ضاعف من أثر بروز حماس على الساحة السياسة الفلسطينية التفويض الذي منحه الشعب لها في الانتخابات التشريعية الأخيرة، التي جرت في 25 كانون الثاني/يناير 2006.

بيد أن انتصار حماس الانتخابي فرض واقعاً جديداً؛ فقد أصبح فوز حماس مبرراً لتعطيل إعادة بناء المنظمة، في الوقت الذي تعود فيه حركة فتح لتذكر المنظمة ومحاولة تفعيل دورها، في محاولة لسحب صلاحيات السلطة لصالح المنظمة وتحويل الأخيرة إلى سلطة بديلة توظف لهدف إفشال الحكومة الجديدة، فيما حركة التنظيمات الفلسطينية بما فيها حركة حماس ما تزال تطالب بإعادة بناء المنظمة، وتفعيل إعلان القاهرة 2005 على قاعدة الأهداف الكلية لشعبنا، التي يمكن تلخيصها بالتالي:

1. الحفاظ على وحدة القضية الفلسطينية شعباً وأرضاً، وتحرير الأرض الفلسطينية كاملة.

2. عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم.

3. إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس.

ومن خلال آليات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

4. صياغة ميثاق وطني فلسطيني جديد.

5. وضع إطار ومرجعية وطنية تنظيمية للأداء وللسياسات الفلسطينية، تتولى وضع

برنامج سياسي، يقوم على أساس الحفاظ على الحقوق الوطنية ولا يفرط بها.

6. تشكيل قيادة فلسطينية تعبر عن الشعب وتدافع عن مصالحه.

تصور إعادة البناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وفقاً لإعلان القاهرة:

أولاً: البرنامج السياسي:

1. صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني ضمن المحددات التالية:
 - التأكيد على الثوابت الوطنية (الأرض، والهوية الوطنية، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، وحق العودة، وحق تقرير المصير، والقدس، وحق المقاومة).
 - التأكيد على عروبة وإسلامية القضية الفلسطينية.
 - مراعاة المتغيرات والمستجدات التي حصلت منذ صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني في 1968، بما في ذلك قيام السلطة.
2. اعتبار وضع البرنامج السياسي المرحلي أحد مهام القيادة التنفيذية الجديدة (وأي قيادة يتم انتخابها لاحقاً).
3. إعادة النظر في التنازلات التي أضرت بالقضية الوطنية، ودعوة المجلس الوطني الفلسطيني الجديد إلى إلغائها.

ثانياً: الأسس التنظيمية لإعادة بناء المنظمة:

أ- المبادئ العامة:

1. اعتماد مبدأ الانتخاب الحر والمباشر في اختيار أعضاء وقيادات مؤسسات م.ت.ف. التشريعية والتنفيذية، وفي حال تعذر الانتخاب يتم التوافق بين القوى السياسية على طريقة الاختيار.
2. إلغاء نظام الحصص مهما كانت الظروف والمسوغات.
3. الفصل التام بين مؤسسات ومواقع المسؤولية في م.ت.ف. والسلطة، وتحديد مسؤوليات وصلاحيات كل جهة على قاعدة أن تكون م.ت.ف. هي المرجعية العليا للشعب الفلسطيني، التي تدير الصراع مع العدو الصهيوني، فيما السلطة تدير أوضاع وشؤون حياة مواطني الضفة والقطاع فقط.
4. إعادة النظر في النظام الأساسي واللوائح الفرعية بما يستوعب التطورات التي حدثت منذ نشأة م.ت.ف.، وذلك بالاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى.

5. إلغاء الآليات الوسيطة، لا سيما المجلس المركزي.
 6. تحديد دقيق للعلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة.
- ب- تكوين المجلس الوطني الفلسطيني:
1. يمثل المجلس الوطني كافة الشعب الفلسطيني أينما وجد.
 2. يكون عدد أعضاء المجلس 300 عضو، يتوزعون كالاتي:
 - الداخل: 132 عضواً (الأعضاء المنتخبون في المجلس التشريعي).
 - الخارج: 150 عضواً.
 3. 18 من أعضاء اللجنة التنفيذية السابقين ومسؤولي الفصائل الفلسطينية.
 4. يتوزع أعضاء الخارج على المناطق المختلفة بحسب عدد الفلسطينيين.
 5. في حال تعذر الانتخاب يتم التوافق بين القوى الأساسية حول أسلوب اختيار الأعضاء (على أن يكون نظاماً معيارياً متحركاً).
 6. الجمع في الانتخابات بين المناطق والقائمة النسبية في مناطق الشتات، والدوائر والقائمة النسبية في الداخل.
 7. تحدد نسبة لتمثيل فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 48 دون أن يتم تسميتهم، ولا يحتسب عددهم في النصاب القانوني.
 8. اعتبار القدس هي المقر الدائم للمجلس، وعقده بصفة مؤقتة في غزة أو غيرها (حسب الإمكان).
 9. يعقد المجلس الوطني دورتين عاديتين في العام الواحد.
- ج- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:
1. عدد أعضاء اللجنة التنفيذية 18 عضواً.
 2. يتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية انتخاباً حراً ومباشراً من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.
 3. يُنتخب رئيس اللجنة التنفيذية من بين أعضاء المجلس الوطني.

4. يُضاف رئيس السلطة الفلسطينية إلى عضوية اللجنة التنفيذية بمجرد انتخابه، ويمكن إضافة رئيس المجلس التشريعي كذلك.

5. تُحدد صلاحيات كل عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية تحديداً دقيقاً.

6. يتفرغ أعضاء اللجنة التنفيذية لأداء مهامهم.

د- الصندوق القومي الوطني:

1. فصل مالية المنظمة عن مالية السلطة.

2. إعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق واعتماده من اللجنة التنفيذية.

3. تفعيل النظم والقوانين النازمة لعمل الصندوق القومي الفلسطيني وإسهام الفلسطينيين فيه.

4. تحديد الميزانيات وإقرارها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني.

هـ- إعادة تفعيل المنظمة ودوائرها ومؤسساتها المختلفة:

1. العمل على استعادة المنظمة، رسمياً وقانونياً، لدورها في الإشراف على السلطة الفلسطينية وعلى العملية السياسية والتفاوضية.

2. تدافع المنظمة عن حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه وعن حق العودة، وإنشاء ما يلزم من آليات لتفعيل ذلك على كافة المستويات.

3. إعادة إحياء وتنشيط الاتحادات والنقابات الفلسطينية في الداخل والخارج.

4. تفعيل دور السفارات والممثلات في الخارج لصالح حماية الجاليات الفلسطينية ورعاية شؤونها والدفاع عن الحقوق الوطنية.

5. تفعيل دوائر عمل المنظمة السياسية والتعليمية والإعلامية والنقابية وغيرها، وإضافة أي دوائر جديدة أو مؤسسات تُفَعِّل دور م.ت.ف وتعطيها القدرة على القيام بمسؤولياتها.

مناقشة الجلسة الخامسة

جواد الحمد:

هل تؤمن فتح بأن دور المنظمة مستمر حتى التحرير والعودة؟ ما هو تصور فتح وفق ما قدمته حماس؟ هل يمكن الاتفاق على برنامج سياسي بين فتح وحماس أم أن الطرفين سيتركان ذلك للمجلس الجديد، هل ترى كل من فتح وحماس أن النظام العربي ليس لديه اعتراض مبدئي على إعادة بناء المنظمة، وهل لديهما معلومات محددة من قبل هذا النظام؟ إذا كانت منظمة التحرير تمثل الشعب؛ فكيف يمكن أن يكون رئيسها ومقرها واجتماعاتها تحت الاحتلال؟ وهل هناك دولة عربية على استعداد أن يكون مقر المنظمة على أراضيها إذا تعذر إقامته في فلسطين؟

نافذ أبو حسنة:

نحن محكومون بالوحدة والحوار، ولكن لفتني في هذه الأوراق بأن الخلاف على المصطلحات هو جل المشكلة. أنا لا أفهم ما الذي يمنع إعادة تأسيس المنظمة مرة أخرى وأين تكمن المشكلة في تكوين مجلس وطني جديد دون اشتراطات مسبقة. لا أجد أن هناك إشكالية في الطروحات التي تحدث عنها أسامة حمدان، وأنا أدعو لمجلس وطني يناقش البرامج والتوجهات، نحن بحاجة ماسة إليه.

سلمان أبو ستة:

أدعو إلى أن يكون الانتخاب في جميع مناطق تواجد الفلسطينيين، وفي حال دول الطوق يكون الانتخاب على أساس البلد الأصلي، ولا أعتقد أن هناك مشكلة في هذا.

رأفت مرة:

يجب أن لا نتحسس ونحن نتحدث عن ضرورة إصلاح المنظمة، وأن لا نشعر بشيء من الاستفزاز والتعصب، وذلك لشعورنا بقيمة هذه المنظمة، وهذا أهم ما نحن بحاجة إليه لتتقدم ونتخلص من الأعباء التي نجلها. منهجية الأخ فتحي عن التفعيل، أما أسامة حمدان فيحمل مشروع إعادة بناء، فهناك فرق بين التفعيل وإعادة البناء، نحن

نريد أن نصل إلى الإصلاح، ولكن ذلك مرهون بالرغبة الصادقة والإرادة وحسن النية، وإذا تمسكت فتح بهيكلها الماضي لا يمكن أن نصلح، كما لا يمكن أن نصلح المؤسسة عبر الاغتيالات والدبابات. الكرة الآن في ملعب فتح، إذا هي تخلت عن منهجية التفعيل، وتبنت إعادة البناء، فنحن سنكون أمام واقع جديد، أما إذا ظل الحال على ما هو عليه، فنحن سنظل نستبدل قادة بقاعدة وسيظل الحال على ما هو عليه.

وليد محمد علي:

يجب أن تصبح المنظمة ممثلة للفلسطينيين في جامعة الدول العربية شأن الدول الأخرى، ولكن المنظمة أصلاً تشكلت لاستكمال التحرير، إذا اتفقنا على هذا ننقل للهدف السياسي. ما زال السبب في الخلاف حول كيف نريد استيلاء المنظمة في تأسيسها الثالث، وكيف ننظر للمنظمة، عندما تمت تنحية الشقيري تبلورت قناعة بأن الجيوش العربية لم تكن أداة صالحة للتحرير، وأن المنظمة هي صيغة التحرير التي تشكلت على أساس برنامج المقاومة. دخلنا محطة التسوية، في كامب ديفيد، واقتنع عرفات بأن التسوية وهم فكانت انتفاضة الأقصى، الآن هل نريد للمنظمة أن تبقى على ما هي عليه أم يجب أن نشكل صيغة مشروع سياسي ورؤية جديدة تستكمل خيار المقاومة، وهو وسيلة الضعفاء الوحيدة للتصدي للأقوياء؟ الاحتلال دحر عن غزة بالمقاومة، وقد ثبت أن العدو لا يمكن أن يتزعزع إلا عبر سقوط الدم. إذا اتفقنا على هذا كل القضايا تصبح بسيطة، الأساس نتفق ماذا نريد من المقاومة.

محمود رحمون:

في كل التاريخ الفلسطيني لم تسلم نقطة دم واحدة بين الفلسطينيين أنفسهم، واليوم ذهب قتلى وجرحى بين الطرفين، هل تم الاتفاق بين الفلسطينيين على تجاوز هذه المحنة؟ لا يمكننا أن نبحث في الأمور الأخرى ما لم يتم تجاوز هذه المحنة. النقطة الأخرى هي موضوع تحويل المال إلى فلسطين، هذه العبارة أعادتنا إلى فترة الـ48 عندما تصرفنا في هذه الطريقة خسرتنا فلسطين، هناك فاصل كبير بين السلطة وحماس، كل التأمير الدولي اليوم انصب على حماس بعد انتخابها ديمقراطياً؛ لأنها لم تنفذ ما تطلبه الدول الغربية، فهل حماس اليوم تقبل بما تقبل به السلطة؟ أشك في ذلك، وهل السلطة تقبل بالوضع الراهن؟ أشك في ذلك أيضاً، وأرجو أن يتم التوصل إلى حل لهذه المعضلة.

شفيق الحوت:

لو كان الأمر متروكاً لأسامة وفتحي (أسامة حمدان وفتحي أبو العردات) كنت جلست لمدة ربع ساعة معهم وخرجنا بميثاق، لا خلاف بيننا في العمق والهدف، وكلنا نريد فلسطين كاملة، منظمة التحرير، بحاجة لكما قبل كل شيء، أنتم كتنظيمات بحاجة إلى منظمة التحرير؛ لأنه دون المنظمة لا تملكون شرعية اتخاذ القرارات التي تستطيع تقرير مصير الشعب الفلسطيني، من يستطيع تقرير مصير الشعب الفلسطيني هي منظمة التحرير، أنا حتى الآن لم ألس الجدية الكافية عند فتح لحماس تجاه ضرورة إعادة منظمة التحرير.

فتحي أو العردات:

القضية الأولى التي أود التعليق عليها هي موضوع الآلية التي تحدث حولها الأخ أسامة بتفاصيل الموضوع السياسي والموضوع التنظيمي وإعادة التنظيم، نحن طرحنا موضوع قائمة على أساس ما نراه، وما تم التوافق عليه في إعلان الحوار في القاهرة وما نتج عنه. هذا كان نتيجة التوافق، وبالتالي فإن هذا التوافق يصب في المصلحة الوطنية الفلسطينية، وقد تم التأكيد عليه في ورقة العمل التي قدمت. كذلك الأمر بالنسبة إلى وثيقة الأسرى والمعتقلين، فقد أتت نتيجة توافق ما بين اتجاهات سياسية وقيادات مشهود لها من مختلف الفصائل الفلسطينية والأساسية والرئيسية داخل المعتقلات، وبالتالي تم التأكيد عليها من خلال ورقة العمل التي قدمت، على أساس أنها تشكل أرضية صالحة وبرنامج عمل متوافق عليه من قبل الأسرى والمعتقلين.

الموضوع الثاني، يتعلق باليات العمل، حيث يمكن أن يتم الاتفاق عليها من خلال حوار مستمر ومتواصل وهذه الآليات يجب أن تحدد من خلال أنظمة ولوائح موجودة في منظمة التحرير؛ نحن لا نريد طرح منظمة جديدة، ولكننا نطرح عملية تعديل وتطوير وتحديث للمنظمة. لكن منظمة التحرير تعاني اليوم من الوهن، من المرض، من التغيب نتيجة كان طروحات سياسية كانت تعتبر أن المنظمة وسيلة سامية ونبيلة للوصول إلى هدف أسمى وأنبى ألا هو فلسطين. دعونا نعترف قُيدت هذه المنظمة نتيجة هذا الواقع، لأنه لم تقم دولة، لذا صرنا نقول نريد أن نعود ونقول كيف نحيا منظمة التحرير، لأننا كنا نقول أن هذه المنظمة ستوصلنا إلى قيام دول فلسطينية وحق اللاجئين والثوابت

وما إلى ذلك. اليوم كلنا متفقون أننا نمرّ في ظروف صعبة، وهي شبيهة بالنكبة التي حصلت عام 1948، والشعب الفلسطيني محاصر وجائع في محاولة لإخضاعه ولجعله يوافق ليس على أوسلو، ولا على قيام دولة، بل على مشروع أولمرت.

كيف نستطيع إعادة ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني؟ هذا شكل من أشكال الحوار القائم الآن في الوصول إلى صيغة مناسبة، من خلال إحياء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ولنبداً من المجلس الوطني الفلسطيني، لأنه يُشكل الهيئة التمثيلية والتشريعية للشعب الفلسطيني. وبالتالي هذه اللجنة التنفيذية والشخصيات الوطنية والأمناء العاميين ورئيس المجلس الوطني والمجلس التشريعي كذلك ومعهم شخصيات وطنية كما قلت، هم الذين يصنعون هذا المجلس، ويشكلون لجنة يسمونها لجنة طوارئ، لجنة لقيادة المرحلة. لكن ذلك يجب أن يتم من خلال المؤسسة، يجب علينا أن نتمسك بشرعية منظمة التحرير. ويجب أن تمر كل عمليات الترتيب والتخطيط من خلال العملية الانتخابية.

العملية الديمقراطية الانتخابية، التي جرت في فلسطين الشعب الفلسطيني، ارتضتها ورعتها حركة فتح. وبالتالي فإن التداول السلمي للسلطة والتعددية، هي جزء من تراث الشعب الفلسطيني. وحتى نكون واضحين نحن نريد أن نُفعل منظمة التحرير، نريد ترتيب أوضاعها، لا نريد أن نبني منظمة تحرير فلسطينية جديدة، ثم نبحت عن اعتراف دولي وعربي بها مجدداً.

يجب أن نعترف وبكل وضوح أنه في السابق، كانت فتح والسلطة ومنظمة التحرير متداخلة في بعضها يعني لا نقدر أن نميز بين فتح وبين السلطة وبين المنظمة. وأن نعترف أنّ هذه الرمزية التي كانت موجودة للرئيس ياسر عرفات الشهيد الكبير، لم تعد موجودة اليوم. الأخ أبو مازن يحث على إيجاد مؤسسات تكون بديلة، وكنا متفقين على أساس أننا نحن نريد أن نفصل ما بين فتح ومنظمة التحرير والسلطة. واليوم ينظر الشعب الفلسطيني إلى القيادة الفلسطينية هل تستطيع أن تتجاوز هذه المحنة، وهو ينظر إلى فتح وينظر إلى حماس، لأنه اليوم ومع كل احترامي لكل الفصائل الفلسطينية الأخرى التي تشكل منظمة التحرير، إلا أن الشعب ينظر إلى حماس التي أصبحت في السلطة، وتسلمت الحكومة، ولها خطاب مختلف عن خطاب المنظمة، مما يعني أن هناك عدة رؤى موجودة. وهذا يتطلب حواراً ويتطلب عقد مؤتمرات، ويتطلب المزيد من النقاش، حتى نستطيع أن نصل إلى برنامج القواسم المشتركة. كل تنظيم لديه

برنامج، لكن لا يجب فرضه على التنظيم الآخر، لأن فلسطين، في النهاية، هي الهدف، ويجب أن تُصب جهودنا كلها في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأن المطلوب هو إخضاع الشعب الفلسطيني، من خلال إضعافه، وإضعاف منظمة التحرير. صحيح أن المنظمة فيها الكثير من الأخطاء، ولكن لو أننا قمنا بتسليط الضوء على أخطاء المنظمة وتضخيمها، مع التعتيم على إنجازاتها، فإننا حينها سندخل أنفسنا في مشروع يبدأ بالمحافظين الجدد وينتهي بأولرت، هدفه إنهاء التمثيل الشعبي للفلسطينيين، وضرب منظمة التحرير، وضرب الوحدة الوطنية، وبالتالي جر الفلسطينيين إلى الفتنة لا سمح الله. نحن بحاجة إلى تعزيز هذه الوحدة، وإعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وشكراً.

أسامة حمدان :

أولاً أبدأ بملاحظة مهمة، نحن نراجع تجربة بشرية فيها تراكم من أداء جيد وأداء خاطئ وسلبي وسيء أحياناً. وفي لحظات المراجعة يجب ألا يمارس أحد إرهاباً فكرياً، ويبدأ يراجع الأخطاء والسلبيات، وكأنه يهدم بناءً جيداً صالحاً للاستخدام. اتفاق القاهرة قال إن هذا البناء لم يعد صالحاً للقيام بالمهام الوطنية المطلوبة لصالح الشعب الفلسطيني في الظرف الراهن؛ خصوصاً إذا ما أردنا أن نراجع هذه التجربة لمصلحة أن نطور واقعنا، وأن نعيد بناء هذه التجربة بالمحافظة على المكتسبات وإقامة بناء مؤسسات حقيقية. ونحن نراجع هذه التجربة، يجب أن يتسع صدرنا وقلبنا وعقلنا قبل ذلك لاستيعاب المتغيرات، واستيعاب ضرورة أن ننظم أوضاعنا بشكل صحيح، وألا نعتبر هذه الأطر لا تقبل التغيير أو التبديل على شاكلة "إما أن تلتزموا بها وإلا فلا." هذا ليس منطقاً يستطيع أن يقود شعباً يريد أن يتحرر من الاحتلال، ولا هو منطوق يريد أن يجمع هذا الشعب على قاعدة وحدة وطنية. لذلك لا بد أن نخرج من هذا المنطق إلى منطق آخر يقول إن مسؤوليتنا تقتضي أن نراجع هذه التجربة بشجاعة، وأن نسعى لتطوير هذه التجربة.

فيما يتعلق بكل المداخلات أنا أشكر الجميع على مداخلاتهم، وإن فاتني أن أعلق فأرجو المعذرة.

بالنسبة للأستاذ جواد الحمد سأعلق على القضايا الأساسية: إن شرعية المنظمة في المرحلة الماضية كانت عبارة عن شرعية مركبة من ثلاث عناوين، الشرعية الفلسطينية

والشرعية العربية والشرعية الدولية. الشرعية الفلسطينية كانت موجودة من خلال دخول المنظمات المقاتلة إليها واستمرت قائمة. الآن نحن نقول إن الشرعية الفلسطينية تأتي بالاختيار الشعبي، ويبدو لي أن البعض يخشى الانتخابات ولا يريدتها أما نحن فمتمسكون بخيار الانتخابات، لكنني أعتقد أن خوض الانتخابات هي التحدي الحقيقي لاحترام الشعب الفلسطيني. وعندما نقول إن الشعب الفلسطيني يجب أن يختار من يمثله في المجلس التشريعي، وممثلوه هم الذين يختارون القيادة ويحاسبونها، ويُفَرِّون أو يرفضون برنامجها السياسي؛ هكذا نكون قد احترمنا الشعب الفلسطيني وأعطيناها قيمة وأنا أعتقد أن الظروف العربية والإقليمية شاعت أم أبت ستقبل الاختيارات الفلسطينية. وهذا ليس معناه أن ننحت في الصخر، وإنما معناه أن الظروف العربية والدولية تستفيد من الانقسام الفلسطيني، الانقسام الذي لا يمكن تجاوزه إلا باللجوء إلى الشعب الفلسطيني ليختار من يمثله، عندها سيختفي هذا الجانب الذي يستفيد منه الإطار الإقليمي والدولي، نتجاوز مرحلة أن الشرعية من أين؟ أعتقد أن الشرعية يصنعها الشعب الفلسطيني.

في موضوع منظمة التحرير، أنا أعتقد أنه إذا أراد الواحد أن يعتبر أنها في نفس الوقت: وطن معنوي، وجبهة موحدة، ووجه آخر لتنظيم فلسطيني، فإننا سنرتطم في الحائط. المنظمة لا يجب أن تعتبر كياناً معنوياً أو وطناً معنوياً للشعب الفلسطيني؛ أما اللجنة التنفيذية فلنعتبرها حكومة الوحدة الوطنية، أو الإطار الجبهوي، ولكن لنحفظ لكل فلسطيني حقه بأن يقول إنه يقبل أو لا يقبل بهذا القيادة.

احفظوا لكل فلسطيني حقه في أن ينتخب من يمثله. احفظوا للشعب الفلسطيني حقه بأن يقول بعد دورة من الزمن لمن انتخبه: أنت لم تكن فاعلاً في إطار قضايا وحقوق الشعب الفلسطيني. لنا أعضاء في المجلس الوطني لمدة 40 سنة ولا نعرف أسماءهم. لذلك اعتبر أننا نريد أن نُفَصِّل: نريد أن يُعتبر إطار منظمة التحرير الفلسطينية هو الإطار المعنوي، أما حكومته أو لجنته التنفيذية، فهي التي يمكن أن تمثل تحالفاً جبهوياً، لكن في النهاية هناك مؤسسة أكبر من هذا التحالف الجبهوي. يجب أن يكون هدفنا أن نجعل من هذه المؤسسة مؤسسة حقيقية، يشعر كل إنسان بالانتماء لها، وان اختلف في الموقف السياسي مع قياداتها.

نحن سنقبل بنتائج الديمقراطية بكل وضوح إذا حصل انتخاب حر ومباشر من قبل

الشعب الفلسطيني، وسبق أن قلنا هذا، وأنا أقول لكم بوضوح أننا طرحنا ذلك سابقاً على الأخ أبو عمار رحمه الله، فقال لنا من سيعمل انتخابات الأردن ولا سوريا ولا لبنان ولا مصر من سيعمل انتخابات أعتقد اليوم بعد تجارب الإصلاح أو الديمقراطية في المنطقة الذي حصل في العراق وغيرها هذا السؤال أصبح عليه إجابة، وأنا أعتقد أنه حتى في الأردن اليوم، فإن عقد الانتخابات ممكن بجهد وضغط، قد يكون صعباً، دعونا نعمل لتُعد الانتخابات، ولنجرّب، ثم نقول لاحقاً لم نستطع، أما يأتينا أحد من البداية فيقول هذا مستحيل، هذا أمر غير مقبول.

المكانة الدولية لمنظمة التحرير حصلت عليها بعد إقرار برنامج النقاط العشر وليس قبل ذلك، أنا لن أناقش برنامج النقاط العشر الآن، ونحن عندنا موقف واضح تجاهه. لكنني أقول أنه ليس من حق أحد أن يقول لنا أن علينا أن نقبل ما يريد فرضه المجتمع الدولي وفق الرؤية الإسرائيلية. إن من واجب القيادة الفلسطينية أن تكافح من أجل الحقوق الفلسطينية، من واجب القيادة الفلسطينية أن تبذل كل ما في وسعها وكل ما في جعبتها لتحقيق هذه الحقوق، وعليها أن تلتفت إلى شعبها، قبل أن تبحث على ما لا يمكن أن تتكىء عليه حتى النهاية. الأخ أبو عمار أعطته الشرعية الدولية جائزة نوبل للسلام، وعندما حاصره الإسرائيليون لم تُجب الشرعية الدولية على هاتفه، وعندما اغتالته إسرائيل كانت المهمة الأسرع كيف يُدفن الرجل. إذن الشرعية الدولية ليست هي التي سيُتكَأ عليها.

وأخيراً نحن لسنا في صدد تكرار تجربة فتح، نحن نتمنى أن يكون أداؤنا أفضل من الأخوة في حركة فتح، وأن يكون أداء الأخوة في فتح بعدنا أفضل من أداؤنا، وأتمنى أن يكون التنافس بين الفصائل كلها على من يخدم للشعب الفلسطيني خدمة أفضل ويستفيد من أخطاء غيره. المفترض أن الأخوة في فتح يسعدوا أنني أستفيد من أخطاء وقعوا فيها نتيجة المحاولة وليس سوء النية. وأنا يجب أن أكون سعيد إذا استفادت الشعبية والديمقراطية من أخطاء قد وقعت أنا فيها، نتيجة المحاولة وليس سوء النية. ولذلك لم يكن من أديباتنا ولا من سلوكنا السياسي أن نخون أحداً أو نتهم أحداً أو نخرج أحداً من الملة. إنما قلنا دائماً أن هذا اجتهاد يقبل التصويب ويقبل التخطيء، وصحيح أن الفجوة كبيرة كما يبدو، لكنني أعتقد أننا قادرون على جسرها إذا ما لجأنا إلى شعبنا، وشكراً.

الجلسة السادسة

مدير الجلسة

الأستاذ وليد محمد علي

مدير مركز باحث للدراسات - بيروت

الورقة الرابعة عشرة

منظمة التحرير الفلسطينية، الواقع والآفاق

رؤية: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

أ. مروان عبد العال⁴⁸

بداية، أشكر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، إتاحتها الفرصة لنا بأن نطل من نافذته عليكم لإبداء وجهة نظرنا في مناسبة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، لنقرأ تقيماً لتجربتها وآفاق الحلول، لتطوير بناءها وأدائها وحالتها وبمناسبة تأسيسها.

يُعدّ موضوع م.ت.ف من أكثر العناوين حساسية وبالتالي يحتاج إلى درجة وافرة من الرصانة والعلمية والمسؤولية، وربما أن مدى عمر منظمة التحرير الفلسطينية الزمني، امتلاءً هو الآخر بسجلات ونقاشات لم تتوقف ولن تتوقف لأن الحالة الفلسطينية مرتبطة بتطور العملية التاريخية، ومحكومة بتطور الصراع وشروطه الموضوعية، والمراحل التاريخية التي يمر بها.

لذلك ننطلق من الواقع القائم وليس المرتجى عملاً بمنطق السياسة بطرح ما يجب أن يكون، دون أن ننسى أننا ننطلق مما هو كائن، حتى لا ننزلق إلى صيغة ما يجب أن يكون رغماً عن ما هو كائن، هي القاعدة التي تحمي من الوقوع في المزيد من الإرباك، أي قاعدة الفكر والسياسة، معيارها في النظر لمثل هذا العنوان... ميزان القوى أولاً وأهداف ومصالح الشعب الفلسطيني ثانياً. لذلك أول الأسئلة التي تطرح نفسها علينا هي:

كيف نفهم م.ت.ف؟

إن الحضور القوي للوطنية الفلسطينية في الضمير الجمعي الفلسطيني باعتباره تحدياً موضوعياً، فرضته طبيعة العدو الاستتصالي، الذي وجد من حضور هذه الهوية

(48) عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومسؤول الساحة اللبنانية.

والشخصية الوطنية الفلسطينية نقيضاً فعلياً لوجوده وشرعيته؛ لأن فلسطين لم تعرف في تاريخها قط شكلاً للسيادة في دولة، حيث انتهت حرب استقلالنا عام 1948 بالنكبة، وما تبعه من أشكال لتدمير الشعب الفلسطيني وتشتيته، واستكمال الاحتلال عام 1967، وفرض صيغة لتبديد الهوية الوطنية وتذويبها وإلحاقها، لهذا ارتكز حضور التمسك بالهوية الوطنية وجدانياً وسياسياً في الفكر السياسي الفلسطيني.

لذلك ثمة إجماع تقريباً على أن م.ت.ف هي أهم منجز تحقق في ظل الثورة الفلسطينية المعاصرة، رغم قيام م.ت.ف بالمعنى الرسمي قبل انطلاق الثورة، كرد سياسي على محاولات تبديد هوية ووحدة الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، ورغم كل الأخطاء التي حفلت بها تجربة م.ت.ف نقول إن م.ت.ف بميثاقها وبرنامجه الإجماع الوطني هي الإطار الوطني الفلسطيني الجامع، التي استطاعت من خلال نضالات الشعب الفلسطيني وقواه المنظمة، من فرض نفسها كمعبر سياسي وقانوني وتنظيمي عن وحدة الشعب وكيانه وهويته، وبالتالي اكتسبت شرعية عربية ودولية معترف بها، وميّزت الجبهة الشعبية نظرتها لم.ت.ف أربع زوايا في التعامل معها:

- الرأس القيادي.

- المؤسسات.

- الميثاق والبرنامج.

- الهوية والممثل الشرعي للوحيد للشعب الفلسطيني.

وبهذا المعنى، فهي التعبير المادي والمعنوي عن المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وليست مجرد إطار لوحدة قوى سياسية، وبالتالي إن الهبوط بالمستوى الوطني الجامع للمنظمة والمعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني، بدأ مع مسيرة الاستخدام التنظيمي الفئوي الضيق، وهذا تجلّى من رؤية الفصيل الأكبر بالنظر لها، باعتبارها حامل تنظيمي وسياسي لبرنامجها الخاص، ومن حقه كونه الأخ الأكبر أن يمتلك الحق الحصري بالسيطرة على مقدراتها ومؤسساتها وقراراتها، وكيف تجلت صورة الواقع بعد ذلك بالأبعاد والحقائق العملية التالية:

الحقيقة الأولى:

القوة الرئيسية المهيمنة وبفعل السياسة القاصرة، حوّلت المنظمة إلى مجرد إطار

لتوفير الشرعية لخياراتها وبرنامجها الخاص، ثم اندفعت لتلبي شروط ومطالب إسرائيل التي ركزت على ضرورة تجريد م.ت.ف من مضمونها وتكسير مؤسساتها لتصفية دورها ووظيفتها الوطنية. صارت الوحدة تعني الاندماج وليس التنوع. وحلت الأكثرية مكان الإجماع، وضربت صيغة الجبهة الوطنية في مرحلة التحرر الوطني نحو حالة من التعايش والأحادية بمعنى أدق.

الحقيقة الثانية:

المعارضة. إن المظهر الرئيسي للمعارضة مع بعض الاستثناء، كان الانضباط بوعي أو بدونه لأصول اللعبة، وتعاملت مع المنظمة كإطار لتنظيم عمل الفصائل وعلاقتها، وبالتالي استنزاف الصراع على "كوتا" ونظام "الزبائنية" وغياب الخطاب الموحد، عبر عن التناقض من خلال بعدين:

الأول: كان يشد باتجاه البقاء والاستمرار في المنظمة.

الثاني: يدفع باتجاه النبذ والمغادرة.

تارة بالحديث عن الإصلاح من الداخل ومرات الإصلاح من الخارج، وعندما تعجز في الأولى تعود إلى الثانية.

الحقيقة الثالثة:

إن قوى اليسار الفلسطيني مثلت حالة مربكة ومأزومة، ولا يتعدى دورها المناشدة والتقدم ببعض المبادرات تحت عنوان: إعادة بناء م.ت.ف وفي خضم الصراع، استكفت بتحقيق إرادتها في الموقف السياسي، وأهملت المعركة الديمقراطية في البناء التنظيمي، كضمانة لتحقيق الموقف السياسي، لتجد نفسها وقد خسرت الحالتين السياسية والتنظيمية.

كيف نفهم إعادة البناء...

بناء، وإعادة بناء، وإصلاح، وتغيير، وتفعيل، وتطوير، وإعادة صياغة، وإعادة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية هي من جملة المصطلحات التي تعكس في مضمونها مفهوماً لنقطة البدء. إن إصلاح النظام يتطلب أولاً وجود نظام، وإن تفعيل المؤسسة أو إعادة بنائها، يحتاج إلى وجود مؤسسة. فالسؤال الذي يحمل تخوفاً لدى البعض.. هل نريد

منظمة جديدة بحلة وروح وبناء جديد.. أم الحاجة تكمن في ترميم المنظمة القائمة؟ أي أن المنظمة الجديدة، تولد من قاعدة وجود منظمة أساساً، أم أنها بديلة لها.. هل سبيل التغيير المنشود يكون بغير الطريق الديمقراطي والقائم على القاعدة النسبية، أم هو تجديد للقديم بصفقات فوقية وبحلة جديدة وعلى مبدأ الكوتا.

إن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية يقر بالمبدأ أن ثمة بناء يتطلب إعادة البناء أم أن لا بناء أصلاً ونحن ننطلق من الصفر.. أي من الأسس التي قامت عليها المنظمة، أم أن مسيرة المنظمة خرجت عن الأسس.. وتحتاج لتأسيس جديد!! ثم إن التأسيس كان مشروطاً بظروف موضوعية لم تعد قائمة.

إن المسألة تحتاج إلى تجديد بنية المنظمة، أي تحويل النظام القديم إلى نظام جديد... وما بين القديم والجديد، فإن لوحة الواقع سجلت ثلاثة أبعاد، لا بدّ من أخذها كمعطيات للخلاف القائم.

- **البعد الأول:** الاستجابة السريعة والمتسارعة للشرط الإسرائيلي بإقرار تغيير ميثاق م.ت.ف وإنهاء صلاحياتها عملياً والاستبدال المتدرج لشرعيتها الوطنية والتاريخية الفلسطينية والعربية والدولية، بشرعية المجلس التشريعي وسلطته التنفيذية، أي استبدال السلطة الفرعية بالنظام الأصيل، منظمة التحرير، بالإدغام مرة والاستبدال مرات، أي عدم الحفاظ على ما هو كائن أصلاً.

- **البعد الثاني:** الاستفاقة المتأخرة لأهل السلطة بعد خسارتها، بالعودة إلى السياسة والذهنية الفردية ذاتها بالحديث عن تفعيل المنظمة في سياق استخدامي ضيق؛ لخدمة سياسة محددة تتعلق بالجديد الطارئ على النظام الفلسطيني، مما يجعل الحديث عن اتفاق حوارات القاهرة بإعادة بناء المنظمة حبراً على ورق. الإبقاء على ما هو كائن دون الذهاب إلى ما يجب أن يكون.

- **البعد الثالث:** هو موقف القوى الإسلامية من م.ت.ف، وحالة الارتباك بين المنظمة القيادة، والمنظمة المؤسسة، والمنظمة البرنامج، والمنظمة الهوية، مما يطرح حقيقة اعتراف فلسطيني لأول مرة بأن م.ت.ف ليست ممثلاً شرعياً.. وخاصة عندما يأتي من موقع قوة تمثيل السلطة ووصلت إليها بالخيار الديمقراطي، مما يعيد نغمة ثنائية السلطة/ المنظمة. والاعتراف بها مشروط بإعادة النظر بكل مكوناتها، أي الانطلاق مما يجب أن يكون وليس مما هو كائن.

لذلك دعونا نطرح سؤالاً: ما هي السياسة الصائبة للتعامل مع موضوع تطوير وتفصيل وتجديد م.ت.ف أمام الأزمات المستعصية والمشكلات الناشئة؟

لقد حسم اتفاق القاهرة بين الفصائل الفلسطينية، أن منظمة التحرير الفلسطينية معبر عن وحدة الشعب الفلسطيني وكيانه الشرعية، وبهذا وبشكل غير مباشر، ضربت فكرتين خاطئتين: الفكرة الأولى، أن م.ت.ف أوفت قسطها، وأدت دورها التاريخي في مرحلة معينة، لأنها تعبير عن مرحلة تحرر وطني وديمقراطي مازالت تحكم التجربة الفلسطينية. والفكرة الثانية، إمكانية تشكيل بديل عن م.ت.ف برغم كل ما أصابها من شلل ما تزال تحظى بالاعتراف والشرعية العربية والدولية. ونحن نصبح أمام خيارين:

الخيار الأول: ترك المسألة برمتها تحت رحمة الواقع وإفساح المجال لحالة التفرد بالترسخ داخلها بمزيد من الاستئثار وتمثيل الشرعية. وبذلك نكون قد أخلينا ساحة من ساحات الفعل الوطني دون مجابهة.

الخيار الثاني: الذي نحاز له بقوة في التعامل مع المنظمة ككيان للشعب الفلسطيني، الأمر الذي يعني أن المنظمة تبقى مُعبراً عن معاني ومضامين وحدة الشعب السياسية. وبالتالي فهي ومضامينها ميدان صراع القوى السياسية دون أن يصل ذلك الصراع إلى حدود المساس بها كوجود قانوني وإطار مؤسساتي.. والصراع من داخلها لإعادة بنائها، والحوارات الوطنية المنصبة في محاولات ترتيب البيت الفلسطيني هي سياسة صائبة كخط عام، فلا مبرر للانسحاب من المواجهة أو الاكتفاء بالسجال الفوقي. نحن ننتقل بأن المنظمة ليست ملكاً لفرد أو تنظيم، إنها ملك الشعب الفلسطيني.

إن ما أصاب مؤسسات المنظمة ودورها من ضعف وشيخوخة وتقدم، أثر سلبياً على مكانتها وقدرة مؤسساتها على القيام بالمهمات والدور القيادي والتمثيلي للمنظمة، مما يدعو إلى الإسراع في تفعيل مؤسسات المنظمة وتطويرها بإعادة بنائها على أساس برنامج وطني وديمقراطي، وبالانتخابات وفقاً لنظامها الأساسي وعلى أساس التمثيل النسبي حيثما أمكن ذلك، وبالتوافق الوطني الذي يحافظ على أوسع خيارات ديمقراطية ممكنة في المواقع التي يتعذر علينا إجراء الانتخابات فيها؛ ليتعزز ويترسخ دور المنظمة ومكانتها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

إرادة الحوار:

أفاق الحل بالشروع بحوار وطني شامل، ينطلق من ثوابت وطنية ونواظم ومحددات، يمتلك أولاً إرادة حوار وليس إدارة حوار... لمواجهة الأخطار والصعوبات الداخلية والخارجية، وكمدخل عملائي للشروع في مهمة إعادة البناء، علينا ترسيخ المداخل الضرورية التالية:

إن المأزق الراهن تعيشه مجمل الحركة الوطنية الفلسطينية بمكوناتها الوطنية والإسلامية واليسارية، وفيها تكمن روافع وشروط سياسية وطنية لوحدة الشعب الفلسطيني، لأن الاستراتيجية الصهيونية تسعى إلى تجزئة حقوقنا وشق وحدة الداخل - الداخل، والداخل - الخارج، وإن توحيد الشعب الفلسطيني والرد الوطني والضروري الآن.. هو توحيد الأداة النضالية وممثله الشرعي والوحيد وهو م.ت.ف.

طالما أن م.ت.ف هي قائدة نضال الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، فإن قوتها تكمن في إعادة بنائها وتفعيلها على أسس ديمقراطية تعددية وحدوية، جماعية بشراكة سياسية وتمثيل حقيقي لقوى وتجمعات وطاقات شعبنا الفلسطيني.

العلاقة بين السلطة والمنظمة؛ فالمنظمة هي المرجعية السياسية والوطنية العليا للسلطة الفلسطينية. فمؤسسات السلطة يجب تمثيلها في مؤسسات المنظمة، وتخطئة كل السلوك السابق أو اللاحق بإحلال السلطة ومؤسساتها محل منظمة التحرير الفلسطينية.

أن يدرك الجميع بأننا مازلنا نعيش مرحلة تحرر وطني، نخضع لشروط وقوانين هذه المرحلة، فلا يمكن الحديث عن مفاهيم الدولة في ظل غيابها. قدرنا أننا مازلنا نصف دولة ونصف ثورة.. في مفهوم السلطة بحكومة برنامج القاسم المشترك، ومنظمة تحرير قاعدتها الإجماع الوطني. وإن التناقض الرئيسي ما بيننا جميعاً والاحتلال والمسؤولية الوطنية، تدفعنا نحو المشترك والمصلحة العليا. فالقضية والحقوق والأرض والقدس في خطر.

ولتحقيق ذلك نقترح ما يلي:

الإسراع في تقديم مشروع تطوير وتفعيل المنظمة باجتماع يرأسه رئيس اللجنة التنفيذية ويشارك فيه رئيس الوزراء ومكتبي المجلسين الوطني والتشريعي والأمناء العامون أو من يمثلهم.

تجميد أية مناقلات أو تعيينات أو ترقيات لا تملئها الضرورة في مؤسسات المنظمة ودوائرها وممثلياتها خلال هذه الفترة الانتقالية.

يتوج هذا الحوار بالاتفاق على برنامج القواسم المشتركة، والخطة والآليات والمواعيد التي تنتهي بعقد المجلس الوطني الجديد، ويدعى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بمشاركة الجميع مع الأخوة الذين تبوأوا مواقع تمثيلية وقيادية، إثر انتخابات المجلس التشريعي الأخيرة وفقاً للتقليد الذي سار عليه المجلس بعد قيام السلطة، لترسيم نتائج الحوار وبما يضمن عقد المجلس الوطني الفلسطيني الجديد خلال فترة لا تتجاوز نهاية هذا العام.

تشكيل قيادة موحدة كمرجعية قيادية داخلية فلسطينية مقررة لا تلغي أو تتجاوز دور وصلاحيات الهيئات والمؤسسات القيادية والتمثيلية.

لقد كانت الحاجة لتشكيل القيادة الموحدة ضرورة بحكم وجود عدد من القوى الفلسطينية خارج الأطر القيادية والتمثيلية لـ م.ت.ف، وقد تضاعفت الحاجة لهذه القيادة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة والوضع الخاص الذي نشأ عنها، وهي قيادة مؤقتة إلى أن يتشكل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد وتنتخب فيه اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف وبلورة هذه القيادة نقترح:

تشكيل القيادة الموحدة كما يلي:

يرأسها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف ورئيس السلطة الفلسطينية.

يشترك في عضويتها كل من الإخوة رئيسي المجلسين الوطني والتشريعي والأخ رئيس الحكومة.

الأمناء العامون للفصائل أو من ينوب عنهم.

ثلاث شخصيات وطنية مستقلة.

مهامها:

تعدّ قيادة جماعية مؤقتة، تتحقق فيها مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها وفقاً للآلية التالية:

قراراتها ذات الطابع الوطني والسياسي العام، وخاصة ما يتعلق بالتمثيل والعلاقات

مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، ترسّمها وتتابع تنفيذها اللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى قرارات اللجنة التنفيذية ذاتها.

قراراتها التي تتناول الشأن الداخلي الذي يقع ضمن دائرة السلطة، تتابع تنفيذها السلطة بهيئاتها ومؤسساتها وأجهزتها المختلفة وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي والقانون.

إن معالجتنا لهذا العنوان ليست مسألة اختيارية، إنما ضرورة سياسية وعملية، لأن النجاح في مواجهة الاحتلال وعدوانيته المتجددة، بخطط واستراتيجيات جديدة لا يمكن الرد عليه في التنازع والتنافر والانفراد والتفرد والقطع، بل بالقدرة على توحيد طاقات الشعب الفلسطيني، بأعلى درجة من الفائدة والكثافة. هل هناك مهمة لها أولوية تتقدم الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني في ظل المخاطر التي تتهدد وجوده؟

السؤال الثاني.. أين تكمن المصلحة الوطنية في كل لحظة من لحظات الصراع؟ الأولوية والمصلحة الوطنية، تستغرق في مصلحة الشعب الفلسطيني وأولوياته قبل مصلحة هذا الفصيل أو ذاك، الوحدة تتوسع في ميدان الصراع والخلاف يضيق في أسلوب الحوار، لأن طريق الاستقلال والحرية والعودة يمر بالمؤسسة الوطنية الراسخة والجامعة والنظيفة والكفوءة والمقاومة.

الورقة الخامسة عشرة

إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

رؤية الجهاد الإسلامي

د. أنور أبو طه⁴⁹

ما هو الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية ومسألة الدخول في أطرها ومؤسساتها؟ وكيف نفهم هذه المسألة؟ وكيف نتعامل معها؟

أولاً: مواقف الإسلاميين من دخول منظمة التحرير:

إن دعوة القوى الإسلامية لدخول منظمة التحرير الفلسطينية لتكون هي الإطار الجامع لكافة قوى شعبنا وفعالياته السياسية والنضالية، ليست جديدة. وقد تراوحت مواقف الإسلاميين الفلسطينيين تاريخياً من هذه الدعوة كالتالي:

أ - الرفض المطلق المبني على وصم منظمة التحرير بالجاهلية والكفر شأنها شأن أي نظام عربي لا يحكم بالإسلام، وهذا بشكل أساسي هو موقف بعض القوى والتيارات الإسلامية غير المشمولة أصلاً بالدعوة للانخراط في منظمة التحرير؛ لأنها ليست موجودة على الخريطة الكفاحية أو الجهادية للشعب الفلسطيني.

ب - موقف الرفض غير المطلق الذي يترك الباب موارباً للقبول بشروط تتعلق بهوية منظمة التحرير وبرنامجه السياسي ودورها الكفاحي من جهة، وبالنسبة أو الحصص التي ستعطى للفصيل الإسلامي الذي سينضم للمنظمة من جهة أخرى، وهذا هو موقف الإخوة في حركة حماس التي دخلت منذ الانتفاضة الأولى في حوارات مبكرة

(49) عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي.

مع منظمة التحرير للبحث في هذا الأمر، ولم يُسفر الأمر عن أي اتفاق حول البرنامج أو نسب التمثيل.

ج - موقف الرفض غير المطلق الذي يترك الباب موارباً للقبول بشروط تتعلق بهوية منظمة التحرير وبرنامجه السياسي ودورها الكفاحي، دون الاهتمام بمسألة الحصص ونسب التمثيل باعتبارها ليست المحدد الأساسي الذي له الأولوية في قرار الدخول للمنظمة من عدمه، وهذا هو موقف حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

ويجدر أن نلاحظ هنا أن التركيز تاريخياً على المنظور الأيديولوجي في الحكم على منظمة التحرير، والقول بأن الموقف الشرعي الإسلامي لا يبيح للإسلاميين الانخراط فيها، كان مرده بشكل أساسي غياب الدور الإسلامي عن ساحة الجهاد والكفاح الوطني الفلسطيني منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، فكان وصم منظمة التحرير بأنها علمانية مخالفة للإسلام تريباً يريح "الضمير الإسلامي" الغائب عن ميدان الفعل ومبرراً للابتعاد عن ساحة الجهاد والمقاومة. هذه الصورة تغيرت مع نشأة وبروز حركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس منذ الانتفاضة الأولى، والدور المميز الذي قامت به الحركتان في ساحة الفعل الجهادي لاسيما في الانتفاضة الأخيرة.. إذ لم يعد التأكيد على دور الإسلام في القضية الفلسطينية يُستجدي بمطالبة منظمة التحرير بأن تنص عليه في وثائقها وأدبياتها بعد أن كتبه استشهاديو حماس والجهاد بدمائهم في ساحات القتال والمواجهة.

بكلمات أخرى، لم يعد مطلوباً من الإسلاميين المطالبة خطابياً بإعادة الاعتبار للإسلام، ودوره ومكانته في الصراع بعد أن رسم الاستشهاديون ملامح وأفاق هذا الدور في زمن جنين ورفح، زمن يحيى عياش ومحمود طوالة.

ثانياً: الحاجة إلى إطار وطني جامع:

إن نقطة البدء في تحديد الموقف من الدعوة إلى انضمام القوى الإسلامية لمنظمة التحرير تكمن في الإجابة عن السؤال: هل هناك حاجة إسلامية أو وطنية لمثل هذه الخطوة في هذا الظرف، أو هل هناك حاجة لإعادة بناء منظمة التحرير بحيث تغدو صالحة لضم كافة قوى شعبنا بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي، وبما يخدم التوجه الإسلامي على المدى الطويل؟

الإجابة بالتأكيد: نعم..

ففي ظل هذا التوقيت على وجه الخصوص، حيث الظرف الدولي والإقليمي والمحلي يختلف عن أي ظرف مرت به القضية الفلسطينية، تبدو الحاجة إلى إيجاد إطار جامع لنضال الشعب الفلسطيني تنخرط فيه كل القوى، حاجة ماسة وملحة أكثر من أي وقت مضى.

لكن هل بالضرورة أن تكون منظمة التحرير هي هذا الإطار؟ إن ركام التجربة وحطام السنوات التي تركت فيها منظمة التحرير خلفها سلسلة من الانهيارات على أكثر من صعيد يجعل من الصعب على الحس والضمير الوطني النظيف، فضلاً عن الإسلامي، أن يقبل بأن منظمة التحرير هي الحل وهي الإطار المنشود. لكن الموقف النفسي من تجربة منظمة التحرير وتاريخها وواقعها يجب أن لا يحجب عنا جملة حقائق موضوعية تجعل من المنظمة هي الإطار الوحيد المتاح أمام الشعب الفلسطيني اليوم، وهي:

1 - تحظى منظمة التحرير باعتراف عربي وإسلامي ودولي يستحيل في الظروف الراهنة أن يحصل عليه أي إطار جامع جديد أو بديل، سواء كان هذا الإطار فصيلاً أو مجموعة من الفصائل.

2- على العكس من السلطة الفلسطينية التي نتجت عن اتفاق مع الاحتلال، فإن المنظمة هي منجز عربي وفلسطيني، وهي بهذه الصفة ليست نتاج لحظة طارئة أو عابرة، وبغض النظر عن أية تحفظات أيديولوجية وسياسية، فهي في منشئها أداة نابعة من حاجة وضرورة فلسطينية للكفاح من أجل حق الشعب الفلسطيني في أرضه وبناء كيانه السياسي الوطني على كامل هذه الأرض.

3- إن هذا الإطار الجامع المنجز يتعرض منذ توقيع اتفاق أوسلو إلى عملية ممنهجة لتهميشه وإنهائه، وذلك بتحويل منظمة التحرير إلى مجرد جهاز مهترى ومشلول من أجهزة السلطة. إن إحياء هذا الإطار ثم إعادة بنائه وتكوينه ليصبح مؤهلاً لاستيعاب كافة القوى داخل فلسطين وخارجها هو إنقاذ وحماية لهذا الإطار الذي يريد البعض التخلص منه أو الإبقاء عليه مجرد ديكور بلا أية فعالية، وبالتالي حماية للقضية الفلسطينية؛ فالسلطة التي نشأت على أجزاء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة

لا يمكن أن تضطلع بكامل المسؤولية عن قضية شعب موزع ما بين الأراضي المحتلة عام 1948، والأراضي المحتلة عام 1967، وبلدان الشتات حيث يعيش أكثر من خمسة ملايين فلسطيني.

4 - في ظل ما تتمتع به القوى الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) من حضور ونفوذ في الشارع الفلسطيني، فإن دخولها إلى منظمة التحرير بما تحظى به من شرعية، وبما ستؤول إليه بعد تطويرها، لا يعني التحاق هذه القوى بالمنظمة ببرنامجها الراهن، بل إن هذا هو المدخل لجعل برنامج المقاومة، الذي تتبناه الحركة الإسلامية، هو برنامج الإجماع الوطني، أي تثبيت مشروع المقاومة باعتباره الخيار المعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني، وليس خياراً معزولاً محاصراً مطلوب ضربته وتصفيته ضمن شروط ”خارطة الطريق“، ومقتضيات الحرب الأميركية على ما يسمى ”الإرهاب في العالم“.

إذن، فالدعوة لدخول منظمة التحرير ليست تعبيراً عن الرضوخ للأمر الواقع أو استجابة للواقعية السياسية المبتذلة التي جرى تسويقها منذ توقيع أوسلو، بل هي تعبير عن حاجة وضرورة وطنية كفاحية.

ثالثاً: متطلبات إعادة بناء المنظمة:

إذا سلمنا ضمن المعطيات السابقة بوجود حاجة لإعادة بناء المنظمة ودخول القوى الإسلامية إليها، يبقى السؤال الهام: عن أية منظمة تحرير نتحدث، وأية منظمة تحرير نريد؟

للإجابة عن هذا السؤال نؤكد بداية أننا ندرك جيداً ما الذي يعنيه دخولنا لمنظمة التحرير، وبالتالي فنحن لسنا على استعداد للتنازل عن أي من ثوابتنا التي تشكل محددات موقفنا من المنظمة. وعليه، فإننا ليس لدينا أية أوهام حول إمكانية إعادة بناء منظمة التحرير؛ بسهولة لتصبح إطاراً جامعاً يضم كافة قوى الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي. إن اتفاق القاهرة أقر تشكيل لجنة تناقش عملية تطوير وإعادة بناء منظمة التحرير وفق أسس جديدة يتم التراضي عليها بين كافة القوى. وبموجب هذا الاتفاق حضرت الحركة الاجتماع التمهيدي الذي انعقد في غزة لهذا الغرض، على أمل أن تتبعه لقاءات أخرى في الخارج يحضرها

الأمناء العامون للفصائل من أجل التحوار حول الأسس الجديدة لإعادة بناء منظمة التحرير.

إذن، الانضمام لمنظمة التحرير ليس عملية ميكانيكية سهلة يمكن أن تتم بجرة قلم كما يظن البعض.. إنها رحلة طويلة شاقة ومعقدة مازلنا نضع أقدامنا وخطواتنا الأولى على عتبات الحوار المضني من أجلها.

إننا ندرك، والآخرين أيضاً، أن هناك جملة من الشروط والمتطلبات التي يجب تحقيقها قبل القول إننا أصبحنا جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا يقربنا من الإجابة المباشرة عن السؤال الذي طرحناه: أي منظمة تحرير نريد؟

ولعل الجواب البديهي عن هذا السؤال هو: منظمة تحرير تعكس اسمها تماماً على الواقع، أي أداة جهادية هدفها "تحرير" فلسطين، وإطاراً جامعاً لا يعمل وفق صيغة تخرج المنظمة من معادلة مشروع المقاومة بل يجعلها الممثل الحقيقي له.

عندها لا يعني انضمامنا للمنظمة تنازلاً عن ثوابتنا بل إنقاذاً لوحدة الشعب والأرض اللتين ضربهما اتفاق أوسلو ونهج التسوية.

ويتضح ذلك من خلال العناوين والمتطلبات المطروحة للنقاش من وجهة نظرنا في عملية إعادة البناء والتي أهمها:

1. الميثاق.. هناك قوى مشاركة في منظمة التحرير تتحدث عن العودة إلى الميثاق الوطني، وتطالب بالرجوع عن إلغاء بعض بنوده بحضور كلينتون، وهو أمر لم يصادق عليه ياسر عرفات حتى رحيله.. ولو تم فعلاً تثبت الميثاق القديم، تبقى من وجهة نظرنا حاجة إلى ميثاق جديد يراعي البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية، ويعكس المشهد القائم في ساحة العمل الفلسطيني اليوم.. وليس من السهل الوصول إلى هذا الهدف في ظل موقف السلطة (الرسمية وفق اتفاق أوسلو)، وحركة فتح والفصائل المؤيدة لها من هذه المسألة، خاصة أن الحديث منذ قيام السلطة يتركز على صياغة "دستور" فلسطيني يرى الكيانية الفلسطينية باعتبارها سلطة في طور الانتقال إلى الدولة وليس "منظمة" تقود مرحلة تحرر وطني.

2. مقررات المجالس الوطنية السابقة.. مهما كانت درجة التزام السلطة الرسمية أو فصائل منظمة التحرير بهذه المقررات، فهي في النهاية حاصل الإرادة السياسية التي

أنتجتها في حينه، وليس هناك أي منطق يجعلها مسلطة على رأس الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإنها بما فيها من تراجعات من وجهة نظرنا، تنتمي إلى لحظة سياسية منتهية وليس إرثاً مقدساً غير قابل للتجاوز أو التغيير.

3. البرنامج السياسي.. إن منظمة التحرير لا تمتلك برنامجاً سياسياً واضحاً اليوم، أو إن برنامجها يمكن تلخيصه في كلمة واحدة هي "التسوية" التي يجري تنفيذها من خلال السلطة. إن إعادة بناء منظمة التحرير تعني أن يكون برنامجها السياسي انعكاساً لرؤى القوى المكونة للمنظمة، وعليه فإن دخول حماس والجهاد الإسلامي إلى المنظمة يعني تغيير البرنامج السياسي الراهن للمنظمة لتكون بذلك ممثلة لإرادة الشعب الفلسطيني.

4. العلاقة بين السلطة والمنظمة.. إن من متطلبات إعادة البناء إحداث فك ارتباط وفصل كامل بين المنظمة والسلطة، ليس في مسألة المناصب وحسب، بل أيضاً إلغاء كل أنواع التداخلات، ذلك أن السلطة لها اختصاصات محدودة، ولا إجماع عليها، وهي في كل الأحوال يجب أن تكون تحت إشراف المنظمة، لا أن تكون المنظمة جهازاً من أجهزتها. وليس للسلطة أن تفرض برنامجها على المنظمة أو أن يتم توظيف المنظمة لخدمتها.

5. الهيكلية وآلية إعادة التكوين.. في ضوء القول بضرورة فك الارتباط بين المنظمة والسلطة لا يصلح اعتماد المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة كطريق إلى المجلس الوطني كما هو مطروح الآن.. إن هذه الآلية تعاني من إشكالات عدة مثل:

أ. إن استعداد أي حركة غير منخرطة في منظمة التحرير للمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، بما يعني الانخراط التلقائي في المجلس الوطني دون التوافق على المتطلبات الأخرى للانضمام للمنظمة، والتي تتعلق بالهوية (الميثاق) والبرنامج السياسي والدور الكفاحي يتجاهل ضرورة إجراء تغييرات أساسية في هذه الموضوعات، وهذا ما بدا في موقف الإخوة في حركة حماس ومشاركتهم في انتخابات المجلس التشريعي.

ب. إن هناك قوى أساسية في الشارع الفلسطيني ولها دور في المقاومة

(الجهاد الإسلامي) لم تشارك في انتخابات المجلس التشريعي في إطار الظروف الراهنة، وهناك قوى أخرى (الشعبية والديمقراطية) شاركت لكن نسب حضورها في المجلس، في ظل اشتداد التنافس بين فتح وحماس، كانت ضعيفة. فكيف يمكن معالجة تمثيل مثل هذه القوى وغيرها في المجلس الوطني إذا كان الطريق إليه تتم عبر المجلس التشريعي؟

ج. إن المجلس التشريعي يضم في العدد الجديد 132 عضواً من الضفة الغربية وقطاع غزة.. فماذا عن الشعب الفلسطيني في الشتات؟ وهل يمكن إجراء انتخابات للمجلس الوطني في الخارج؟

بالعموم، كيف سيتم إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وبقية مؤسسات المنظمة وما هي الآليات المطلوبة لذلك بحيث تضم كافة القوى بما في ذلك حماس والجهاد.

بناءً عليه، وفي ضوء ميراث منظمة التحرير الذي طالما شكت منه القوى المكونة للمنظمة، وفي ظل التعقيدات الراهنة التي تكتنف الوضع الفلسطيني على كل المستويات، فإن عملية إعادة البناء بكل مكوناتها ومتطلباتها ليست عملية سهلة ولا يمكن أن تتحقق بالأمان والريغبات.. إنها عملية معقدة وشاقة وبحاجة إلى بذل جهد حقيقي وعمل دؤوب من الجميع من أجل "ولادة جديدة" لمنظمة التحرير. وللوصول إلى هذه الغاية، فإن كافة القوى بما فيها حركة الجهاد تقف أمام استحقاقات مصيرية وتحديات تفرضها المرحلة ويفرضها الدور الذي تصدت له حركات المقاومة، والذي لا يحتمل إدارة الظهر أو الخروج من المعادلة والانتظار مجدداً على "أرصعة الأحلام!".

وطبيعي أن يكون الحوار بين مختلف القوى هو نقطة البدء لمواجهة هذه الاستحقاقات، ومفتاح الوصول إلى الهدف.. الحوار الجاد والمسؤول والبناء والذي يستند أولاً وأخيراً إلى النوايا الصادقة والمخلصة من الجميع..

إن توفر هذه النوايا ورسم الخريطة الصحيحة للأولويات في ترتيب متطلبات إعادة البناء بما يساعد على الانطلاق في رحلة الألف ميل، يعني أن هناك استعداداً من الجميع، وإمكانية للانتقال إلى مرحلة جديدة من العلاقات الداخلية الفلسطينية لا تكون الوحدة الوطنية فيها مجرد شعار، بل تنتقل إلى طور التجسيد المؤسسي بإيجاد

الإطار الجامع والممثل الشرعي حقاً لكل قوى شعبنا الفلسطيني، وتوفير عناصر القوة والقدرة على مواصلة مسيرة نضال شعبنا وجهاده حتى نيل كامل حقوقه في كامل أرضه فلسطين.

في الختام، نرجو أن نكون قد أجبنا على بعض من هذه التساؤلات حول الموقف من إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، هذه القضية الحساسة في هذه المرحلة المصيرية من عمر أمتنا وشعبنا وقضيتنا وحركتنا.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا جميعاً الإخلاص والقبول.

مع شكري الجزيل لحسن إصغائكم..

2006/5/31

الورقة السادسة عشرة

إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

رؤية الجبهة الديمقراطية

أ. سهيل الناطور⁵⁰

رغم البداية الرسمية العربية لمنظمة التحرير الفلسطينية حين تأسيسها في عام 1964، فإن التحول الذي بدأ بانطلاق الكفاح المسلح الفلسطيني في 1/1/1965 ما لبث أن راكم الحصيلة حتى فرض لاحقاً دخول فصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية، وخاصة حركة فتح، إلى صفوف م.ت.ف وتولي قيادتها، وبذلك تحولت المنظمة من هيئة شكلية أنشئت بقرار عربي، وتحت وصاية عربية، إلى أداة شعبية فلسطينية، وتحولت لتمثيل الكيانية الفلسطينية.

الجديد هنا أن المجلس الوطني الفلسطيني في إطار م.ت.ف تمت إعادة صياغة عضويته بحيث كفل تمثيل الفصائل والفعاليات والشخصيات، ثم ممثلين عن المخيمات والاتحادات الشعبية. وأخذ بأسلوب انتخاب اللجنة التنفيذية للمنظمة من المجلس الوطني، تتمثل فيه الفصائل الرئيسية، إضافة لعدد من المستقلين والكفاءات. هذا الشكل من النظام السياسي الفلسطيني الذي سارع بالتطور منذ 68 لقي اعترافاً عربياً في قمة الجزائر 1972 وفي القمم العربية، خاصة في الرباط 1974، حين جرى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية المستقلة على الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، والاعتراف العربي بأن م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

لكن هذا النظام جُمِد ولم يتطور حتى العام 1993، عندما جرى توقيع اتفاقيات

(50) عضو اللجنة المركزية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

أوسلو. إن تغييراً في التحالفات السياسية بين الفصائل كان يقع، فيخرج بعضها ويدخل غيره، لكن ذلك لم يمس اعتراف كل القوى الوطنية بشرعية مؤسسة م.ت.ف. ومجلسها الوطني. وكان الرسم البياني للتدهور قد برز بعد الخروج من بيروت عام 1982، إذ انفجرت الأزمة الداخلية للنظام السياسي الفلسطيني، الذي كان قائماً على قاعدة التوافق في الإدارة بين الفصائل الرئيسية في المنظمة، وعن ارتياح للوجود في لبنان بما دفع لتأجيل الإجابة على كثير من القضايا المعقدة في الوضع الفلسطيني والحركة الوطنية داخل الأراضي المحتلة. وعبرت الأزمة عن ذاتها بما شهدته الساحة الفلسطينية من انقسامات في العامين 83 - 84 عندما تشكل التحالف الوطني الفلسطيني ومن ثم جبهة الإنقاذ، احتجاجاً على اتفاق عمان 1985 وعلى عقد المجلس الوطني في العاصمة الأردنية.

في العام 1987 شهدنا تطورين هامين:

الأول: انعقاد المجلس الوطني التوحيدي (نيسان) شكلاً مقدمة لاندلاع الانتفاضة الأولى (كانون الأول/ ديسمبر 1987)، النقلة التي أحدثتها كانت إقرار البرنامج المعروف باسم عدن/ الجزائر للإصلاح في بنية النظام السياسي، يقوم على تثبيت مبدأ القيادة الجماعية، وتشكيل المؤسسات في إطار المنظمة لتوسيع الممارسة الديمقراطية. لكن لم يقع التطبيق العملي لهذا التوافق النظري وإن كان أعرب عن الحاجة الموضوعية للتطوير.

الثاني: إعلان تشكيل حركة حماس إطاراً للاتجاه الإسلامي الفلسطيني، التي زجت نفسها في إطار الكفاح الوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي. ولأول مرة تنشأ قوى فلسطينية ذات شأن ونفوذ جماهيري خارج م.ت.ف. ولا تعترف بمكانتها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. صحيح أنه في البداية كان تأثير حماس ضعيفاً نسبياً في القرار السياسي الفلسطيني، لكن قبل توقيع اتفاقية أوسلو، وفي فترة مفاوضات مدريد شهدنا بداية تشكيل ائتلاف معارض للقيادة الرسمية، كانت حماس والجهاد الإسلامي جزءاً من المعارضة إلى جانب غيرهم من داخل المنظمة، وكذلك برز دور كفاحي خاص لحماس بالإبعاد الجماعي لقياداتها من المناطق المحتلة إلى مرج الزهور عام 1991 وهذا ما أدخل الحركة كعنصر من عناصر التجاذب الإقليمي والدولي حول المسألة الفلسطينية. وبدأت حماس تؤثر في القرار السياسي رغم كونها خارج م.ت.ف. وبعد اتفاق غزة/ أريحا كان على السلطة الجديدة التعاطي مع حماس الموجودة عملياً في الداخل.

أدى هذا إلى انقسام في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية، وبدأت السلطة بالتشكل بدءاً بقطاع غزة وأريحا، ثم انتشارها في باقي الضفة الغربية، السلطة لم تحظ باعتراف شامل فلسطينياً باعتبارها الابن الشرعي لمنظمة التحرير بالرغم من أن المجلس المركزي الفلسطيني في حينه قد اتخذ قراراً باعتبار السلطة الفلسطينية منظمة التحرير في الضفة وقطاع غزة، لكن هذا القرار لم يكن يحظى بموافقة إجماعية فلسطينية من قبل الفصائل المعارضة لاتفاقيات أوسلو والممثلة في إطار منظمة التحرير، بالإضافة إلى الحركات الإسلامية التي بدأت تتبلور في إطار حركتين رئيسيتين (حماس والجهاد الإسلامي). اتخذ النظام السياسي الفلسطيني عملية انعطافية مهمة ونوعية مع بدء تشكيل السلطة حيث تم بموجبه في عام 1994 ومع تطورها التدريجي من خلال تطبيق اتفاق أوسلو، إقرار انتخاب مجلس تشريعي فلسطيني وانتخاب رئيس للسلطة الوطنية، وتشكيل الحكومة الفلسطينية الأولى المصادق عليها من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني. هذه النقطة لم تحظ بالإجماع الوطني الفلسطيني الشامل، وظلت العديد من الفصائل الفلسطينية خارج هذا التطور في النظام السياسي وبشكل خاص للفصائل الممثلة في منظمة التحرير، وكذلك الحركات الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي)، وغني عن الذكر أن التطور الجديد في بنية النظام السياسي كان ثمرة اتفاقات ومفاوضات مع إسرائيل، وقد وصم هذا التطور بالطابع المؤقت أولاً، والمشوه ثانياً وكانت هناك اتجاهات تحاول تحويل السلطة الفلسطينية إلى بديل لمنظمة التحرير، وإحلال النظام السياسي الذي يجد إطاره في السلطة الفلسطينية بديلاً للنظام السياسي الشامل، الذي كانت تعكسه المنظمة، لكن هذه المحاولات لم تنجح وانهارت تدريجياً لأسباب عديدة أبرزها:

وصول مسيرة أوسلو إلى طريق مسدود مع انتهاء الفترة الزمنية المحددة لمرحلتها الانتقالية، وأصبح واضحاً أنه لا يمكنها أن تقود إلى سلام دائم، ومنذ ذلك الحين بدأت مسيرة تشكّل النظام السياسي انعطافه جديدة تمثلت في الحوار الوطني الفلسطيني الذي شهدته الساحة في 1998 - 2000. لقد قاد هذا الحوار إلى إعادة تفعيل دور القوى في إطار م.ت.ف على قاعدة إعادة الإجماع على دور المنظمة باعتبارها المرجعية العليا للشعب الفلسطيني، والتزام المنظمة بالثوابت الفلسطينية، وكانت ثمرة الحوار ما بين الأطراف الثلاثة، هي الاتفاق على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية، والوصول إلى حل دائم يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة في حدود المناطق الفلسطينية المحتلة

في العام 1967، وهذا أدى إلى إعادة الروح - ولو جزئياً - إلى منظمة التحرير ومؤسساتها بعد فترة من الجمود امتدت عملياً من 1994 - 1999.

هذه الانعطافة تعززت بفعل الانتفاضة الثانية التي وفرت قاعدة لتعزيز الفكرة القائلة بضرورة مشاركة الجميع في القرار السياسي الفلسطيني، وإيجاد السبل التي تكفل أن يشمل النظام السياسي الفلسطيني جميع القوى الوطنية الفلسطينية بما في ذلك القوى الإسلامية، من هنا طرحت فكرة تشكيل القيادة الوطنية الموحدة وتعززت هذه الفكرة لأنها تحظى بقبول شعبي واسع، وتم الاتفاق على ضرورة إصلاح النظام السياسي الفلسطيني من خلال إصلاح بنية منظمة التحرير على أسس ديمقراطية، وإصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال إجراء الانتخابات.

اليوم، بعد انتهاء انتخابات التشريعي والمئزق الذي وصلناه تظهر الحاجة إلى خطة إنقاذ وطني، تركز على تفعيل وتطوير مؤسسات م.ت.ف، ولكن أيضاً تشمل نواحي النظام السياسي الفلسطيني في محصلته الأخيرة. ومفتاح الحل للأزمة يكمن في إيجاد صيغة للشراكة السياسية الشاملة، في الإطارين معاً: السلطة الفلسطينية وم.ت.ف، صيغة تجمع بين التمسك بالثوابت الوطنية وحمايتها، وبين الواقعية التي تأخذ حقائق الوضع الإقليمي والدولي الراهنة، لتشق سبل التأثير فيها، لا الاكتفاء بالاحتجاج عليها.

تقترح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ما يلي:

أولاً: التوافق على قواسم سياسية مشتركة، بما يساعد على اختراق الحصار الأميركي - الإسرائيلي، ويقطع الطريق على محاولات إسرائيل تأمين غطاء دولي لخطة أولمرت التوسعية أحادية الجانب.

ثانياً: صياغة خطة كفاحية - سياسية موحدة تضمن تناسق الأداء النضالي والسياسي بما في ذلك التفاوضي على أسس التمسك بخيار المقاومة، وتفعيل التحرك الجماهيري والمواجهة الشعبية مع الاحتلال، وشن حملة سياسية دولية من أجل كسر الحصار، والاتفاق على مسؤولية م.ت.ف عن الملف التفاوضي، في إطار ضوابط يتفق عليها وتحت إشراف لجنة عليا.

ثالثاً: تشكيل حكومة ائتلاف وطني، تشارك فيها كافة القوى الفاعلة على أساس برنامج مشترك، أساسه تأكيد مكانة م.ت.ف، والالتزام بوثيقة إعلان الاستقلال والقانون

الأساسي، وتبني المبادرة السياسية، ووضع خطة اقتصادية إنهاضية، ووضع حد للفلتان الأمني، وصون حقوق المرأة... الخ.

رابعاً: تفعيل وتطوير مؤسسات م.ت.ف، وتطبيق إعلان القاهرة بهذا الشأن وفق جدول زمني ملزم، يضمن إنجاز الخطوات التالية:

أ- الدعوة الفورية لانعقاد اللجنة العليا المشكّلة من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية، ورئيس المجلس الوطني والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية كافة، وشخصيات وطنية متفق عليها، بهدف الاتفاق على أسس عملية التفعيل والتطوير وجدولها الزمني.

ب- إيجاد صيغة مؤقتة تضمن مشاركة جميع القوى الفلسطينية، بما فيها حركتي حماس والجهاد الإسلامي، في أعمال الهيئات القيادية لمنظمة التحرير (وبخاصة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي) بما يضمن توحيد مركز القرار القيادي الفلسطيني لحين استكمال انتخاب وتشكيل المجلس الوطني الجديد.

ج- تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد بالانتخاب الديمقراطي وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، والتوافق الوطني على كيفية تمثيل مناطق اللجوء والشتات التي يتعذر إجراء الانتخابات فيها.

د- تطوير عمل وأداء دائرة شؤون اللاجئين في م.ت.ف، ومشاركة جميع القوى في تشكيلها ورسم سياساتها بهدف توحيد الجهود والمرجعية في الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية للاجئين وتحسين شروط حياتهم وتنظيم حركتهم النضالية.

هـ- تشكيل مرجعية وطنية موحدة لمدينة القدس تشارك فيها جميع القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية، والدينية والمؤسسات الحكومية المعنية لمعالجة ملف المدينة المقدسة بمختلف محاوره.

و- تفعيل سائر دوائر المنظمة، وإحياء الصندوق القومي وفصله عن خزينة السلطة الوطنية.

ز- العمل على توحيد النقابات والاتحادات الشعبية وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية بانتخابات تعتمد مبدأ التمثيل النسبي.

بيروت، 2006/5/30

مناقشة الجلسة السادسة

جواد الحمد:

حاولت أن آتي ببعض الأفكار؛ أولاً: الإخوة في الفصائل الأخرى ما زالوا غير مصدقين لما طرأ من تغيير على مواقف التيار الإسلامي فمن الرفض المطلق إلى الاستعداد، إلى الاستعداد للحوار، والاستعداد للدخول الخ.. الموقف الذي اتخذ من الحكومة الفلسطينية موقف غير لائق، آخر ما كانت تحتاج إليه الحكومة الفلسطينية أن يكون هناك ضغط من الداخل، أنا أدعو إلى تفهم التحول الذي طرأ على مواقف الإسلاميين، لا أن نستمر في العقلية السلبية.

ثانياً: بالنسبة للإخوة في الجهاد، هناك مشكلة الشروط المسبقة، قد تكون مشروعة، لكن إن كان ثمة شروط أقترح أن تخفف حتى لا تعيق الحوار، إذا كان هناك موافقة على إعادة تشكيل المنظمة، يجب أن يكون هناك أفاق مفتوحة للديمقراطية، فلم الشروط المسبقة؟

ثالثاً: موضوع السلطة والمنظمة أرجو أن لا يكون عقبة في طريق الحل، هذه المسائل قابلة للحل على أن لا يكون هناك تترس حول مصطلح أو اسم أو مسمى، فكرة مشاركة حماس والجهاد في التنفيذية على أنها لجنة تسيير أعمال لحين إعادة البناء هذا أمر جيد.

صلاح صلاح:

عندي بعض النقاط أمل أن تكون مفيدة، أولاً: أحب أن أشير إلى أنه هناك عدة محاولات للتصحيح، هناك رأيان تصحيح من الداخل وكيف، أم من الخارج وكيف، أنا عندي قناعة أن محاولات التصحيح من الخارج، كجبهة الإنقاذ والرفض لم تحقق نجاحاً، أدعو للتركيز على عملية التصحيح من الداخل مع الإشارة أن أول محاولة لطرح بديل كانت في إطار جبهة الإنقاذ التي كانت تقول نحن المنظمة، في المؤتمر الوطني في دمشق بعد إلغاء الميثاق.

سنواجه إشكالية في أي خطوة سنقوم بها سواء إعادة بناء أو إعادة تشكيل أو خلق جنين من رحمها، ستصطدم بفتح، التي راكمت قدراً من الاندماج والتداخل بينها وبين م.ت.ف من جهة، وحماس من جهة أخرى، والعناوين الأساسية للصدام: الثغرات، ومنطق الهيمنة والتفرد، هل تستطيع حماس تجاوزه، هل تقبل فتح بالخروج منه؟

البرنامج السياسي: نناقش ونتفق على برنامج سياسي ولكن من كان يكتب البرنامج السياسي، كانت تأتي الاختراقات وينفذ البرنامج السياسي لفتح، هل حماس مستعدة لحوار جدي وتصل إلى توافق، وتعطي مثلاً لفتح، نصل إلى التوافق، ولنلتزم بما نتفق عليه مع الجميع.

النقطة الثالثة موضوع الديمقراطية في المؤسسات؛ كنا نتفق على قرارات لكن تنفذ قرارات أخرى، كان نظام الكوتا هو السائد هل نستطيع أن نكرس صيغة ديمقراطية يلتزم بها الجميع؟

النقطة الأخيرة: قصة التفرد بأموال المنظمة، المفروض أن تستفيد منها كل القوى الفاعلة والشريكة ولكنها كانت لفصيل دون الآخرين، هل حماس مستعدة لأن تعطي نموذجاً جديداً؟

هشام دبسي:

في الحديث عن إضعاف المنظمة، أحيي رفيقنا مروان على الحس النقدي الذي بدأ به، وكان من المفترض أن يكون كل المعنيين أكثر جرأة وصراحة في هذا الإطار ليصلوا إلى بعض النتائج ويقولوا ممكن إعادة بناء أم لا، إذا أردنا مراجعة سريعة ومختصرة يجب أن نراجع دور المحاور العربية والمحاور الفلسطينية، في شق المنظمة وإضعافها، مثل محطة الانشقاق الذي حصل بعد عام 82، في الأردن حيث هدت الشرعية بالقوة، وصرنا نبحث عن نصاب لإنقاذ الشرعية، معظم المناقشات تركز على الاستئثار والفردية، ولكن أين القوى الأخرى كنت أتمنى أن أرى في الانتخابات الأخيرة قوى اليسار الديمقراطي وقد شكلت تحالفاً انتخابياً يكون قطباً آخر، ولكن هذا لم يحصل، المحطة الثانية: دعونا نرى كيف كانت القوى الإسلامية وحماس والجهاد تضعف المنظمة من خلال الشعار السياسي: إسقاط التسوية وإسقاط أوسلو والمفاوضات، أخاف أن يكون إعادة بناء م.ت.ف شبيه ما حصل في السلطة الفلسطينية من أوسلو

حتى ما حصل في الانتخابات. المشكلة أننا نبقى ضد السلطة حتى نستولي عليها ثم
أغير الخطاب، هل سنظل ضد المنظمة حتى نستولي عليها ونشكلها مثل ما نريد؟

نافذ أبو حسنة:

جبهة الإنقاذ لم تطرح موضوع المنظمة البديلة، الأخ مروان بدأ يتحدث بشيء مميز،
وكنت أتوقع منه مداخلة مميزة، كان ممكن أن يقدم لنا إسهام جدي في موضوع
الاستئثار، السؤال الحقيقي كلكم كان لكم أعضاء في التنفيذ إلى أي مدى كان
العضو معبراً عن البرامج التي تحملونها؟ دعونا نقرأ التجربة بنوع من الواقعية،
أسهل شيء تحميل القوى الكبيرة مسؤولية المشاكل. دخول القوى كان يتم في منظمة
التحرير، وأصبحت جزءاً من العملية السياسية، ليس هناك إشكالية أن يكون هناك
رؤية لحماس والجهاد ثم يدخلوا المنظمة. أعتقد أن التجربة بحاجة لإعادة قراءة لكن
القراءة يجب أن تتم ضمن مستوى الانقسام الذي حصل على أساس توجه سياسي،
ولكن دعنا نقول أن المنظمة تعبر عن الشعب الفلسطيني ولكن إذا أصبحت في سلوكها
السياسي متعارضة من الطبيعي أن ينقلب عليها الشعب. المشكلة تقوم على أرضية
البرنامج السياسي. أكرر اقتراحي السابق يجب أن نتحرك بفاعلية باتجاه لجنة وطنية
تحضيرية.

غابي الجمال:

الملفت للنظر أنه لا جبهة الإنقاذ ولا الأنظمة العربية، ولا تصريح بريجنسكي ألغى
المنظمة ولكنها ألغيت من داخلها، اعتقد أن هناك مسؤولية كبيرة يتحملها اليسار
الفلسطيني الذي يجب أن يكون القوة الثالثة وعنده الجدلية طرح البدائل والحلول
ولكن لا أعرف ماذا حصل، ولماذا تجمدت كل المبادرات. اليسار كان يتكئ على فتح،
واليوم هو يحاول الاتكاء على حماس للوصول إلى بعض النتائج أو المصالح. حول
حركة الجهاد ما سمعناه اليوم أن الحركة تريد أن تتأى بنفسها، أو أنها تعلن رفضها
للدعوة المستقبلية للدخول.

علي بركة:

أريد أن أوضح نقطة وردت في ورقة الإخوة في الجهاد، حول موقف حماس من
المنظمة وقضية الحصص، الحركة حسمت موقفها ولم تعد تطرح منظمة بديلة، بعد

حوار القاهرة 2005، وهي تطالب إعادة بناء المنظمة، أما مسألة الحصاص؛ حماس لم تطرح حصاص، في 89 و90 طرحت حماس انتخابات، وعندما حاولت فتح حشرها طرحت موضوع الأربعين في المائة ولكن في الحقيقة إن حماس لا تريد حصاص.

منير شفيق:

أُتوقف عند شعار المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد، هذا الشعار كان موقفاً عربياً من السادات ضغط للخروج به من القمة العربية من أجل أن يذهب إلى التسوية وهو لا يحمل همهم، كان هناك جانبان من الناحية الفلسطينية، كان هناك زاوية سلبية؛ حذر تنافسي من العرب أو من الداخل، فكان هناك الإصرار في مرحلة تاريخيه بهدف منع هذين الطرفين من التقرير، ولكن بعد انتهاء هذه المرحلة لم يعد هناك خوف وقلق، أصبح للشعار بعد آخر وهو القطرية الخطيرة، عندما نقول فلسطين قضية عربية، أين موقع العرب في هذه المسألة؟ إن جعل فلسطين قضية فلسطينية يدمر القضية الفلسطينية وسوف يدمر وحدة الشعب الفلسطيني لأن هذا سيؤدي أن الداخل هو الذي سيقدر. يجب أن تعود القضية إلى تزاوج بين الدور الفلسطيني والعربي والإسلامي، لا تستطيع أن تقول للعرب ادعمونا وأنا أفعل ما أريد، خاصة أنك ذاهب إلى تسوية تتنازل فيها تنازلات خطيرة تمس المستقبل العربي، لأن الكيان الإسرائيلي ليس مشكلة فلسطينية فقط، بل هو مشكلة عربية. لماذا لم نفكر أن نتوقف قليلاً عند تجربة لجنة المتابعة في قيادتها في مرحلة المقاومة حيث كان هناك وحدة فلسطينية بين الفصائل، وكانت تعمل بشكل إيجابي حتى في المعارك، هذه تجربة يجب أن تدرس وتنمى وتتخذ كعبرة إذا أردنا أن تكون هناك حالة وحدة وطنية. أستاذ سهيل كلمة إسلاميون لم تعجبني لأنها ليست في مكانها، فيها شيء من العدائية وخارج عن الروح الوحدوية.

طارق عكاوي:

الشعبية والديمقراطية أكثر الجهات قدرة على تقديم تصور عن كيفية النهوض بالمنظمة. لا يجب أن تنتظر الجبهتان الشعبية والديمقراطية الأقطاب في الساحة الفلسطينية أن يأتوا إليها ويناقشوها، أعتقد أن لهم دور، وسوف يكون هذا الدور إيجابياً وكبيراً إذا ما بادروا بتقديم برامج ترفد من سيقومون بهذا الحوار.

كمال ناجي:

يبدو أن تفعيل دور اليسار الفلسطيني ضرورة فلسطينية، ندعو الإخوة في فتح أن يتذوقوا طعم اليسار بنكهة جديدة، لي تعليق على ورقة أبو طه، فك ارتباط وفصل كامل، بين المنظمة والسلطة، ليس في مسألة المناصب وحسب، وكل أنواع التداخلات... الحقيقة هناك تناقض في هذا النص [فهو] من جهة يدعو إلى فصل كامل، ومن جهة أخرى يقر أن السلطة هي فرع من فروع المنظمة. أنا اتفق معه في موضوع فرض السلطة هيمنتها على المؤسسة، يجب أن يكون تحديد دقيق لطبيعة العلاقة بنيوياً ومن حيث المهام بين منظمة التحرير وبين السلطة باعتبارها فرع لها، وتحديد آليات للرقابة على السلطة بما يتناسب مع الميثاق الذي ستقره المنظمة.

محمد البجيرمي:

يتحدثون عن الاستفراد وكأنهم ليسوا في المنظمة مع أن الجبهتين كانتا من أعمدة هذه المنظمة، إذا كان هناك انجراف سياسي، هم مسؤولون جزئياً عنه. هيثم أشار، من باب الأمانة التاريخية، لا يجدر أن يبدأ التاريخ بانخراط الإسلاميين في الكفاح المسلح عند حماس والجهاد، فالإسلاميون اشتركوا من أيام فتح، وشخصيات عبد الله عزام وأحمد نوفل انخرطوا في الثورة الفلسطينية ولم يكون هناك من الناحية الإسلامية إشكالية في الانخراط (الشيوخ في الأردن)، الإخوة في الجهاد لم يقدموا إجابة على موقفهم من المنظمة، لا يعقل أن نأتي إلى إطار وطني جامع ونريد أن نفرض أيديولوجيتنا، الأجدر مراعاة التنوع الثقافي والديني في المجتمع الفلسطيني، وينبغي أن تكون الأطر مرنة لاستيعاب الجميع.

أحمد نوفل:

توجد قواسم مشتركة كثيرة تجمع بين ورقتي الشعبية والديمقراطية، منذ سنوات طويلة، هذه الخلافات موجودة في الساحة الفلسطينية، وهي ما زالت قائمة، وكنت أسمع أنه تحدث بعض المفاوضات ونوع من اللقاءات من أجل تقريب وجهات النظر، ولكن كل تنظيم يرفض الدخول في تحالف من أجل تقريب وجهات النظر. هل من مصلحة القضية أن يبقى أي فصيل خارج المنظمة، خاصة إذا اتفقنا أن تكون المنظمة مظلة، وهل توافق حماس على بقاء أي فصيل خارج المنظمة؟ القضية الأساسية الآن

هي المقاومة، ما عادت قضايا التنظير بحاجة لهذا الترف الفكري. كانت الدول العربية تتدخل من قبل في الشأن الفلسطيني، هذا التدخل خف الآن. ومن الممكن أن يكون ذلك في مصلحة الفلسطينيين.

شفيق الحوت:

الكنيست بعيد عن أهلنا في القدس خمسين متر، في إسرائيل هناك أحزاب أكثر من الأحزاب لدى الشعب الفلسطيني من قوميات ومذاهب مختلفة، وصدقوني من مراقبتي يكرهون بعضهم أكثر منا، لكن أعطوني مثل واحد من يوم تأسس الكنيست لم يخرج منه إلا كل ما هو خير لإسرائيل وانتصار تلو الانتصار، انتوني برئيس وزراء لم يصف إلى سجله شيء جديد إلى من كان قبله. ألم نتعلم الدرس؟ يحق للناس أن تختلف في الرأي، ثم احتكم للمرجع، نحن نتكلم عن م.ت.ف وكأنه تنظيم معين ليس هناك شيء اسمه تنظيم م.ت.ف في العشرين سنة الماضية، م.ت.ف هي فتح والفصائل المتحالفة، والآن حماس جزء منها وإن لم تسجل فيها، لأن القضية تتطلب تجاوزات كثيرة للتفاصيل. أنا لا أقول ذلك في مجال النقد بل في مجال التقدير للموقف الذي تقف فيه حماس. لست عاشقاً الحديث عن الوحدة لأنني ملته من 42 سنة مع إضافة حماس والجهاد. أحونا في الجهاد الإسلامي وضع شروطاً، أقول له رحم الله امرئاً عرف عمره، لماذا الجهاد وحماس، وليس تنظيم واحد؟ لكن عندما نختلف آخر النهار، نرجع لمن؟ لا نستطيع أن نقول لماذا نتوحد، أستحي أن أقول لماذا اختلفنا مع هذا الكم من المصائب، هل نسيتم طردنا من الأردن؟ فإذا بلبنان أضعف بلد في الوطن العربي أصبح فيتنامنا، ياسر عرفات حكم في لبنان [بنفوذ] أكثر من نفوذ أبو مازن الآن في رام الله، ثم يقول نجن لا نتدخل في الشؤون اللبنانية، ولكن قرار الحرب والسلام في يد أبو الجمام. فتح وعظمتها، والآن حماس وعظمتها وأصغر فلسطيني الآن في الساحة التي تبقّت لكم يستطيع أن يلعب بكم، لا يجوز أن تلعبوا في الساحة فيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية.

نقدنا للمنظمة بعد التسوية ليس فقط من أجل أوصلو، فأوصلو لم ينفذ شيء منها. لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة تريدان تسوية. لا أعرف متى مؤتمر الزيتون المقبل، هنا لعهد ستتغير الصورة بشكل جذري وأنا أخاف أن يأتي يوم تنقطع فيه الصلة بين الضفة والقطاع نهائياً، والآن هناك انقطاع بين أهل الداخل والشتات.

أسامة حمدان :

مؤسف أن البعض يرى مواقفنا السياسية على أنها فتوى حلال وحرام، نعبر عن مواقفنا السياسية على أنها مواقف سياسية، لم نقل أن المشاركة حلال أو حرام بل قلنا إننا نوافق ونعارض من منطلق سياسي. المسألة التي أريد منها م.ت.ف وإضعافها، إذا كان معارضة برنامج التسوية أضعف المنظمة بلاها (فلنستغن عن) المنظمة التي ليس لها إلا برنامج واحد، ما أضعفها، أنها وضعت نفسها في برنامج اعتبرته استراتيجياً وهو برنامج لا يمكن أن ينجح بالإضافة إلى سلوك القيادة التي أرادت تقوية السلطة على حساب تهميش المنظمة وتحفظ بختم الحل التنازلات النهائية.

أعضاء المجلس التشريعي انتخبوا من داخل الحركة، واطمئن الأخوة أنه في الورقة التي تحدثت عنها اعتمد أن يكون التمثيل نسبياً كاملاً. نقاط سريعة: أعتقد أن الفكرة المقترحة للجنة تضم التنفيذية وحماس والجهاد وآخرين، من التجربة السابقة لا أرى أنها فكرة مناسبة، لننشغل في نقاش أصل الموضوع وهو إعادة بناء المنظمة، إما إذا كان الهدف معالجة قضايا وطنية ملحة عندنا (لدينا) تجربة لجنة المتابعة ويمكن أن نكررها حين أن نقوم بعملية إعادة البناء. ورقة أنور أبو طه، هناك انطلاق من فرضية خاطئة، وهي أن الطريقة إلى المجلس الوطني يمر عبر المجلس التشريعي، وهو افتراض خاطئ، سوف ينتخب المجلس الوطني من قبل الشعب مباشرة. ملاحظتان أخيرتان المؤتمر الوطني [عام] 88 لم يكن بديلاً عن المنظمة، وشكلت لجنة للمتابعة من أجل ملاحقة موضوع الميثاق الوطني الفلسطيني، إذا كنا نرى أن إلغاء الميثاق كان نكسة. الملاحظة الأخيرة: أعتقد أن يكفي النقاش في مسألة الممثل الشرعي والوحيد لأنها تستخدم كوسيلة لعرقلة إعادة البناء.

مروان عبد العال :

نحن نحتاج إلى مؤسسة كي تحمل اختلافنا، من حقنا أن نخالف، لا أعتقد أن جسر الهوية بين استراتيجيتين غير ممكن، لكن مشكلتنا أننا لا نملك مؤسسة نحتكم إليها إذا اختلفنا. هذه قوة إسرائيل قوة الكنيسة، لو لم نجد مؤسسة فلسطينية، فإننا سنختلف في الشارع والفضائيات طبعاً، وعلى كل المستويات. إذن نحن بحاجة إلى مؤسسة كي نخالف، وسنختلف، ونحن مختلفون، وفي المنابع نخالف، لكن بالتأكيد هناك سياسة

علياً ومصالح علياً، وهناك ثوابت وهناك أهداف تهتم الجميع.

المسألة الأخرى: تُحل المشكلة عندما توجد إرادة حوار، وإرادة الحوار تحتاج أن يتنازل الكبار على الطاولة الفلسطينية، قبل أن يتنازلوا على أي طاولة أخرى. نحن نعرف أن الواقع الفلسطيني لا يعيش في غرفة مغلقة معلقاً بالهواء. صحيح هناك توازنات وتأثير عربي وتدخلات عديدة في أكثر من مستوى، ولكننا نحن الفلسطينيين إذا لم نبن بيتنا بأيدينا، فلا نتصور أن يكون لنا مساعد في هذه المرحلة يساعدنا على بناء بيتنا، وإذا دخلت قوى لها مصالح أخرى، فإنها يمكن أن تهدم هذا البيت.

هيثم أبو الغزلان:

أود أن أشير إلى أن حماس والجهاد تحديداً في حوار القاهرة، الذي جرى في آذار من العام المنصرم، قد شاركتنا ومارستا فعلياً الواقعية السياسية بكل تجلياتها، وما نتج عن الاتفاقية أو البرنامج العام كامل، ويمكن تسميته بالبرنامج مرحلي، وهذا خير دليل على ذلك. وأنا أفترض أنه يمكن الانطلاق من ذلك، والتأسيس على هذه التجربة، من أجل الانطلاق إلى تجارب أخرى أكثر واقعية أيضاً، بدل أن نُجَلد منظمة التحرير وقيادتها في السابق. والآن يمكن التركيز على الإيجابيات التي حصلت في حوار القاهرة والانطلاق منها. الرئيس أبو مازن لم يدع إلى اجتماع اللجنة المؤلفة من الأمناء العامين والشخصيات المستقلة من أجل البحث في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، لذلك أنا أعتقد أن البعض ظلمنا في قراءة الواقع، أرجو أن تقوموا ببذل المزيد من العناء في قراءتها حتى نجكم حكماً صائباً عليها.

المسألة الثانية التي أود التركيز عليها هي موضوع أن حماس والجهاد لم تبدأ بهما المقاومة وهذه المسألة المعروفة، وقد أشير إلى ذلك سابقاً، المسألة الثالثة التي أود الإشارة إليها، والتي أشار إليها الأستاذ علي بركة وأظن أنه لم يقرأ النص كاملاً، ولكن إذا قرأه كاملاً، فلن يرى فيه ظلماً لحماس أو لأحد، وأحب أن أذكر بمثل كنا وما زلنا نسمعه وهو أنه إذا التقى فلسطينيان فإنهما يشكلان ثلاث منظمات! فأمل أن لا نخرج من هنا ونشكل تنظيمات أخرى، وشكراً لكم.

سهيل الناطور:

بين إعادة البناء وتفعيل منظمة التحرير خط مختلف ومتناقض ومفترق. في الساحة

الفلسطينية عادة تداخل الأمور وتختلط الأوضاع، لذلك نبدأ بالتفعيل لنصل إلى أجزاء من إعادة البناء والعكس بالعكس. الآن يوجد موقفين واضحين للتيارين الكبيرين، مع التفعيل، والدعوة إلى إعادة البناء من الفصائل الأخرى. أنا أعتقد أنه عندما كنت أشير إلى هذه المسألة لم أكن أريد أن أركز عليها لأن حلها ليس بين يدينا الآن، لكن الإضاءة على المشكلة، ما زالت تتفاعل وهي بحاجة إلى إعادة صياغة في الحاضر.

المسألة الثانية أنه لا يستطيع لا اليساري ولا غير اليساري التهرب من تحديد نسبة مسؤولياتهم في مسيرة منظمة التحرير؛ لكن من الظلم معادلة المسؤوليات كلها بمجرد أننا جميعاً فيها، أو لأن البعض لم يتابع أيضاً الصراعات التي كانت تحصل في داخلها، حيث كان بعض اليسار يدخل ويخرج، وبعض اليسار يبقى داخلها ويقدم البرامج ويعمل. والمحصلة هي ما نعيشه الآن، وهذا لا يعني أن نتهرب من المسؤولية، علينا أن نجدد كل المسؤوليات، ولكن أيضاً هذا يعني أنه يجب تشجيع الجميع على تحمّل هذه المسؤوليات، حتى نحقق التوحيد وإعادة البناء والتفعيل، وشكراً.